أسس التنمية في الفقه الإسلامي ورؤية مصر لتحقيق أهداف التنمية المستدامة ٢٠٣٠ م

الدكتـــــورة

هناء فهمي أحمد عيسى

الأستاذ المساعد بقسم الفقه العام

بكلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنات بالمنصورة

أسس التنمية في الفقه الإسلامي ورؤية مصر لتحقيق أهداف التنمية المستدامة ٢٠٣٠ م

هناء فهمي أحمد عيسى

قسم الفقه، كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنات بالمنصورة، جامعة الأزهر، مصر.

البريد الإلكتروني : hanaeisa.820@azhar.edu.eg

ملخص البحث :

بدأ الباحث بحثه ببيان مفهوم التنمية في الإسلام، وأنها حظيت باهتمام كثير من المفكرين والفقهاء المسلمين ،وأن في الفقه الإسلامي الأسس الجوهرية لتحقيق التنمية المستدامة،ومن خصائصها: الشمول ، والواقعية ،والعدالة ، والمسئولية، ومن وسائلها : توفير التماسك الاجتماعي ، وتحقيق المشاركة الشعبية ، وإقرار الأمن والنظام ، والقيام بالأعمال الحياتية ، والهدف منها تلبية المتطلبات اللازمة لإقامة مجتمع إنساني راشد وفق منهج الله وشريعته .

وعرف التنمية المستدامة وأن من أهدافها تحقيق رفاهية السكان ،وإيجاد التوازن بين الاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية ، وحماية البيئة، والمحافظة على الموارد الطبيعية ، وتحقيق المساواة، والعدالة الاجتماعية .

وذكر أن رؤية مصر لتحقيق أهداف التنمية المستدامة ٢٠٣٠ تجسدت في وضع استراتيجية للتنمية المستدامة مصر ٢٠٣٠ ، تقوم على مفاهيم النمو الاحتوائي والمستدام ، والتنمية الإقليمية المتوازنة،وترتكز على ثلاثة أبعاد رئيسة تشمل: البعد الاقتصادي ، والبعد الاجتماعي، والبعد البيئي.

فيعتمد البعد الاقتصادي على تعظيم الاستفادة من موارد مصر الطبيعية ، وتقدم المجتمع ، وتحسين الإطار المعيشي للأفراد ، والحفاظ على البيئة، من خلال مشاريع تنموية في مجالات متعددة.

ويعتمد البعد الاجتماعي على تنمية الموارد البشرية ، والحماية الاجتماعية .

ويهتم البعد البيئي بالحفاظ على البيئة ، وترشيد استخدام مواردها، والحد من آثار التغيرات المناخية.

واعتمد على المنهج الاستقرائي ،والوصفي .

وأوصى الباحث: بأهمية التوعية بأهداف التنمية المستدامة، وضرورة المشاركة الفعالة من كل أفراد المجتمع لتحقيق التنمية، وإعطاء الأولوية في البحوث والرسائل العلمية لمناقشة قضايا التنمية المستدامة.

الكلمات المفتاحية : التنمية، الفقه الإسلامي، أهداف، المستدامة، رؤية مصر ٢٠٣٠ .

Foundations of Development in Islamic Jurisprudence and Egypt's Vision to achieve the 2030 Sustainable Development Goals

Hanaa Fahmey Ahmed Essa
Jurisprudence Department, Faculty of Islamic and Arabic Studies for Girls in Mansoura, Al –Azhar University, Egypt.
E-mail: hanaeisa.820@azhar.edu.eg

Abstract:

That Purpose of this research is explaining the concept of development in Islam, and that it has received the attention of many Muslim thinkers and Jurists, and its characteristics that include comprehensiveness, realism, justice and responsibility. The means of Islamic development providing social cohesion achieving popular participation, establishing security and discipline, and carrying out life activities. Its aim is to meet the requirements necessary to establish a rational human society in accordance with God's approach and law.

The research shed a light on the definition of sustainable development and that one of its goals is to achieve Population's welfare, find a balance between economic, social and environmental needs to achieve equality and social justice.

Egypt's vision to achieve 2030 Sustainable Development Goals embodied in the development of a strategy for sustainable development of Egypt 2030 based on the concepts of inclusive and sustainable growth and balanced regional social dimension and environmental dimension.

The economic dimension depends on maximizing the benefit from Egypt's natural resources, the progress of society, improving the living conditions of individuals and preserving the environment through development projects in various fields**.** The **social** dimension depends on the Development of human resources and social **protection**. The environmental dimension is concerned with preserving the environment, rationalizing the use of its resources and reducing the effects of climate changes.

The researcher relied on the inductive and descriptive approach.

The researcher recommended to the awareness and academic of sustainable development goals, and the need for effective participation of all members of society to achieve development, and to give priority to research and scientific thesises to discuss sustainable development issues.

Keywords: Development, Islamic jurisprudence, Goals, Sustainable, Egypt's vision 2030.

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف المرسلين سيدنا محمد النبي الأمي وعلى آله وصحبه وسلم .

أما بعد :

فإن التنمية أصبحت خلال السنوات الماضية محط اهتمام عالمي ، ومطلبًا أساسيًا لتحقيق العدالة والإنصاف في توزيع الثروات بين الأجيال الحاضرة والقادمة ، والعمل على تحقيق التقدم والرقي وسعادة الإنسان ورفاهيته ، وتقدم المجتمع اقتصاديًا واجتماعيًا وسياسيًا .

والناظر في الشريعة الإسلامية وما استنبطه الفقهاء فيها من أحكام يجد أن دولة الإسلام هي دولة التنمية بمفهومها الشامل الذي يستهدف صلاح الفرد ماديًا وروحيًا ،وأن في الفقه الإسلامي الأسس الجوهرية للتنمية المستدامة بأبعادها الثلاثة :الاقتصادية ، والاجتماعية ، والبيئية .

فالإسلام أباح الاستثمار في كل ماهو مباح ، وأعلى من قيمة العمل ، وأوجبه على كل قادر؛ لتوفير حاجة المجتمع مما أحله الله ـ عز وجل ـ ،وبناء الأمة الإسلامية وتحقيق نهضتها ، وأشاد بالعلم وأهميته؛ لضمان نجاح التنمية ، وأمر بالمحافظة على الصحة والوقاية من الأمراض ومعالجتها . وفي حالة العجز عن العمل ، فإن المجتمع الإسلامي هو المسئوول عن محتاجيه ، والدولة ولية من لا ولي له ،وقد وضع الإسلام منهجًا متكاملًا للحفاظ علي البيئة وحمايتها من كل تدمير وتخريب .

فالإسلام يقدم النظرة الشاملة للتنمية ، ويضع القواعد، ويلتزم بالقيم والضوابط ، ويبقى على الإنسان الاجتهاد في وضع البرامج وإيجاد الأوعية الشرعية لحركة التقدم المطلوبة .

ورؤية مصر لتحقيق أهداف التنمية المستدامة قد تجسدت في وضع استراتيجية للتنمية المستدامة مصر ٢٠٣٠ ، انتهجت فيها العديد من السياسات الاقتصادية للاستفادة المثلى من ثرواتها الطبيعية ، لتحسين مستوى النمو الاقتصادي، وتقدم المجتمع، وتحسين الإطار المعيشي للأفراد مع الاهتمام بحفظ حق الأجيال القادمة في هذه الثروات ، والاهتمام بالبعد البيئي .

وعلى مدار الـ٧ سنوات الماضية حققت الدولة المصرية الكثير من الإنجازات الكبرى فى مسيرة التنمية على كافة الأصعدة، معتمدة على الأسس الجوهرية للتنمية في الفقه الإسلامي ، فعملت على استثمار المحيط الطبيعي للدولة المصرية، لتحقيق نهضة تنموية على كافة المستويات ، ومازالت تحقق الكثير من الإنجازات ، ففي كل يوم نشاهد افتتاح العديد من المشروعات التنموية الكبرى.

وقد رأيت أنه من المناسب أن أسهم في الكتابة في هذا الموضوع المهم :(**أسس التنمية في الفقه الإسلامي، ورؤية مصر لتحقيق أهداف التنمية المستدامة ٢٠٣٠ م**)، فشرعت في إعداد هذا البحث لبيان الأسس الجوهرية للتنمية في الفقه الإسلامي ، وأهداف التنمية المستدامة ، ورؤية مصر لتحقيق أهداف التنمية المستدامة ٢٠٣٠ .

ومن خلال المقدمة أتحدث عما يلي :

أولاً : أسباب اختيار الموضوع :

١ ــ أردت أن **أُبَيِّنَ** في هذا الموضوع سبق الإسلام في وضع الأسس الجوهرية للتنمية المستدامة ، وأن لعلماء الإسلام السبق في وضع مباديء التنمية بمفهومها الشامل الذي يستهدف سعادة الإنسان ورفاهيته ، وتقدم المجتمع اقتصاديًا واجتماعيًا وسياسيًا .

٢ ــ بيان رؤية مصر لتحقيق أهداف التنمية المستدامة ٢٠٣٠ ، وتعظيم الاستفادة من ثرواتها الطبيعية ؛ لتلبية احتياجات المواطنين، وتحسين جودة الحياة في الوقت الحاضر بما لا يخل بحقوق الأجيال القادمة في حياة أفضل.

ثانيًا: منهج البحث :

اعتمدت في هذا البحث المنهج الاستقرائي في أسس التنمية في الفقه الإسلامي، والمنهج الاستقرائي والوصفي في رؤية مصر لتحقيق أهداف التنمية المستدامة ٢٠٣٠ م.

ثالثًا : خطة البحث : يشتمل البحث على : مقدمة ، وثلاثة مباحث ، وخاتمة .

المقدمة تشمل : التقديم ، وسبب اختيار الموضوع ، ومنهج البحث وخطته.

المبحث الأول:

أسس التنمية في الفقه الإسلامي .

ويشتمل على تمهيد وخمسة مطالب :

التمهيد : مفهوم التنمية .

المطلب الأول : الفكر التنموي في الإسلام .

المطلب الثاني : خصائص التنمية في الإسلام .

المطلب الثالث: وسائل التنمية في الإسلام .

المطلب الرابع : المبادئ التي تقوم عليها التنمية .

المطلب الخامس : إجراءات تحقيق التنمية .

المبحث الثاني :

التنمية المستدامة.

ويشتمل على تمهيد وسبعة مطالب:

التمهيد : مفهوم التنمية المستدامة .

المطلب الأول : خصائص التنمية المستدامة.

المطلب الثاني : أهداف التنمية المستدامة .
المطلب الثالث : مباديء التنمية المستدامة .
المطلب الرابع : أبعاد التنمية المستدامة .
المطلب الخامس : آليات تحقيق التنمية المستدامة .
المطلب السادس : استراتيجيات تحقيق تنمية مستدامة للحفاظ على البيئة .
المطلب السابع : مؤشرات التنمية ومفاهيمها.

المبحث الثالث :

رؤية مصر لتحقيق أهداف التنمية المستدامة ٢٠٣٠ م .

ويشتمل على: تمهيد، وثلاثة مطالب :
التمهيد:رؤية مصر لتحقيق أهداف التنمية المستدامة ٢٠٣٠ م.
المطلب الأول : البعد الاقتصادي.
ويشتمل على تمهيد وسبعة فروع :
التمهيد : مميزات الاستثمار في مصر.
الفرع الأول : المشروعات التنموية في قطاع الثروة الزراعية والحيوانية.
الفرع الثاني : المشروعات التنموية لتوفير المياه النظيفة.
الفرع الثالث : المشروعات التنموية في الطرق والمواصلات .
الفرع الرابع : المشروعات التنموية في الكهرباء والطاقة .
الفرع الخامس : المشروعات التنموية في قطاع الصناعة .
الفرع السادس : المشروعات التنموية في قطاع البترول والثروة المعدنية .
الفرع السابع : المشروعات التنموية في قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات.
المطلب الثاني:البعد الاجتماعي .
ويشتمل على خمسة فروع :
الفرع الأول : مشاريع ورؤى تطوير التعليم .
الفرع الثاني : مشاريع ومبادرات الرعاية الصحية .
الفرع الثالث : المشاريع التنموية في قطاع الإسكان والمجتمعات العمرانية .
الفرع الرابع : المشاريع التنموية الثقافية.
الفرع الخامس : برامج ومبادرات الحماية الاجتماعية .
المطلب الثالث :البعد البيئي .

الخاتمة :

تشمل أهم النتائج والتوصيات .

المبحث الأول:
أسس التنمية في الفقه الإسلامي .

ويشتمل على تمهيد وخمسة مطالب :
التمهيد : مفهوم التنمية .
المطلب الأول : الفكر التنموي في الإسلام .
المطلب الثاني : خصائص التنمية في الإسلام .
المطلب الثالث : وسائل التنمية في الإسلام .
المطلب الرابع : المبادئ التي تقوم عليها التنمية .
المطلب الخامس : إجراءات تحقيق التنمية .

التمهيد :
مفهوم التنمية.

التنمية لغة : معناها " النماء" أي الازدياد التدريجي ، يقال : نَمَا المالُ وغيرُهُ ، يَنْمُو! نُمُواً ، كعُلُوَ: زَادَ وكثر[1]، وتحويل الموارد الطَّبيعية غير المستثمرَة إلى موارد منتجة [2].

ويستخدم اصطلاح التنمية بمعنى: الزيادة في المستويات الاقتصادية والاجتماعية وغيرها .

وهناك اختلاف بين مفهوم النمو ، والتنمية .

فالنمو يشير إلى التقدم التلقائي أو الطبيعي أو العفوي دون تدخل متعمد من قبل المجتمع أو الدولة .

أما التنمية : فهي العمليات المقصودة التي تسعى إلى إحداث النمو بصورة سريعة في إطار خطط مدروسة ، وفي حدود فترة زمنية معينة .

يحدث النمو من خلال تطور تدريجي بطيء ، بينما تحتاج التنمية إلى دفعة قوية تحركها قدرات إنسانية خبيرة تخرج المجتمع من حالة الركود إلى الحركة والتقدم [3].

---

(١) أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري الفارابي (المتوفى: ٣٩٣هـ): الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار ـ الناشر: دار العلم للملايين – بيروت ـ الطبعة: الرابعة ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م ج٦ ص٢٥١٥، محمد بن
مكرم بن على، أبو الفضل، جمال الدين محمد بم مكرم بن منظور الأنصاري الرويفعى الإفريقى (المتوفى: ٧١١هـ) : لسان العرب الناشر: دار صادر – بيروت ـ الطبعة: الثالثة - ١٤١٤ هـ ج١٥ ص٣٤١ ، ٣٤٢.

(٢) د أحمد مختار عبد الحميد عمر (المتوفى: ١٤٢٤هـ) بمساعدة فريق عمل : معجم اللغة العربية المعاصرة الناشر: عالم الكتب ـ الطبعة: الأولى، ١٤٢٩ هـ - ٢٠٠٨ م ـ ج٣ ص٢٢٩٠.

(٣) محمد زكي إسماعيل : التنمية بين المفاهيم الاجتماعية والقيم الأخلاقية ، مجلة كلية العلوم العربية ، ، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ـ الرياض . العدد الرابع ـ ١٤٠٠ هـ ص ١٥ .

فالتنمية هي النمو المدروس على أسس علمية ، والذي قيست أبعاده بمقاييس عملية ، سواء كانت تنمية شاملة ، أو تنمية في أحد الميادين الريئسة مثل الميدان الاقتصادي أو الاجتماعي أو السياسي ، أو الميادين الفرعية كالتنمية الصناعية أو التنمية الزراعية [١].

مفهوم التنمية في الإسلام :

تأتي التنمية في الإسلام بمعنى الاستخلاف ، والعمارة :

فالتصور الإسلامي للتنمية يقوم على أساس أن الله ـــ سبحانه وتعالى ـــ قد خلق الكون واستخلف الإنسان في الأرض ليقوم بعمارتها ، وفق منهج الله و شريعته ، وقد خلق الله ـــ سبحانه وتعالى ـــ الإنسان متميزًا عن سائر المخلوقات ليكون قادرًا على أداء هذه المهمة ، وهيأ له بفضله وكرمه كل ما يُمكِّنه من أدائها ، وأنه على ضوء قيام الإنسان بهذه المهمة يتقرر مصيره ويتحدد مستقبله في الدنيا والآخرة، والنصوص الشرعية التي تقرر هذه الحقائق وما يتعلق بها كثيرة من القرآن الكريم ، والسنة النبوية الشريفة:

أولاً : من القرآن الكريم :

١ ـ قول الله تعالى : ﴿ **هُوَ أَنْشَأَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ وَاسْتَعْمَرَكُمْ فِيهَا** ﴾ [٢] .

وجه الدلالة :

في الآية الكريمة دلالة على وجوب عمارة الأرض للزراعة، والغراس، والأبنية وغيرها [٣].

قال زيد بن أسلم: أمركم بعمارة ما تحتاجون إليه فيها من بناء مساكن، وغرس أشجار. وقيل: المعنى ألهمكم عمارتها من الحرث ، والغرس ،وحفر الأنهار وغيرها[٤].

٢ ـ وقوله تعالى : ﴿ **وَلَقَدْ مَكَّنَّاكُمْ فِي الْأَرْضِ وَجَعَلْنَا لَكُمْ فِيهَا مَعَايِشَ قَلِيلاً مَا تَشْكُرُونَ** ﴾ [٥] .

---

(١) عبد الهادي الجوهري ، وآخرون : دراسات في التنمية الاجتماعية ، " مدخل إسلامي "، مكتبة نهضة الشرق ، القاهرة ـ طبعة ١٩٨٢ م ـ ص ١١١ .

(٢) سورة هود ، من الآية : ٦١ .

(٣) أحمد بن علي أبو بكر الرازي الجصاص الحنفي (المتوفى: ٣٧٠هـ) : أحكام القرآن ـ المحقق: عبد السلام محمد علي شاهين ـ الناشر: دار الكتب العلمية بيروت – لبنان ـ الطبعة: الأولى، ١٤١٥هـ/ ١٩٩٤م ـ ج٣ ص٢١٣.

(٤) أبو عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر بن فرح الأنصاري الخزرجي شمس الدين القرطبي (المتوفى: ٦٧١هـ) : الجامع لأحكام القرآن ـ تحقيق: أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش ـ الناشر: دار الكتب المصرية – القاهرة ـ الطبعة: الثانية، ١٣٨٤هـ - ١٩٦٤ م ـ ج٩ ص٥٦.

(٥) سورة الأعراف ، الآية : ١٠.

وجه الدلالة :

في الآية الكريمة دلالة على أن الله ـ تعالى ـ سخر الأرض لعباده وجعل لهم فيها مكانًا وقرارًا ، لعمارتها،وأقدرهم على التصرف فيها وجعل لهم فيها معايش ومنافع ، وهي على قسمين : منها ما يحصل بخلق الله ـ تعالى ـ ابتداءً مثل خلق السماء وغيرها ، ومنها ما يحصل بالاكتساب[١].

٣ ـ وقوله تعالى:﴿ **هُوَ الَّذِي جَعَلَ لَكُمُ الْأَرْضَ ذَلُولًا فَامْشُوا فِي مَنَاكِبِهَا وَكُلُوا مِنْ رِزْقِهِ وَإِلَيْهِ النُّشُورُ**﴾[٢]

وجه الدلالة :

في الآية الكريمة دلالة على أن الله ـ تعالى ـ هو الذي سخر الأرض لعباده وذللها لهم؛ لعمارتها ، فجعلها قارّة ساكنة، لا تميد ولا تضطرب بما جعل فيها من الجبال، وأوجد فيها من العيون؛ لسقيهم وسقى أنعامهم وزروعهم وثمارهم، وسلك فيها السبل؛ للسفر في أقطارها والتردد في أرجائها ، لأنواع المكاسب والتجارات[٣].

ثانياً : السنة النبوية الشريفة :

عن أنس بن مالك ـ رضي الله عنه ـ قال : قَالَ رَسُولُ الله ـ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ـ : **" إِنْ قَامَتِ السَّاعَةُ وَبِيَدِ أَحَدِكُمْ فَسِيلَةٌ ، فَإِنْ اسْتَطَاعَ أَنْ لاَ يَقُومَ حَتَّى يَغْرِسَهَا فَلْيَفْعَلْ"** [٤].

وجه الدلالة :

في الحديث الشريف حث على غرس الأشجار وحفر الأنهار لتبقى هذه البلاد عامرة إلى آخر أمدها المحدود المعدود المعلوم عند خالقها ، فكما غرس لك غيرك فانتفعت به فاغرس لمن يجيء بعدك لينتفع

وإن لم يبقَ من الدنيا إلا بقيَّة قليلة [٥].

---

(١) أبو عبد الله محمد بن عمر بن الحسن بن الحسين التيمي الرازي الملقب بفخر الدين الرازي خطيب الري (المتوفى: ٦٠٦هـ) : مفاتيح الغيب ـ الناشر: دار إحياء التراث العربي – بيروت ـ الطبعة: الثالثة - ١٤٢٠ هـ ـ ج١٤ ص ٢٠٤ ، ٢٠٥.

(٢) سورة الملك ، الآية : ١٥ .

(٣) أحمد بن مصطفى المراغي (المتوفى: ١٣٧١هـ) : تفسير المراغي ـ الناشر: شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابى الحلبي وأولاده بمصر ـ الطبعة: الأولى، ١٣٦٥ هـ - ١٩٤٦ م ـ ج٢٩ ص١٥.

(٤) أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني : مسند أحمد بن حنبل ـ المحقق : السيد أبو المعاطي النوري ـ الناشر : عالم الكتب – بيروت ـ الطبعة : الأولى ، ١٤١٩هـ ـ ١٩٩٨ م ـ رقم (١٢٩٨١) ١٣٠١٢ ج٣ ص١٩١.

(٥) زين الدين محمد المدعو بعبد الرؤوف المناوي القاهري (المتوفى: ١٠٣١هـ): فيض القدير شرح الجامع الصغير ـ الناشر: المكتبة التجارية الكبرى – مصر ـ الطبعة: الأولى، ١٣٥٦ ـ مع الكتاب: تعليقات يسيرة لماجد الحموي ـ ج٣ ص٣٠.

فمن خلال النصوص السابقة نجد أن الإسلام ينظر إلى الحياة الإنسانية على أساس أن المجتمع يتكون من أفراد لهم صفاتهم الفردية ، وعلاقاتهم الاجتماعية ، فكانت عنايته بكلٍ من المصالح الفردية والجماعية وفق نسق خاص يجمع بينهما ويحرص عليهما ما دام ذلك ممكناً ،إلا إذا تعارضتا، فتُقدم المصالح الجماعية أو العامة؛لأنها أولى بالاهتمام والرعاية .

والمصالح سواء أكانت فردية أم جماعية تتحقق بإشباع الحاجات وتلبية المتطلبات اللازمة لإقامة مجتمع إنساني راشد تتمثل فيه عمارة الأرض وفق منهج الله وشريعته .

وهذه الحاجات على نوعين :

١ ـــ حاجات فردية : وهي التي تضمن للإنسان حياته وكرامته وقدرته على الاستمرار في عمارة الأرض وهي الطعام ، والشراب ، واللباس، والسكن، والأمن .

٢ ـــ حاجات عامة : وهي التي تسهم في قيام مجتمع قوي من جميع النواحي الصحية ، والثقافية، والتربوية ، والاجتماعية ، والاقتصادية، والعسكرية؛ ليؤدي دوره في هذه الحياة .

فالإسلام يضع من القواعد ما يحقق إشباع هذه الحاجات ، ضمن معايير أخلاقية تبعدها عن كل مظاهر الجشع والتكالب المادي ، وتصونها من مظاهر التبذير والإسراف ، ويتحقق ذلك بتصنيف هذه المصالح وترتيبها وتحديد أولوياتها ، ورسم الخطط التنموية عن فهم ووعي لمتطلبات الفرد والمجتمع[١].

فتلبية حاجات الإنسان وتنمية قدراته هي شرط لانتظام أمور دينه ودنياه ، فنظام الدين لا يحصل إلا بنظام الدنيا،ونظام الدين بالمعرفة والعبادة لا يتوصل إليهما إلا بصحة البدن وبقاء الحياة وسلامة قدر الحاجات من الكسوة والمسكن والأقوات، والأمن [٢].

لقد بلغ حرص الإسلام على التنمية الاقتصادية وتعمير البلاد حدًا يفوق التصور في الأمل والعمل .

مفهوم التنمية لدى بعض العلماء المعاصرين :

عرف الدكتور عبد المنعم شوقي التنمية بأنها: " العملية التي تبذل بقصد ووفق سياسة عامة لإحداث تطور وتنظيم اجتماعي واقتصادي للناس وبيئاتهم ، سواء كانوا في مجتمعات محلية أو إقليمية أو قومية بالاعتماد على المجهودات

---

(١) د/ إبراهيم العسل : التنمية في الإسلام مفاهيم مناهج وتطبيقات ــ المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ــ بيروت ـ لبنان ـ ـ الطبعة الأولى ١٤١٦ ه ١٩٩٦ م ــ ص ٦٤ .

(٢) أبو حامد محمد بن محمد الغزالي الطوسي (المتوفى: ٥٠٥هـ): الاقتصاد في الاعتقاد ــ وضع حواشيه: عبد الله محمد الخليلي ــ الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان ــ الطبعة: الأولى، ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٤ م ص١٢٧ ، ١٢٨ .

الحكومية والأهلية المنسقة ، على أن يكتسب كل منهما قدرة أكبر على مواجهة مشكلات المجتمع نتيجة لهذه العمليات [١].

وعرفها الدكتور عبد الهادي الجوهري ، بأنها : " التحريك العلمي المخطط لمجموعة من العمليات الاجتماعية والاقتصادية من خلال إيديولوجية معينة لتحقيق التغير المستهدف من أجل الانتقال من حالة غير مرغوب فيها إلى حالة مرغوب الوصول إليها [٢].

وعرفها عبد الرحيم أبو كريشة ، بأنها: مجموعة من الجهود المتنوعة والمنسقة التي تؤهل المجتمع للقيام بواجبات الاستخلاف في الأرض [٣].

فمفهوم التنمية الاقتصادية يعني توفير الفائض واستخدامه في زيادة قدرات المجتمع الإنتاجية ، بعيدًا عن الترف والتبذير .

وحظيت التنمية باهتمام كثير من المفكرين والفقهاء المسلمين ،وحفلت كتاباتهم بمؤلفات اقتصادية في مجال التنمية سبقوا بها الكتاب الغربيين بعدة قرون .

---

(١) عبد المنعم شوقي : تنمية المجتمع وتنظيمه ــ مكتبة القاهرة الحديثة ـ الطبعة الثانية ص٤٣ .

(٢) عبد الهادي الجوهري ، وآخرون : دراسات في التنمية الاجتماعية ، " مدخل إسلامي " ص ١١١ .

(٣) عبد الرحيم تمام أبو كريشة : دراسات في علم الاجتماع ـ التنمية ــ الأزاريطة : المكتب الجامعي الحديث ٢٠٠٣ م ص٤١ .

المطلب الأول :
الفكر التنموي في الإسلام .

لم ينقطع إسهام المفكرين المسلمين في إثراء الفكر بعامة والتنموي منه بخاصة منذ عصر صدر الإسلام حتى اليوم ، وإن اتصف بالغزارة أحيانًا والإقلال أخرى ، طبقًا لما عليه حال الدولة الإسلامية من تقدم أو تراجع ، لقد كان هذا الفكر في غزارته أو قلته فكرًا أصيلًا في الحالتين ينم عن عبقرية فذة ، ونظرة عميقة.

فالمفكرون المسلمون هم أول من أسهم في إثراء الدراسات الاقتصادية عامة والإنمائية بوجه خاص إلى حد إفرادها بمؤلفات خاصة بها [١] ، واختلفت إسهامات هذه المؤلفات من حيث أهميتها وعمقها ، من مجرد الملاحظات البسيطة ، إلى النظرة العميقة ، إلى النظريات والقوانين العامة .

ومن المؤلفات المستقلة التي تناولت الفكر التنموي ضمن ميادين اقتصادية ، مؤلف " نهج البلاغة " للإمام علي بن أبي طالب ــ كرم الله وجهه ــ [٢]، ثم " كتاب الخراج " للإمام أبي يوسف يعقوب بن إبراهيم ،وآخر ليحيى بن آدم القرشي[٣] ، مروراً بكتاب " الاكتساب في الرزق المستطاب " للإمام محمد بن الحسن الشيباني [٤]، ثم " الأحكام السلطانية والولايات الدينية " لعلي بن محمد حبيب الماوردي[٥] ، والسياسة الشرعية " لابن تيمية [٦]، وصولاً إلى " كتاب العبر وديوان المبتدأ والخبر ... المقدمة " للعلامة المسلم عبد الرحمن بن محمد بن محمد بن خلدون أبي زيد، ولي الدين الحضرمي الإشبيلي (المتوفى: ٨٠٨هـ) الذي وضعه في نهاية القرن الثامن الهجري ، وبلغ فيه مستوى فاق فيه آدم سميث ، الذي ألف كتاباً في نفس الموضوع في القرن الثالث عشر الهجري ، وهو " ثروة الأمم "

لقد عالج ابن خلدون في بعض فصول مقدمته أسباب الثروة ، وصور النشاط الاقتصادي ، ونظريات القيمة ، وتوزيع السكان ، وعوامل التنمية ومقومات العمران ، ثم ذكر أسباب الانهيار الذي يصيب المجتمعات ، ويعيدها إلى التخلف .

---

(١) د/ محمد شوقي الفنجري : المؤتمر العالمي الأول للاقتصاد الإسلامي ، جدة ١٣٩٥ ه ص١٧ .

(٢) في القرن الأول الهجري ــ نهج البلاغة(وهو مجموع ما اختاره الشريف أبو الحسن محمد الرضي بن الحسين الموسوي من كلام أمير المؤمنين أبي الحسين علي بن أبي طالب) . ضبط نصه وابتكر فهارسه العلمية الدكتور / صبحي الصالح ـ أستاذ الإسلاميات وفقه اللغة في كلية الآداب بالجامعة اللبنانية ــ دار الكتاب اللبناني ــ مكتبة المدرسة .الطبعة الثالثة ١٩٨٣م.

(٣) المؤلفان ظهرا في القرن الثاني الهجري .

(٤) في القرن الثالث الهجري .

(٥) في القرن الرابع الهجري .

(٦) في القرن السابع الهجري .

وقد تناول ابن خلدون الشروط الضرورية الممكنة لبداية التنمية ، فجعل أهمها وجود حكومة عادلة ذات سيادة رشيدة ، وقوانين مرعية ، تمنع الظلم وتحفظ للمواطنين حقوقهم وتفسح المجال لآمالهم [١].

فكتابات ابن خلدون جديرة بأن تكون نقطة البدء للدراسة العلمية في الاقتصاد، فهي ليست مجرد تجميع للمعارف المنوعة ، لكنها مجموعة معارف منظمة مرتبة ينطبق عليها مصطلح العلم بمعناه الدقيق، وهذا يعني أن العلماء المسلمين سبقوا علماء الغرب مثل: "آدم سميث" في كتابة "ثروة الأمم سنة ١٧٧٦" ، وغيره من مؤسسي علم الاقتصاد في الغرب بأكثر من أربعة قرون في دراسة القضايا الكبرى في مجال الاقتصاد، وقد تعرض ابن خلدون لهذه القضايا الاقتصادية في أكثر من فصل من فصول مقدمته [٢].

ولم يغفل ابن خلدون عن العلاقة التفاعلية بين الإنسان والبيئة الطبيعية ، وهو ما يطلق عليه الآن الأيكولوجيا الإنسانية human ecology.

وقد سبق ابن خلدون المفكر الفرنسي "مونتسكيو" في معالجة أثر العوامل الجغرافية على العمران في أكثر من موضع في مقدمته مثل: "المقدمة الثانية في قسط العمران من الأرض والإشارة إلى بعض ما فيه من الأشجار والأنهار والأقاليم[٣]، والمقدمة الثالثة في المعتدل من الأقاليم والمنحرف، وتأثير الهواء في أخلاق البشر" ... إلخ، [٤]، وبهذا يكون ابن خلدون قد سبق النظريات الأيكولوجية الحديثة في بيان العلاقة التفاعلية بين الإنسان والبيئة، وأثر البيئة على لون الناس وأخلاقهم ونظامهم الإنتاجي، وقد عالج بشكل ممتاز العلاقة بين النمو السكاني والنمو العمراني، وبين هذين المتغيرين جملة وبين الرفاهية الاجتماعية والاقتصادية، يقول في ذلك: ومتى زاد العمران زادت الأعمال ثم زاد

---

(١) عبد الرحمن بن محمد بن محمد بن خلدون أبو زيد، ولي الدين الحضرمي الإشبيلي (المتوفى: ٨٠٨هـ): ديوان المبتدأ والخبر في تاريخ العرب والبربر ومن عاصرهم من ذوي الشأن الأكبر ـــ المحقق: خليل شحادة ـ الناشر: دار الفكر، بيروت ـ الطبعة: الثانية، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م ـ ص٣٥٤.

(٢) ارجع إلى الفصول الآتية في مقدمة ابن خلدون: "فصل في أن الفلاحة من معاش المستضعفين وأهل العافية من البدو" و"فصل في معنى التجارة ومذاهبها وأصنافها"، و"فصل في أي أصناف الناس يحترف بالتجارة وأيهم ينبغي له اجتناب حرفه" و"فصل في نقل التاجر للسلع" و"فصل في الاحتكار" و"فصل في أن رخص الأسعار مضر بالمحترفين بالرخيص" و"فصل في أن الصنائع لا بد لها من المعلم" و"فصل في أن الصنائع إنما تكتب بكمال العمران الحضري وكثرته" وغير هذه الفصول مما ورد في الفصل الرابع من الكتاب الأول في البلدان والأمصار وسائر العمران وما يعرض في ذلك من الأحوال وفيه سوابق ولواحق -ارجع إلى تاريخ ابن خلدون ص ٤٩٣ ـ ٥٠٢ .

(٣) ابن خلدون : تاريخ ابن خلدون : العبر وديوان المبتدأ والخبر ص٥٧ .

(٤) ابن خلدون : تاريخ ابن خلدون : العبر وديوان المبتدأ والخبر ص١٠٣ .

الترف تبعًا للكسب وزادت عوائده وحاجاته ، واستنبطت الصنائع لتحصيلها ، فزادت قيمتها وتضاعف الكسب في المدينة [١].

وقد سبق ابن خلدون بهذا بعض آراء "أميل دوركيم" في رسالته للدكتوراه عن "تقسيم العمل الاجتماعي".

هذه هي بعض إسهامات أحد علماء المسلمين يتضح منها إمكانية اعتباره مؤسس علمي الاجتماع والاقتصاد معا [٢].

ففي أفكار علماء الإسلام ، الأسس الجوهرية لمنهج الإسلام في التنمية، ودعوة إلى بذل الجهد الفكري والعلمي لتعمير البلاد وتحقيق التنمية .

المطلب الثاني : خصائص التنمية في الإسلام .

تتميز التنمية الإسلامية بعدة خصائص أهمها : الشمول ، والتوازن ، والواقعية ، والعدالة ، والمسئولية ، والإنسانية .

أولاً : الشمول : تسعى المناهج الوضعية الحديثة إلى إقامة أنظمة تعالج المشاكل القائمة على أنها محض مادية ، وتعتمد على توزيع الموارد الاقتصادية بين فئات الأمة توزيعًا يكفل محو أبرز الفوارق بين تلك الفئات ، وكذلك إبعاد بعض الجرائم التي ترتكب في غالب الأحيان بسبب انعدام مثل هذا التوزيع ، وذلك بإيجاد العمل وضمان المأكل ، والمسكن، والملبس ، والتعليم .

أما المنهج الإسلامي فقد وضع أفضل الأنظمة لتوزيع الموارد الاقتصادية ، إنتاجًا واستهلاكًا بين الناس من غير تفرقة جنسية ، أو لونية ، أو دينية ، فالإسلام في منهجه لتحقيق التنمية الاقتصادية يدعو إلى إقامة عدالة اجتماعية شاملة، تتساوى فيها الناحيتان المادية والروحية ، كما يدعو إلى العمل الجدي على أساس من التوازن والتجانس الكلي بين حاجيات الفرد ضمن الإطار العام لمجتمع إسلامي روحًا ومادة وطرقًا وغاية .

فمبدأ الشمول في التنمية الإسلامية يقتضي تحقيق الاحتياجات البشرية كافة من مأكل ، وملبس ، ومسكن ، ونقل ، وتعليم ، وتطبيب ، وترفيه ، وحق العمل ، وحرية التعبير ، وممارسة الشعائر الدينية وغيرها ، فالإسلام لا يقبل تنمية رأسمالية تضمن حرية التعبير ولا تضمن لقمة الخبز ، كما لا يقبل اشتراكية تضمن الرغيف وتلغي حرية الفكر [٣] .

---

(١) ابن خلدون : ديوان المبتدأ والخبر ص٤٥٠ .

(٢) د/ نبيل السمالوطي :بناء المجتمع الإسلامي ــ الناشر: دار الشروق للنشر والتوزيع والطباعة ــ الطبعة: الثالثة ١٤١٨هـ-١٩٩٨م ــ ص٢٧٦ ــ ٢٧٩ .

(٣) محمد شوقى الفنجرى (المتوفى: ١٤٣١هـ): الإسلام والتوازن الاقتصادي بين الأفراد والدول ــ الناشر: وزارة الأوقاف ص٦٥ ، أحمد أحمد غلوش: السيرة النبوية والدعوة في العهد المدني ــ مؤسسة الرسالة ــ الطبعة: الأولى ١٤٢٤هـ- ٢٠٠٤م ص٢٠٨.

ثانياً : التوازن : يحض الإسلام على العمل وعلى زيادة الإنتاج وتحسينه ، امتثالًا لقول الله تعالى : ﴿ **وَقُلِ اعْمَلُوا فَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ وَسَتُرَدُّونَ إِلَى عَالِمِ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ فَيُنَبِّئُكُمْ بِمَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ** ﴾ [١] ، ومصداقًا لما روي عن عائشة ــ رضي الله عنها ــ أن رسول الله ــ صلى الله عليه وسلم ــ قال : «**إِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ يُحِبُّ إِذَا عَمِلَ أَحَدُكُمْ عَمَلًا أَنْ يُتْقِنَهُ**» [٢] .

وفي الوقت نفسه يدعو إلى العدالة في التوزيع ، فوفرة الإنتاج مع سوء التوزيع هو سبيل للاحتكار يبغضه الإسلام ، وعدالة التوزيع دون إنتاج هو باب للفقر يرفضه الإسلام أيضًا .

فالإسلام يضمن حد الكفاية لكل فرد حسب حاجته ، إلا في ظروف استثنائية كمجاعة أو حرب حيث يلتزم الجميع بحد الكفاف ، وهذا الضمان لحد الكفاية هو حق شرعه الله لعباده يعلو فوق الحقوق ، ثم يكون بعد ذلك لكل نصيبه تبعًا لعمله وجهده .

إن مبدأ التوازن في التنمية الإسلامية يقتضي أن تتوازن جميع متطلبات التنمية ، فالإسلام لا يقبل أن تنفرد النواحي الاقتصادية بالتنمية دون القضايا الصحية أو الثقافية ، أو الاجتماعية ، وأن تستأثر الصناعة بالتنمية دون الزراعة ، أو أن يركز على المباني الفخمة والمنشآت المتطورة دون توفير المرافق العامة والتجهيزات الأساسية ، وأن تنفرد المدن بالتنمية دون القرى [٣] .

ثالثاً : الواقعية : الواقعية هي النظر إلى المشكلة من جميع جوانبها ، ودراسة أبعادها ، وإيجاد الحلول الملائمة لواقعها القائم ، وتقابلها المثالية التي تسعى إلى معالجة المشكلة بتصورات تكون في كثير من الأحيان بعيدة عن إمكانية التطبيق في الواقع .

فالواقعية في مجال التنمية الإسلامية هي مثالية في الوقت نفسه ، كما أن المثالية في التنمية الإسلامية هي واقعية ، لأن الإسلام ، وهو من عند الله العليم الخبير ، لا يمكن أن يقرر مباديء مثالية بعيدة عن التصور الإنساني للحياة ، وإمكانية تطبيقها .

---

(١) سورة التوبة ، الآية : ١٠٥ .

(٢) سليمان بن أحمد بن أيوب بن مطير اللخمي الشامي، أبو القاسم الطبراني (المتوفى: ٣٦٠هـ): المعجم الأوسط ــ المحقق: طارق بن عوض الله بن محمد ، عبد المحسن الحسيني ــ الناشر: دار الحرمين – القاهرة ــ رقم ٨٩٧ ج١ ص٢٧٥ .

(٣) محمد شوقى الفنجرى : الإسلام والتوازن الاقتصادي بين الأفراد والدول ص٦٥ ــ ٦٩ ، د/ وهبة الزحيلي : الفقه الإسلامي وأدلته ـ الناشر دار الفكر العربي ـ سورية . دمشق - ج٧ ص٤٩٩٦ ج٨ ص٥٩٢٤ ، ٦٣٨٥ .

وتتضح واقعية الإسلام ومثاليته في نفس الوقت بالكيفية التي عالج بها مشكلة الفقر والتباغض القائم بين الأغنياء والمحرومين ، فقد أعطى للفقراء حقًا معلومًا في أموال الأغنياء ، قال الله تعالى:﴿ **وَالَّذِينَ فِي أَمْوَالِهِمْ حَقٌّ مَعْلُومٌ (٢٤) لِلسَّائِلِ وَالْمَحْرُومِ** ﴾ (١).

كما عالج مشكلة الفروق الطبقية بالمساواة بين العباد، لا فرق بين عربي وأعجمي ، ولا بين أبيض وأسود، إلا بالتقوى ، عن أبي سعيد ، قال: قَالَ رَسُولُ اللهِ ـ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ـ: «**إِنَّ رَبَّكُمْ وَاحِدٌ، وَأَبَاكُمْ وَاحِدٌ، وَلَا فَضْلَ لِعَرَبِيٍّ عَلَى عَجَمِيٍّ، وَلَا لِعَجَمِيٍّ عَلَى عَرَبِيٍّ، وَلَا أَحْمَرَ عَلَى أَسْوَدَ، وَلَا أَسْوَدَ عَلَى أَحْمَرَ إِلَّا بِالتَّقْوَى**»(٢).

لقد فرض الإسلام الزكاة وأوكل إلى أولي الأمر مسؤولية توزيعها على الفقراء ، وشرع الكفارات ، وحض على أعمال الخير عن طريق الوقف ، والوصية ، والنذور ، والصدقات .

لقد وصل المجتمع الإسلامي ، بفضل هذه الواقعية في بعض مراحله التاريخية إلى المستوى المثالي من الكفاية الحياتية ، وبلغ أعلى درجات الأخوة ، والتكافل ، والمحبة ، فلم يعد في المجتمع الإسلامي فقير يحتاج إلى زكاة ولا مريض ينقصه العلاج ، ولا عاجز يفتقد الرعاية ، ولا حيوان يتعثر في طريق .

عن يحيى بن سعيد ، قال : "**بَعَثَنِي عمر بن عبد الْعَزِيز على صدقَات إفريقية فاقتضيتها وَطلبت فُقَرَاء نعطيها لَهُم فَلم نجد بهَا فَقِيرا وَلم نجد من يَأْخُذهَا مني قد أغْنى عمر بن عبد الْعَزِيز النَّاس، فاشتريت بهَا رقابا فأعتقتهم وولاؤهم للْمُسلمين**" (٣).

رابعاً : العدالة : أقام التشريع الإسلامي أحكامه على أساس مبدأ العدل بين الناس ، امتثالًا لقول الله تعالى : ﴿ **إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالْإِحْسَانِ**) (٤)، وقوله تعالى:(**اعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى وَاتَّقُوا اللَّهَ** ﴾ (٥).

لقد حرص الإسلام على تحقيق العدالة في جميع المسائل بين الناس ، ففي مجال الجباية فرض الإسلام على أغنياء المسلمين مقدارًا محدودًا عادلًا من المال يكفي الفقراء ولا يُلحق ضررًا بالأغنياء .

---

(١) سورة المعارج ، الآيتان : ٢٤ ، ٢٥ .

(٢) الطبراني : المعجم الأوسط ـ رقم ٤٧٤٩ ج٥ ص٨٦ .

(٣) عبد الله بن عبد الحكم بن أعين بن ليث بن رافع، أبو محمد المصري (المتوفى: ٢١٤هـ): سيرة عمر بن عبد العزيز على ما رواه الإمام مالك بن أنس وأصحابه ـ المحقق: أحمد عبيد ـ الناشر: عالم الكتب - بيروت – لبنان ـ الطبعة: السادسة، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م ـ ص٦٥.

(٤) سورة النحل ، من الآية : ٩٠ .

(٥) سورة المائدة ، من الآية : ٨ .

وفي مجال التوزيع وضع المشرعون قواعد خاصة لتوزيع العطاء بين الناس بالعدل ، يستفيد منها المسلمون وغير المسلمين ، فقد ورد في كتاب الأموال لأبي عبيد : " أنه بلغني أن أمير المؤمنين عمر بن الخطاب ــ رضي الله عنه ــ مر بشيخ من أهل الذمة يسأل على أبواب الناس ، فقال : ما أنصفناك ، أن كنا أخذنا منك الجزية في شبيبتك ثم ضيعناك في كبرك ، قال : ثم أجرى عليه من بيت المال ما يصلحه " (١).

وجاء في كتاب الخراج لأبي يوسف أن خالداً بن الوليد ــ رضي الله عنه ــ أوصى بأنه : " أيما شيخ ضعف عن العمل أو أصابته آفة من الآفات أو كان غنيًا فافتقر وصار أهل دينه يتصدقون عليه، طرحت جزيته ، وعيل من بيت مال المسلمين وعياله ما أقام بدار الهجرة ودار الإسلام " (٢).

فالعدالة في مفهوم الشريعة ضرورة إنسانية تقود إلى انتظام العلاقات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية ، وهي قوام أمر المجتمع ، ومنطلق تحرره وتقدمه (٣).

خامساً : المسؤولية : تتحدد المسؤولية في التشريع الإسلامي في ثلاثة جوانب هامة :

أ ــ مسؤولية الفرد تجاه نفسه .

ب ـ مسؤولية المجتمع عن بعضه بعضا .

ج ــ مسؤولية الدولة عن الفرد والمجتمع .

(أ) مسؤولية الفرد تجاه نفسه .

إن تكريم الله ــ تعالى ــ للإنسان ، وتفضيله على غيره من المخلوقات ، وتسخير ما في السماوات والأرض له ، هي دعوة لهذا الإنسان أن يحافظ على بدنه وحياته وبقاء جنسه، باعتماد النظافة والطهارة في الجسم والثوب والمكان ، وممارسة الألعاب الرياضية ، والأكل من الطيبات ، والوقاية من الأمراض ومعالجتها ، وأن يعمل على ضبط غرائزه ودوافعه ، وكبح جماح شهواته التي تؤدي به إلى المهالك ، وأن يصرف همته إلى اكتساب الصفات الحميدة ، والتحلي بالشيم الفاضلة ، وأن يبذل جهده في اجتناب الخصال المذمومة حتى يبلغ السلامة والمنعة في أعضائه وحواسه ،

---

(١) أبو عبيد القاسم بن سلام: كتاب الأموال ــ المحقق : خليل محمد هراس. ـ الناشر : دار الفكر. – بيروت ــ ص٥٧، محمد بن علي بن محمد الأصبحي الأندلسي، أبو عبد الله، شمس الدين الغرناطي ابن الأزرق (المتوفى: ٨٩٦هـ) : بدائع السلك في طبائع الملك ــ المحقق: د. علي سامي النشار ــ الناشر: وزارة الإعلام – العراق ــ الطبعة: الأولى ، بدون تاريخ- ج١ ص ٢١٩ ، ٢٢٢ ، ٢٨٨ ، د/ وهبة الزحيلي : الفقه الإسلامي وأدلته ج٧ ص ٤٩٩٦ ، ٤٩٩٧ .

(٢) أبو يوسف : الخراج ص١٥٧ ، ١٥٨ .

(٣) أبو يوسف : كتاب الخراج ص١٢٥ ، ابن خلدون : تاريخ ابن خلدون ص١٤٤، يوسف إبراهيم يوسف : استراتيجية وتكنيك التنمية الاقتصادية في الإسلام ــ الاتحاد العام للبنوك الإسلامية ١٤٠١ ه ـ ص١٩٦ .

ويحوز الكمال في أخلاقه وعلاقاته بالآخرين ، وليكون في النهاية محلًا لأمانة التكليف ، والقيام بالعمل الصالح الذي يسعده ، ويساعده على التعايش مع الجماعة ، وتوطيد الألفة والتماسك والتعاون مصداقاً لقول رسول الله ــ صلى الله عليه وسلم ــ : " **مَثَلُ الْمُؤْمِنِينَ فِي تَوَادِّهِمْ، وَتَرَاحُمِهِمْ، وَتَعَاطُفِهِمْ مَثَلُ الْجَسَدِ إِذَا اشْتَكَى مِنْهُ عُضْوٌ تَدَاعَى لَهُ سَائِرُ الْجَسَدِ بِالسَّهَرِ وَالْحُمَّى** "[1].[2].

(ب) ــ مسؤولية المجتمع عن بعضه بعضا .

إن الفرد المسلم مسؤول عن المجتمع الذي يعيش فيه ؛ لأنه جزء منه ، والجزء لا ينفصل عن الكل ، والغاية العليا هي سعادة الكل ، وربط القلوب بأواصر المحبة والأخوة .

لقد قرر الفقهاء المسلمون أن سد حاجات الناس هي من فروض الكفاية التي يجب على مجموع المسلمين القيام بها ، فإذا قام بها بعضهم سقطت عن الباقي ، وإلا فيأثم جميع القادرين على أدائها[3] .

واتفق جمهور الفقهاء : (الحنفية والمالكية والشافعية والحنابلة) على أن القرابة سبب من أسباب وجوب النفقة [4]، فتجب نفقة المعسر على قريبه الموسر ، ويجب على الأغنياء أن يقوموا بكفاية فقرائهم إذا لم تكفِ الزكاة .

ونفقة الأقارب مقدرة بالكفاية باتفاق الفقهاء، وكل من وجبت عليه نفقة غيره يجب عليه المأكل والمشرب والملبس والسكنى والرضاع إن كان رضيعًا؛ لأن وجوبها للكفاية ، والكفاية تتعلق بهذه الأشياء ، حتى تتهيأ له معيشة كريمة [5].

---

(١) صحيح مسلم ٤٥ - كتاب الْبِرِّ وَالصِّلَةِ وَالْآدَابِ ــ ١٧ - بَابُ تَرَاحُمِ الْمُؤْمِنِينَ وَتَعَاطُفِهِمْ وَتَعَاضُدِهِمْ ـ رقم ٦٦ - (٢٥٨٦) ج٤ ص١٩٩٩ . عن النعمان بن بشير.

(٢) مجلة مجمع الفقه الإسلامي ج١٣ ص٢٨١ ، محمد بن عبد الله دراز (المتوفى: ١٣٧٧هـ): دستور الأخلاق في القرآن ــ الناشر: مؤسسة الرسالة ــ الطبعة: العاشرة ١٤١٨هـ / ١٩٩٨م ــ ص١٤٨، د/ إبراهيم العسل : التنمية في الإسلام مفاهيم مناهج وتطبيقات ص٧٢ وما بعدها .

(٣) ابن حزم : المحلى ــ تحقيق أحمد محمد شاكر . طبعة دار الفكر ـ ج ٦ ص ١٥٦ .

(٤) السرخسي : المبسوط ج٥ ص٢٢٤ ، محمد بن يوسف ، أبو عبد الله المواق المالكي: التاج والإكليل لمختصر خليل، الناشر: دار الكتب العلمية ـ الطبعة: الأولى، ١٤١٦هـ-١٩٩٤م ج٥ ص٥٨٤، الخطيب الشربيني : مغني المحتاج ج٥ ص١٨٣ ، ابن مفلح: المبدع في شرح المقنع ج٧ ص١٦٦ ، منصور بن يونس البهوتى : دقائق أولي النهى لشرح المنتهى ـ الناشر: عالم الكتب ـ الطبعة: الأولى، ١٤١٤هـ - ١٩٩٣م ج٣ ص٢٣٨ .

(٥) الكاساني : بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع ج٤ ص٣٨ ، محمد بن أحمد بن عرفة الدسوقي المالكي : حاشية الدسوقي على الشرح الكبير ــ الناشر: دار الفكر ج٢ ص٥٢٢، زكريا بن محمد بن زكريا الأنصاري، زين الدين أبو يحيى السنيكي : أسنى المطالب في شرح روض الطالب ــ الناشر: دار الكتاب الإسلامي ــ الطبعة: بدون طبعة وبدون تاريخ ج٣ ص٤٤٣، أبو محمد موفق الدين عبد الله بن أحمد بن محمد بن قدامة، الشهير بابن قدامة المقدسي (المتوفى:

(ج) ـــ مسؤولية الدولة عن الفرد والمجتمع .

وبالرغم من الواجبات المالية التي فرضها الله سبحانه وتعالى على المسلمين للفقراء ، فإن الدولة مسؤولة عن الفقراء والمحتاجين ممن لا يقدرون على كفاية أنفسهم ،وليس لهم من يقوم بكفايتهم ، وهذه المسؤولية تجعل الدولة مسؤولة عن جميع أفراد المجتمع ، عن أبي هريرة ـ رضي الله عنه ـ ، عَنِ النَّبِيِّ ـ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ـ أَنَّهُ قَالَ: « **مَنْ تَرَكَ مَالًا فَلِوَرَثَتِهِ، وَمَنْ تَرَكَ كَلًّا فَإِلَيْنَا**»[١].

فالمسؤولية في الإسلام واضحة، فالفرد مسؤول ، والدولة مسؤولة ،والكل راع والكل مسؤول عن رعيته[٢] .

فمبدأ المسؤولية في الشريعة الإسلامية ليس مجرد فرض واجبات محددة على الأغنياء لمصلحة الفقراء ، وإنما الغاية هي القضاء على الفقر ، الذي هو أخطر مرض اجتماعي يفتت قوة الأمة ، ويجعلها شيعًا وأحزابًا ، واستمرار وجوده يجعل التنمية مجرد وهم وأضغاث أحلام .

سادساً: الإنسانية : التنمية الإسلامية باعثها ليس الربح كما في التنمية الرأسمالية ، ولا أهواء الحكام على الحكم شأن التنمية الاشتراكية وغيرها من المناهج الوضعية ، وإنما غايتها إنسانية الإنسان أسمى من في الوجود ؛ ليكون محررًا مكرمًا يعمر الدنيا ويحييها بالعمل الصالح، فيكون بحق خليفة الله في الأرض [٣].

فالإنسان في نظر الإسلام ، له حق الحياة والتمتع وتحقيق الذات ، فهو مصلحة، يجب الحفاظ عليها [٤].

٦٢٠هـ): المغني ـ الناشر: مكتبة القاهرة ـ الطبعة: بدون طبعة ـ تاريخ النشر: ١٣٨٨هـ - ١٩٦٨م ج٨ ص٢١٦ ، أبو عبيد القاسم بن سلام: كتاب الأموال ص٦٦٦ ، ابن رافع المصري: سيرة عمر بن عبد العزيز على ما رواه الإمام مالك بن أنس وأصحابه ص١٤٥ .

(١) صحيح مسلم ٢٣ - كِتَابُ الْفَرَائِضِ ـ ٤ - بَابُ مَنْ تَرَكَ مَالًا فَلِوَرَثَتِهِ ـ رقم ١٧ - (١٦١٩) ج٣ ص١٢٣٨

(٢) د/ وهبة الزحيلي : الفقه الإسلامي وأدلته ج٨ ص٦٣٨٥ ، ٦٣٨٦ ، ٦٣٩١ .

(٣) د/ إبراهيم العسل : التنمية في الإسلام مفاهيم مناهج وتطبيقات ص ٧٢ ـ٧٧ .

(٤) أبو حامد محمد بن محمد الغزالي الطوسي (المتوفى: ٥٠٥هـ): المستصفى ـــ تحقيق: محمد عبد السلام عبد الشافي ـ الناشر: دار الكتب العلمية ـ الطبعة: الأولى، ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م ص١٧٤ .

المطلب الثالث: وسائل التنمية في الإسلام.

وتشتمل على ما يلي :

أولاً : توفير التماسك الاجتماعي ،وتحقيق المشاركة الشعبية .

ثانياً : إقرار الأمن والنظام .

ثالثاً : وضع خطة للإصلاح الاقتصادي والإداري .

رابعاً : القيام بالنشاطات الحياتية : (الزراعة ــ التجارة ــ والصناعة ــ والخدمات).

خامساً : دور الدولة في تحقيق التنمية .

أولاً : توفير التماسك الاجتماعي، وتحقيق المشاركة الشعبية .

إقامة العدل ، وتحقيق المساواة ، يؤديان إلى التماسك الاجتماعي بين المواطنين وإلى رضا الرعية وتعاونها فيما بينها وبين راعيها ، وهذا شرط أساسي لبناء العمارة وبلوغ التنمية وتمكينها من الانطلاق ، وإلا اضطربت الأمور وانتفت الاستقامة ، وخيم التخلف [١].

وأن يكون الولاة وخاصتهم ومن يلوذون بهم وعامة الناس سواء، فلا يستأثرون بشيء من المكاسب ، وأن يختلطوا بالناس ويتعرفوا على حقائق أمورهم وعدم تركها إلى مقربين وبطانة تجعل من الحكم وسيلة لتحقيق المنافع ، وتكوين مراكز قوى تستغل الحاكم لمصالحها ومآربها ، وتوقع الظلم والقهر بالعباد .

وعلى الحاكم توضيح سياسة الحكم وتفسيرها و شرح أسباب بعض التصرفات ، حتى لا يترك مجالًا للشك وإثارة الريب والشبهات ، فتكون القناعة في الطاعة ، والولاء عند الرعية.

وبإعطاء كل ذي حق حقه ، وإضافة الجهد إلى صاحبه ، تستقيم الأمور ، ويتحقق الرضا الشعبي عن سياسة الدولة ، وتحرص الجماهير على دوام العهد الذي تنعم فيه بتلك الرعاية ، وتتسع في ظله آمالهم ومشاركتهم بتحقيق عمارة البلاد وبلوغ التنمية [٢].

---

(١) ابن الأزرق : بدائع السلك في طبائع الملك ج ١ ص٢٢٩، نور الدين بن مختار الخادمي: علم المقاصد الشرعية ــ الناشر: مكتبة العبيكان ــ الطبعة: الأولى ١٤٢١هـ- ٢٠٠١م ص١٨٥، القاضي حسين بن محمد المهدي: الشورى في الشريعة الإسلامية ــ تقديم: د. عبدالعزيز المقالح ـ وزارة الثقافة ص١١٩ ــ ١٢٩، الزحيلي : التفسير المنير ج٥ ص١٢٤ . قال الإمام علي ـ كرم الله وجهه ـ :" وإن أفضل قُرة عين الولاة استقامة العدل في البلاد ، وظهور مودة الرعية .... وإن ظنت بك الرعية حيفًا فأصحر لهم بعذرك واعدل عنك ظنونهم بإصحارك "./ الشريف الرضي : نهج البلاغة ص٤٣٣، ٤٤٢ .

(٢) الشريف الرضي : نهج البلاغة ص٤٣٣، ٤٣٤ ، ٤٤٢ ، أبو بكر محمد بن محمد ابن الوليد الفهري الطرطوشي المالكي (المتوفى: ٥٢٠هـ) : سراج الملوك ــ الناشر: من أوائل المطبوعات العربية – مصر ــ تاريخ النشر: ١٢٨٩هـ،

والمشاركة الشعبية في التنمية في نظر الإسلام غاية ووسيلة في آن واحد ، قال الله تعالى :(**وَشَاوِرْهُمْ فِي الْأَمْرِ**) [١]، وقال تعالى :(**وَأَمْرُهُمْ شُورَى بَيْنَهُمْ وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنْفِقُونَ**) [٢].

فهي عملية جماهيرية تتطلب تعبئة جميع المواطنين لها ، بحيث تصبح مطلبًا شعبيًا ملحًا يعي كل فرد مسؤوليته المحددة فيها ، ويدرك حقوقه المؤكدة من نجاحها ، ويعيش المجتمع كله في مناخ وأجواء التنمية.

فالمشاركة الشعبية هي عصب إستراتيجية التنمية ، فهي خروج المواطن العادي من السلبية التي كان يفرضها عليه وضعه الهامشي في المجتمع ، وانتقاله إلى الفاعلية المتأتية عن عودة الثقة بالنفس ، والاطمئنان إلى قادة المسيرة الإصلاحية ، وبرامجهم التنموية المحددة والهادفة [٣].

كما أن الإسلام اعتبر العمل وخدمة المجتمع وتنميته ؛ أفضل ضروب العبادات ،عن أبي هريرة ــ رضي الله عنه ــ أن رسول الله ـ صلى الله عليه وسلم ـ قال: « **إِنَّ مُقَامَ أَحَدِكُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَفْضَلُ مِنْ صَلَاتِهِ فِي بَيْتِهِ سَبْعِينَ عَامًا**...»[٤].

وأكد رسول الله ـ صلى الله عليه وسلم ـ أن هناك ذنوبًا لا يكفرها إلا الجد في العمل ،عن أبي هريرة ــ رضي الله عنه ــ قال: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ــ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ــ : «**إِنَّ مِنَ الذُّنُوبِ ذُنُوبًا لَا تُكَفِّرُهَا الصَّلَاةُ وَلَا الصِّيَامُ وَلَا الْحَجُّ وَلَا الْعُمْرَةُ**» قَالُوا: فَمَا يُكَفِّرُهَا يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: «**الْهُمُومُ فِي طَلَبِ الْمَعِيشَةِ**»[٥].

١٨٧٢م ص٤٥، أبو عبد الله، محمد بن إبراهيم بن سعد الله بن جماعة الكناني الحموي الشافعي، بدر الدين (المتوفى: ٧٣٣هـ): تحرير الأحكام في تدبير أهل الإسلام ــ المحقق: قدم له: الشيخ عبد الله بن زيد آل محمود، تحقيق ودراسة وتعليق: د. فؤاد عبد المنعم أحمد ــ الناشر: دار الثقافة بتفويض من رئاسة المحاكم الشرعية بقطر - قطر/ الدوحة ــ الطبعة: الثالثة، ١٤٠٨هـ -١٩٨٨م ص٦٩، محمد بن محمد بن عبد الكريم بن رضوان بن عبد العزيز البعلي شمس الدين، ابن الموصلي (المتوفى: ٧٧٤هـ) : حسن السلوك الحافظ دولة الملوك ــ المحقق: فؤاد عبد المنعم أحمد ــ الناشر: دار الوطن – الرياض ـ سنة النشر: بدون ص٦٥.

(١) سورة آل عمران ، من الآية : ١٥٩.

(٢) سورة الشورى ، من الآية : ١٣٨.

(٣) عبد الحق الشكيري : التنمية الاقتصادية في المنهج الإسلامي ـ كتاب الأمة ـ طبعة خاصة تصدر عن مؤسسة أخبار اليوم ـ العدد ١٧ ، ١٤٠٨ ه ـ ١٩٨٨ م ص١٣٩، ١٤٠، حسن مصطفى عبد المعطي، هدى محمد قناوي: علم نفس النمو ــ الناشر: دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع ـ الطبعة: - ج١ ص٢٩٣.

(٤) سنن الترمذي ٢٠- أَبْوَابُ فَضَائِلِ الْجِهَادِ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ــ بَابُ مَا جَاءَ فِي فَضْلِ الْغُدُوِّ وَالرَّوَاحِ فِي سَبِيلِ اللَّهِ ــ رقم ١٦٥٠ ج٤ ص١٨٤ ، قال الترمذي هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ .

(٥) الطبراني : المعجم الأوسط ـ رقم ١٠٢ ج١ ص٣٨ .

ثانياً : إقرار الأمن والنظام .

للأمن والنظام أهمية كبرى، فهما قوام الحكم وأمل الرعية ، فإن وجدا ، أمكن أن يتحقق كل خير ، وإن فُقِدا ، فُقِد كل خير ، وهما ضروريان لتحقيق العمارة والتنمية [١].

وعلى الحاكم تطبيق مبدأ الثواب والعقاب ، واعتماد حفظة الأمن أو " جنود الله " ؛ ليتمكن من الضرب على يد كل خارج على النظام ، وتحقيق الأمن داخل المجتمع ، فحفظة الأمن ومُقري النظام هم الحصون التي يتحصن بها المجتمع ، والدروع التي يحتمي بها ، وهم الطريق المؤدي إلى الأمن[٢].

فالأمن يعدل الإطعام من الجوع ، إن لم يتفوق عليه، كما جاء في القرآن الكريم، قال الله تعالى : (**الَّذِي أَطْعَمَهُمْ مِنْ جُوعٍ وَآمَنَهُمْ مِنْ خَوْفٍ**) [٣].

والنظام ضرورة لحفظ الحياة واستمرار البقاء ، عن أنس بن مالك ـ رضي الله عنه ـ أن رسول الله ـ صلى الله عليه وسلم ـ قال :« **إِذَا مَرَرْتَ بِبَلْدَةٍ لَيْسَ فِيهَا سُلْطَانٌ فَلاَ تَدْخُلْهَا إِنَّمَا السُّلْطَانُ ظِلُّ اللَّهِ وَرُمْحُهُ فِى الأَرْضِ** »[٤].

ثالثاً : وضع خطة للإصلاح الاقتصادي والإداري .

وتكون بالأمور التالية :

١ ـ عدم إرهاق الناس بالضرائب ، فتأخذ الدولة قدر الطاقة من عائدات الأراضي المزروعة والعقارات المستثمرة ، والمصانع والأعمال التجارية مفسحة المجال أمام أصحاب الأموال بالحصول على مداخيل معقولة ، يتوجهون بجزء منها إلى عمارة ما خرب من أملاكهم، إذ إن العمارة والتنمية تتطلب جهودًا ونفقات ، وتستغرق وقتا طويلاً[٥]،وإرهاق الناس بالضرائب ، يؤدي إلى خراب البلاد وهلاك العباد[٦].

---

(١) الشريف الرضي : نهج البلاغة ص٤٣٠ ،٤٣١ ، فتاوى دار الإفتاء المصرية ج١٠ ص١٩٤ .

(٢) يقول الإمام علي ـ كرم الله وجهه ـ : " فالجنودُ ، بإذن الله ، حصون الرعية ، وزَيْن الولاة ، وعِز الدين ، وسُبل الأمن وليس تقوم الرعية إلا بهم " الشريف الرضي : نهج البلاغة ص٤٣٢ .

(٣) سورة قريش ، الآية : ٤ .

(٤) البيهقي : السنن الكبرى السنن ٥٣ - كِتَابُ قِتَالِ أَهْلِ الْبَغْيِ ـ بَابُ فَضْلِ الْإِمَامِ الْعَادِلِ ١٦٦٥٠ ج٨ ص٢٨١ .

(٥) أبو يوسف : " ولم أجد شيئا أوفر على بيت المال ولا أعفى لأهل الخراج ..... من مقاسمة عادلة خفيفة، فيها للسلطان رضا ولأهل الخراج .. راحة وفضل" ./ كتاب الخراج ص٦١ .

(٦) أبو يوسف: كتاب الخراج ص١١٩ .

٢ ــ **الأرض الموات بمنزلة المال العام** ، يحق للإمام العادل أن يجيز منها ويعطي من كان قادرًا على عمارتها ، بتمهيدها واستصلاحها واستثمارها وإقامة المباني السكنية والمنشآت المتنوعة عليها ، أو من كان في إقطاعه خيرًا له وبركة لبيت مال المسلمين [١]، وفي هذا إعانة على العمارة ومقدمة للتنمية [٢].

٣ ــ وضع المباديء والقواعد، لهيكلية الإدارة ،والأسس الجوهرية لاختيار الإداريين والمنفذين والعاملين[٣].

وأسلوب التنفيذ لأية خطة هو الحكم ، وأية خطة محكمة ، سليمة الأسس ، واقعية الأهداف ، تحتاج إلى إداريين أكفاء من مسؤولين ومنفذين وعاملين ، تتوفر فيهم صفات الدين ، والصلاح ، والأمانة ، والعفة ، والمشاورة لأهل الرأي ، والمعرفة بأحكام الشريعة [٤].

رابعاً : القيام بالأنشطة الحياتية :

يتعين على كل فرد أن يحقق ذاته في ميادين العمل والإنتاج، وعلى الدولة أن تستجيب للآمال المتسعة للأفراد ، وتشجعهم على تحقيق النجاح في ميادين العمل والإنتاج التالية : الزراعة ، الصناعة ، التجارة ، الخدمات ، وإعداد من يصلحون لها ويقومون بها [٥].

١ ــــ **الزراعة** : الزراعة كانت ، ولا تزال عماد الاقتصاد ودعامته ،ويمثل الإنتاج الزراعي النصيب الأكبر للدول من الدخل القومي ، فعلى الولاة أن يهتموا بالزراعة ويعطوها العناية التي تكفل لهذا القطاع صلاحيته وزيادة إنتاجيته ، عَنْ

---

(١) أبو يوسف : كتاب الخراج ص٩٨ ،٩٩، السرخسي : المبسوط ج٢٣ ص١٠ ، الكاساني : بدائع الصنائع ج٦ ص١٩٤ ، حاشية الدسوقي على الشرح الكبير ج٤ ص٦٨ ، أبو الحسن علي بن محمد بن محمد بن حبيب البصري البغدادي، الشهير بالماوردي (المتوفى: ٤٥٠هـ) : الأحكام السلطانية ــ الناشر: دار الحديث – القاهرة ص٢٦٤، العمراني : البيان في مذهب الإمام الشافعي ج٧ ص٤٩٣ ، .

(٢) أبو يوسف : كتاب الخراج ص ٧٠ ، ٧٢.

(٣) يوسف إبراهيم يوسف : استراتيجية وتكنيك التنمية الاقتصادية في الإسلام ص١٩٤ .

(٤) أبو يوسف : كتاب الخراج ص١٥ ، ١٢٠ ، الماوردي : الأحكام السلطانية ص٤٠ ، تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن عبد الله بن أبي القاسم بن محمد ابن تيمية الحراني الحنبلي الدمشقي (المتوفى: ٧٢٨هـ) : السياسة الشرعية في إصلاح الراعي والرعية ــ الناشر: وزارة الشئون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد - المملكة العربية السعودية ــ الطبعة: الأولى، ١٤١٨هـ ص١٠ ــ ٢٧ ، د نبيل السمالوطي: بناء المجتمع الإسلامي ٣٣٦ .

(٥) قال الراغب الأصفهاني : "عمارة الدنيا بثلاثة أشياء، أحدها الزراعة والغرس، والثاني: في الحماية والحرب، والثالث جلب الأشياء من مصر إلى مصر"/ تفسير الراغب الأصفهاني ــ تحقيق ودراسة: د. عادل بن علي الشِّدِي ــ دار النشر: دار الوطن – الرياض ج١ ص٣١٥.

أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ ـ رضي الله عنه ـ، عَنِ النَّبِيِّ ـ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ـ قَالَ: « **مَا مِنْ مُسْلِمٍ غَرَسَ غَرْسًا، فَأَكَلَ مِنْهُ إِنْسَانٌ أَوْ دَابَّةٌ، إِلَّا كَانَ لَهُ بِهِ صَدَقَةٌ**»(١).

فالإنتاج الزراعي، هو القاعدة الأساسية لاقتصاد المجتمع ، وجميع القطاعات الأخرى تقوم عليه (٢).

والاستثمار في القطاع الزراعي يكون بتخفيف الأعباء عن كاهل المزارع ، والعمل على زيادة الإنتاج الذي يعود بالخير والمنفعة على الأفراد (٣).

٢ـــــ التجارة : إن القطاع التجاري يقوم بدور أساسي في تحقيق التنمية الاقتصادية ، ويلعب دوراً جوهريًا في تطور المجتمع وتقدمه ، وسد حاجات المجتمع ومتطلباته (٤)، لذلك نجد الإسلام يعطي أهمية بالغة لعملية تنظيم القطاع التجاري بما يكفل تمتع المجتمع بخيراته ، ووقايته من مضار انحراف القائمين به عن أداء مهمتهم ، وتجنب الأضرار التي يلحقونها بأهلهم من جراء الاحتكار أو الغش بالوزن ، أو الزيادة في الأسعار ، وما يضر بالناس (٥).

فبعناية الدولة للقطاع التجاري ، ورعايتها للتجار ، ومنعها الاحتكار ، وما يضر بالناس ، وتطبيق فكرة الثمن العادل ، فإن الاطمئنان سوف يصيب المجتمع وسوف تترسخ فيه دعائم النهضة والازدهار .

---

(١) صحيح البخاري ٧٨ - كِتَابُ الأَدَبِ ـــ بَابُ رَحْمَةِ النَّاسِ وَالبَهَائِمِ ـــ ٦٠١٢ ج٨ ص١٠ .

(٢) أبو محمد محمود بن أحمد بن موسى بن أحمد بن حسين الغيتابى الحنفى بدر الدين العينى (المتوفى: ٨٥٥هـ) : عمدة القاري شرح صحيح البخاري،الناشر: دار إحياء التراث العربي – بيروت ج١٢ ص١٥٣، حمزة محمد قاسم : منار القاري شرح مختصر صحيح البخاري ـ الناشر: مكتبة دار البيان، دمشق - سوريا، عام النشر: ١٤١٠ هـ - ١٩٩٠ م ج٣ ص٣٢٧، الدكتور/ عبد الغني أحمد مزهر : فضل الزراعة في الإسلام ـ مجلة البحوث الإسلامية ج٣٣ ص١٨١ .

قال الإمام علي ـ رضي الله عنه ـ : " وليكن نظرك في عمارة الأرض أبلغ من نظرك في استجلاب الخراج ، لأن ذلك لا يدرك إلا بالعمارة ، ومن طلب الخراج بغير عمارة أخرب البلاد ، وأهلك العباد ، ولم يستقم أمره إلا قليلاً " ثم يضيف قائلاً : ولا يثقُلنَّ عليك شيء خففت به المؤنة عنهم ، فإنه ذخر يعودون به عليه في عمارة بلادك ، وتزيين ولايتك ./ الشريف الرضي : نهج البلاغة ص٤٣٦ .

(٣) السرخسي : المبسوط ج٢٣ ص٢ ،يوسف إبراهيم يوسف : استراتيجية وتكنيك التنمية الاقتصادية في الإسلام ص١٦٨ .

(٤) الشريف الرضي : نهج البلاغة ص٤٣٨ ، السرخسي : المبسوط ج٣٠ ص٢٥٩ ، ٢٦٠ ، تفسير الراغب الأصفهاني ج١ ص٣١٥ .

(٥) قال الإمام علي ـ كرم الله وجهه ـ : " ثم استوص بالتجار ، وذوي الصناعات ، وأوصي بهم خيراً ..، وليكن البيع بيعاً سمحاً : بموازين عدلٍ ، وأسعارٍ لا تجحُف بالفريقين "./ الشريف الرضي : نهج البلاغة ص٤٣٨ .

٣ ــ الصناعة : لقد لقيت الصناعة في الإسلام عناية واهتمامًا نظرًا لما لها من دور هام في تأمين الكفاية من السلع والخدمات الصناعية .

فالجنود وأهل الخراج والقضاة والكتاب والعمال وسائر الموظفين لا قوام لهم إلا بالتجارة والصناعة [١]

٤ ــ الخدمات : القضاة والعمال والكُتّاب وغيرهم من الموظفين المنتجين لمنتجات غير مادية يقومون بدور حيوي في تأمين الخدمات للناس على اختلافها ، وتحقيق المنافع التي تشغل مكانة كبرى في سد حاجات المجتمع، وبلوغ العمارة والتنمية بشتى أنواعها [٢].

٥ ــ العناية والاهتمام باليتامى والمساكين ، والعجزة ، والمعاقين ، والمظلومين [٣].

خامساً : دور الدولة في تحقيق التنمية :

عمارة البلاد من الوظائف الرئيسة في الدولة ، ومهمة مستقلة [٤]، لذا أوصى أمير المؤمنين علي بن أبي طالب ــ كرم الله وجهه ـ واليه على مصر ، مالك بن الحارث الأشتر[٥]، القيام بها وتنفيذها امتثالًا لقوله : " هذا ما أمر به عبد الله علي أمير المؤمنين .... جباية خراجها ، وجهاد عدوها ، واستصلاح أهلها ، وعمارة بلادها [٦].

---

(١) الشريف الرضي : نهج البلاغة ص٤٣٢ ، ٤٣٨ ، ابن مودود :الاختيار لتعليل المختار ج٤ ص١٧١ ، النووي :روضة الطالبين ج ٣ ص ٢٨١ ، يوسف إبراهيم يوسف : استراتيجية وتكنيك التنمية الاقتصادية في الإسلام ص١٧٢ .

(٢) الشريف الرضي : نهج البلاغة ص٤٣٢ .

(٣) قال الإمام علي ـ كرم الله وجهه ـ : " واجعل لذوي الحاجات منك قسماً تفرغ لهم فيه شخصك ، وتجلس لهم مجلساً عاماً فتتواضع فيه لله الذي خلقك ، وتُقعد عنهم جندك وأعوانك من أحراسك و شُرطِك حتى يكلمك مُكلِمُهم غير متتعتع" ./ الشريف الرضي : نهج البلاغة ص٤٣٩ .

(٤) الموسوعة الفقهية الكويتية ج٢٥ ص ٣٠٤،موسوعة الفقه الإسلامي ج٥ ص٢٨٨ ، يوسف إبراهيم يوسف : استراتيجية وتكنيك التنمية الاقتصادية في الإسلام ص١٧٥ ، د نبيل السمالوطي: بناء المجتمع الإسلامي ص٢٦٤.

(٥) مالك بن الحارث الأشتر هو : مالك بن الحارث بن عبد يغوث النخعي، المعروف بالأشتر: أمير، من كبار الشجعان. كان رئيس قومه. أدرك الجاهلية. وأول ما عرف عنه أنه حضر خطبة " عمر " في الجابية. وسكن الكوفة. وكان له نسل فيها. وشهد اليرموك وذهبت عينه فيها. وكان ممن ألّب على "عثمان " وحضر حصره في المدينة. وشهد يوم الجمل، وأيام صفين مع علي، وولاه على " مصر " فقصدها، فمات في الطريق، فقال علي: رحم الله مالكا فلقد كان لي كما كنت لرسول الله. وله شعر جيد، ويعدّ من الشجعان الأجواد العلماء الفصحاء./ خير الدين الزركلي : الأعلام ــ الناشر: دار العلم للملايين ــ الطبعة: الخامسة عشر مايو ٢٠٠٢ ج٥ ص٢٥٩.

(٦) الشريف الرضي : نهج البلاغة ص ٤٢٧ .

وترتيب عمارة البلاد في الدرجة الرابعة لا علاقة له بأهميتها ، فربما تفوق كل الوظائف الباقية للدولة مكانة وأهمية [١] .

والقيام بالتنمية وتحقيق العمارة واجب ديني ألقته الشريعة الإسلامية على عاتق الدولة ، وجعلته أمرًا لابد من توفيره للرعية ، وأن الخروج عن هذا الإطار يحبط كل محاولاتها وجهودها .

فوظيفة الدولة في الإسلام لا تقتصر على حفظ الأمن الداخلي ، وتأمين الحماية الخارجية ، بل هي أداة تفي لخدمة الناس وإيصال الحقوق إلى أصحابها ، وهي مسؤولة أيضًا عن تحقيق التقدم للمجتمع وذلك بتهئية فرص العمل وضمان معيشة أفراده عن طريق إنشاء المرافق العامة ، وإقامة المشاريع الصناعية التي تسهم في زيادة الثروة العامة وإشراك أفراد المجتمع بالانتفاع بها .

فواجب الدولة التشجيع على الزراعة ، والصناعة ، والتجارة بتسهيل عمليات الاستثمار أو تقديم القروض ، أو إعطاء المساعدات المالية ، وإزالة العقبات من أمام نشاط الأفراد ، لتحقيق العمران [٢].

وإذا كان هناك فرد عاجز عن العمل ، فإن الدولة مطالبة بسد حاجاته ، وملزمة بتوفير حد معين من كفايته [٣].

أما الأطفال واليتامى والمحتاجين والغارمين والعجزة فلهم في دولة الإسلام حقوق وعطاءات أرفع مستوى وأكرم غاية من نظام التعويض العائلي ،والضمان الاجتماعي، عن أبي هريرة ــ رضي الله عنه ـ ،عَنِ النَّبِيِّ ــ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ـ أَنَّهُ قَالَ: « **مَنْ تَرَكَ مَالًا فَلِوَرَثَتِهِ، وَمَنْ تَرَكَ كَلًّا فَإِلَيْنَا**» [٤].

وكان عُمَر ـ رضي الله عنه ــ يفرض للمنفوس مائة درهم، فإذا ترعرع بلغ به مائتي درهم، فإذا بلغ زاده، وكان إذا أتى باللقيط فرض له مائة، وفرض له رزقًا يأخذه وليه كل شهر بقدر ما يصلحه ثُمَّ ينقله من سنة إِلَى سنة، وكان يوصي بهم خيرًا ويجعل رضاعهم ونفقتهم من بيت المال [٥] .

وعلى الدولة تطبيق الأنظمة المالية وتوفير التمويل ، فالنظم المالية التي وردت في الشريعة الإسلامية كالزكاة بأنواعها ، والصدقات ، والكفارات ، والأوقاف وغيرها تسهم مساهمة فعالة في تحقيق التنمية الإسلامية ، لأن شرعتها تهدف إلى إقامة مجتمع متوازن تتوازن فيه مصالح الناس ، وتتحقق فيه العدالة الاجتماعية والاقتصادية والإنسانية .

---

(١) الشريف الرضي : نهج البلاغة ص٤٣٦ .

(٢) تاريخ ابن خلدون ص٣٤٨ .

(٣) قال الكاساني من فقهاء الحنفية : في بيان ما يوضع في بيت المال من الأموال وبيان مصارفها، "وأما النوع الرابع فيصرف إلى دواء الفقراء، والمرضى وعلاجهم، وإلى أكفان الموتى الذين لا مال لهم، وإلى نفقة اللقيط وعقل جنايته، وإلى نفقة من هو عاجز عن الكسب وليس له من تجب عليه نفقته" ./ بدائع الصنائع ج٢ ص٦٨ ، ٦٩ .

(٤) صحيح مسلم ٢٣ - كِتَابُ الْفَرَائِضِ ـ ٤ - بَابُ مَنْ تَرَكَ مَالًا فَلِوَرَثَتِهِ ـ رقم ١٧ - (١٦١٩) ج٣ ص١٢٣٨

(٥) أحمد بن يحيى بن جابر بن داود البَلَاذُري : فتوح البلدان ــ الناشر: دار الهلال- بيروت ــ عام النشر: ١٩٨٨ م ص٤٣٤ .

المطلب الرابع : المبادئ التي تقوم عليها التنمية .

تقوم التنمية على ثلاثة مبادئ ، هي:

أولًا : سيادة العدل وتحقيق الإنصاف .

ثانيًا : المحافظة على الملكية الخاصة وتدعيمها .

ثالثًا : تدخل الدولة وقيامها بالدور الإيجابي .

أولًا : سيادة العدل وتحقيق الإنصاف .

إن سيادة العدل والمساواة ، وانتفاء القهر والظلم من المجتمع هي أسس جوهرية لتحقيق الرضا النفسي والارتياح المادي لأفراده ، وهي الدعائم الهامة لحصول الوفرة والرخاء ، وتحقيق النمو والتقدم ، وبلوغ العمارة الشاملة [١].

ثانيًا: المحافظة على الملكية الخاصة وتدعيمها .

إن الملكية الخاصة أداة إنمائية ووسيلة استثمارية تستطيع الدولة بواسطتها تجنيد طاقات الأفراد وقدراتهم ، لتحقيق التنمية ،وقيام العمارة في البلاد ، وذلك بمحافظتها على هذه الملكية ، ونشر نطاقها وتدعيمها عن طريق تمكين الأفراد من الامتلاك وتشجيعهم على بذل جهودهم في التوسع والنماء ، وعدم جواز الاعتداء على الملكية الفردية إلا بشروط [٢].

ثالثًا : تدخل الدولة وقيامها بالدور الإيجابي .

للدولة دور أساسي في بناء المجتمع ، وتحقيق ازدهاره وتقدمه [٣] ، وذلك بالعمل على تشغيل كل قطاعات المجتمع حتى تعمر البلاد وتتحقق التنمية [٤].

وذلك بوضع خطط للتنمية بمراحلها المتعددة ، والتي تبدأ بملاحظة الواقع ، ثم القيام بالدراسة الميدانية بعد تأمين الأخصائيين والخبراء ، ثم إجراء الاستقصاءات والاستشارات ، وأخيرًا عرض النتائج والتوصيات ، ووضع سلم الأولويات ، وتقدير التكاليف والكشف عن جوانب المشاكل القائمة والحلول الملائمة لها [٥]، فعلى الدولة أن تعتمد كل السبل ،ليحصل الازدهار الاقتصادي ، وتسلك جميع الطرق كي تجعل الموارد الإنتاجية للمجتمع في حالة تشغيل ، والأوضاع الاجتماعية والسياسية في حالة رضًا ورقي ، وعليها أن تتحمل مسؤوليتها وتؤدي دورها الإيجابي

---

(١) أبو يوسف : كتاب الخراج ص١٢٥ ، يوسف إبراهيم يوسف : استراتيجية وتكنيك التنمية الاقتصادية في الإسلام ص١٩٦، ابن خلدون : المقدمة ص٣٥٤ ، محمد بن أحمد بن مصطفى بن أحمد المعروف بأبي زهرة (المتوفى: ١٣٩٤هـ): زهرة التفاسير ج٧ ص٣٨٠٣ دار النشر: دار الفكر العربي ج٧ ص٣٨٠٣ .

(٢) مجلة مجمع الفقه الإسلامي ـ تصدر عن منظمة المؤتمر الاسلامي بجدة ج٤ ص٦٨٠ .

قال أبو يوسف : " وليس للإمام أن يخرج شيئا من يد أحد إلا بحق ثابت معروف ./ أبو يوسف: كتاب الخراج ص٧٨.

(٣) أبو يوسف : كتاب الخراج ص١٣ ـ ١٥ .

(٤) أبو يوسف: كتاب الخراج ص٧٣.

(٥) أبو يوسف : كتاب الخراج ص١٢٣ .

، وعلى ولي الأمر متابعة جميع الأعمال في جميع القطاعات عن طريق إرسال أهل الصلاح والعفاف ممن يوثق بدينه وأمانته يسألون عن سيرة العمال وما عملوا به في البلاد ،وأن يولي المناصب القيادية والإدارية لأهل الكفاءة والخبرة والصلاح والعفاف، والعدل وعدم الجور ، وحرمة الاستعانة بالظالم والخائن [١].

إن نظرة الإسلام إلى الفرد وإلى الدولة وإلى الحاكم يمثل مبادئ التنمية الإسلامية في أسمى معانيها ، فالفرد هو المالك ، والدولة هي التي تعمل على حمايته وتأمين خدماته ، والحاكم هو الذي يسهر على مصالح العباد ورعاية البلاد .

(١) أبو يوسف : كتاب الخراج ص١٢٤ .

المطلب الخامس : إجراءات تحقيق التنمية .

يوجد ثلاثة إجراءات تمثل جوهر التنمية ، وتسهم في بنائها ، وتعمل على تحقيقها ، وهي الآتية :

الأول : إقامة شبكات طرق .
الثاني : إقامة مشاريع للري .
الثالث :إدخال الموارد في نطاق الإنتاج .

الإجراء الأول : إقامة شبكات طرق .

إن أولى إجراءات تحقيق التنمية الشاملة يتمثل في تمهيد الطرق ،وإقامة شبكة مواصلات جيدة تربط بين أطراف البلاد ، فتسهم في نهضة وازدهار قطاعات الإنتاج الزراعية ،والصناعية ،والتجارية ، وتؤدي بالتالي إلى رقي وتقدم قطاعات أخرى اجتماعية ، وسياسية ، وإدارية .

لقد أعطى علماء الإسلام أهمية كبرى لتمهيد الطرق وإصلاحها ، وتفرد أبو يوسف بإشراكها في أصناف الزكاة ، وجعل لها نصيبًا مفروضًا في صنف " أبناء السبيل " ، المنقطع بهم سهم يحملون به ويعانون، .... وسهم في إصلاح طرق المسلمين"[١].

ولم يكتف علماء الإسلام برصد اعتماد لشق الطرق وتمهيدها، بل أضافوا اعتماداً آخرَ لصيانة هذه الطرق من عاديات الطبيعة ، وتعديات الإنسان والقيام بتأهيلها لتظل صالحة ومتطورة ؛ لأن طريق المسلمين ليس لأحد أن يحدث فيه شيئًا؛ فمن أحدث فيه شيئًا فعطب بذلك عاطب ضمن[٢].

الإجراء الثاني : إقامة مشاريع للري .

إقامة مشاريع للري توفر المياه للشرب أولًا وهو حاجة أساسية للإنسان والبهائم ، وهو متقدم على سقاية الأرض والزرع، فعن طريق هذه المشاريع يعم الارتواء عند الناس والبهائم ، ويزداد الخصب في الأراضي المروية ، وتحيا الأراضي القاحلة الجدباء ، فتنهض بدورها المنشآت السكنية والتجمعات البشرية ، وتعم الرفاهية ، ويتحقق العمران .

وعلى الدولة أن تنفق على المشاريع الأساسية التي تسهم في تحسين الأراضي ،وزيادة الإنتاج وذلك بجر المياه وإنشاء الطرق وغيرها من المرافق العامة ، مما يعود بالنفع على أفراد المجتمع وتدعيم ملكيتهم دون تحميلهم شيئًا من نفقاتها ، فينصرفون إلى الاهتمام وبذل الجهد والابتكار [٣].

---

(١) أبو يوسف: كتاب الخراج ص٩٤ .

(٢) أبو يوسف: كتاب الخراج ص١٠٦ .

(٣) علاء الدين السمرقندي : تحفة الفقهاء ج٣ ص٣١٩ ، ابن مودود الموصلي: الاختيار لتعليل المختار ج ٣ ص٧٢ ، أكمل الدين البابرتي: العناية شرح الهداية ـــ الناشر: دار الفكر ـ ج١٠ ص٨١ ـ، حاشية الدسوقي ج٤ ص٦٧ ، السنيكي : أسنى المطالب ج٢ ص ٤٥٤ ، ٤٥٥ ، البهوتي : كشاف القناع ج٤ ص٢٠٠، المقريزي : الخطط ج١ ص١٥٤ .

الإجراء الثالث : إدخال الموارد في نطاق الإنتاج .

الإجراء الثالث الذي يجب اتخاذه بعد توفر شبكة الطرق وإقامة مشاريع الري ، هو الاستفادة منها ، وذلك باستخدام القطاعات الإنتاجية لها ، وهو أن يجعل كل موارد المجتمع في حالة تشغيل وأن تسهم في الدخل القومي ، ويكون ذلك بإحياء هذه الموارد [١].

فالإحياء ليس مقصورًا على الأرض الموات فقط ، بل يشمل أيضًا كل مورد أو قطاع ليس في حالة إنتاج ، كما أن إحياء الأرض لا يعني عملية زراعتها فحسب ، بل يتضمن إلى جانب ذلك عمارتها وتحقيق النفع منها للمسلمين بشتى وسائل التنمية و مختلف استخدامات الأرض، كإنشاء المباني السكنية ، وإقامة المشاريع الصناعية وغيرها [٢] .

تتمة :

الأخذ بالأساليب العلمية، وإتقان العمل وتحسين الإنتاج ، لضمان نجاح التنمية الاقتصادية .

فمن أهم القطاعات التي يؤكد العلماء على إحيائها وإدخالها في دائرة الإنتاج والتنمية هو قطاع العمل ، لأن تقدم المجتمع ينبع من قوة عمله ، لذلك يطلب من كل فرد في حقل تخصصه أن يبذل قصارى جهده ، واستغلال كل لحظة من عمره في عمل نافع ، وأن يتقيد بمواعيد التنفيذ دون تلكؤ أو تأجيل ، وأن يعلم أن التأخير أو التأجيل تضييع ، والتضييع تعطيل لقوى الإنتاج ، وفقدان للناتج القومي ، وانخفاض مستوى النماء ، فتتأخر العمارة ويحدث التخلف ، وعلى الوالي أن يتقن عمله ويخلص فيه ؛لأنه المثل والقدوة للرعية [٣].

لقد سلك الفكر التنموي الإسلامي خلال مسيرته الأولى جملة مسالك ، وانتهج عدة طرق ، قدم من خلالها نفسه ، وأخذ بيد المجتمع الإسلامي في طريق التقدم والازدهار ، لكن هذا الفكر قد تعرض إلى انحسارات وتراجع خلال فترات من التاريخ [٤].

قال أبو يوسف :" وإذا احتاج أهل السواد إلى كرى أنهارهم العظام التي تأخذ من دجلة والفرات كريت [جفرت] لهم، وكانت النفقة من بيت المال ومن أهل الخراج ولا يحمل ذلك كله على أهل الخراج، ..... فأما البثوق والمسنيات والبريدات التي تكون في دجلة والفرات وغيرهما من الأنهار العظام؛ فإن النفقة على هذا كله من بيت المال لا يحمل على أهل الخراج من ذلك شيء .. لأنه أمر عام لجميع المسلمين " ./ كتاب الخراج ص١٢٣ .

(١) يوسف إبراهيم يوسف : استراتيجية وتكنيك التنمية الاقتصادية في الإسلام ص٢٠٢ .

(٢) أبو يوسف : كتاب الخراج ص٧٦ .

(٣) أبو يوسف : كتاب الخراج ص١٣، ١٤ .

(٤) يوسف إبراهيم يوسف : استراتيجية وتكنيك التنمية الاقتصادية في الإسلام ص ١٤٨ .

المبحث الثاني: التنمية المستدامة.

ويشتمل على تمهيد وسبعة مطالب:

التمهيد : مفهوم التنمية المستدامة .
المطلب الأول : خصائص التنمية المستدامة.
المطلب الثاني : أهداف التنمية المستدامة .
المطلب الثالث : مبادئ التنمية المستدامة .
المطلب الرابع : أبعاد التنمية المستدامة .
المطلب الخامس : آليات تحقيق التنمية المستدامة .
المطلب السادس : استراتيجيات تحقيق تنمية مستدامة للحفاظ على البيئة .
المطلب السابع : مؤشرات التنمية ومفاهيمها.

التمهيد : مفهوم التنمية المستدامة .

لقد أصبح مفهوم التنمية عنوانًا للكثير من السياسات والخطط ، والأعمال على مختلف الأصعدة ، كما أصبح هذا المصطلح يشمل الكثير من المعاني والتعميمات ، وإن كان يقتصر في غالب الأحيان على الجانب الاقتصادي ويرتبط إلى حد بعيد بالعمل على زيادة الإنتاج الذي يؤدي بدوره إلى زيادة الاستهلاك ، لدرجة أصبحت معها حضارات الأمم تقاس بمستوى دخل الفرد ، ومدى استهلاكه السنوي للمواد الغذائية والسكنية بعيدًا عن تنمية خصائصه ومزاياه ، وإسهاماته الإنسانية، وتحقيق الأهداف التي خلق من أجلها.

تطور مفهوم التنمية :

لما كانت التنمية التقليدية قائمة في الأساس على فكرة النمو الاقتصادي الذي لا يبالي بإمكانات الموارد الطبيعية في البيئة، أي يستخدم الموارد كيفما شاء ، وذلك على سبيل تحقيق أكبر عائد اقتصادي؛ مخلفًا وراءه هدرًا في موارد وإمكانات البيئة تلويثا لها ، مما أثر على الإنسان وحياته وصحته ، ظهر في الآونة الأخيرة مصطلح **" التنمية المستدامة "** ، يحمل في طياته علاقة رشيدة بين التنمية والبيئة بل امتدت هذه العلاقة إلى حدود الاعتماد المتبادل بينهما فكل منهما يدعم الآخر .

ويعد مفهوم التنمية المستدامة من المفاهيم الحديثة التي دخلت العلوم الاقتصادية والقانونية على وجه التحديد ، وقد استخدم لأول مرة في التقرير الموسوم " مستقبلنا المشترك " ، والذي أعدته اللجنة العالمية للتنمية والبيئة في الأمم المتحدة في عام ١٩٨٧ م ، والمعروفة بلجنة برونتلاند Bruntland نسبة إلى رئيسة وزراء النرويج التي أوكلت لها الجمعية العامة للأمم المتحدة مهمة رئاسة هذه اللجنة ، فقد عرفت التنمية المستدامة ، بأنها: **" التنمية التي تلبي احتياجات الحاضر دون الإخلال بقدرة الأجيال المقبلة على تلبية احتياجاتها ..على أساس الإدارة الحكيمة للموارد والإمكانيات البيئية"** [1].

كما عرفها البنك الدولي على أنها : " تلك التي تهتم بتحقيق التكافؤ المتصل الذي يضمن إتاحة نفس الفرص

---

(١) خالد مصطفى قاسم : إدارة البيئة والتنمية المستدامة في ظل العولمة المعاصرة ـ الدار الجامعية ـ الإسكندرية ـ مصر ٢٠٠٧ م ص١٥٧.

الحالية للأجيال القادمة ، وذلك بضمان ثبات رأس المال الشامل أو زيادته المستمرة عبر الزمن "[١].

وقد اتفق العديد من دول العالم بمناسبة انعقاد مؤتمر الأرض سنة ١٩٩٢ م في مدينة ريودي جانيرو البرازيلية على تعريف التنمية المستدامة ، بأنها : " تنمية توفق بين التنمية البيئية والاقتصادية والاجتماعية فتنشأ دائرة صالحة بين هذه الأقطاب الثلاثة ، فعالة من الناحية الاقتصادية ، عادلة من الناحية الاجتماعية و ممكنة من الناحية البيئية ، إنها التنمية التي تحترم الموارد الطبيعية والنظم البيئية وتدعم الحياة على الأرض وتضمن الناحية الاقتصادية ، دون إهمال الهدف الاجتماعي الذي يتجلى في مكافحة الفقر والبطالة ، وعدم المساواة ، والبحث عن العدالة "[٢].

وفي عام ٢٠١٢ بعد عشرين سنة من قمة الأرض الأولى ، نوقشت الاتجاهات الرئيسة للتنمية الاقتصادية الخضراء والقضاء على الفقر في مؤتمر ريو + ٢٠ ، وتم تنقيح مفهوم التنمية المستدامة من خلال التركيز على الأبعاد الاجتماعية والبشرية التي توسع بطبيعتها نطاق الركائز الإيكولوجية والاقتصادية للتنمية المستدامة ، وفقا لإعلان ريو ١٩٩٢ ،وجدول الأعمال ٢١ في سنة ٢٠٠٣ ، بحيث تشمل استراتيجية التنمية المستدامة جميع أبعاد التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والمكانية والثقافية[٣].

ورغم الاختلاف في تعريف التنمية المستدامة فإن مضمونها هو الترشيد في توظيف الموارد المتجددة بصورة لا تؤدي إلى تلاشيها أو تدهورها أو تنقص من فائدة تجنيها أجيال المستقبل ، واستهلاك مصادر الطاقة غير المتجددة بمعدل بطيء لضمان انتقال سلس وتدريجي إلى مصادر الطاقة المتجددة .

وبناءً على ما تقدم فإن مفهوم التنمية المستدامة يتركز على ما يلي :

ـــ إنها عملية شمولية مترابطة جامعة للحاجات الإنسانية (الاقتصادية ، الاجتماعية ، والبيئية) ، والتي تمثل أبعاد هذه التنمية .

ـــ إنها عملية حركية مستمرة متجددة تبحث عن موارد جديدة وبدائل جديدة .

ـــ إنها عملية واعية عقلانية تعتمد الترشيد لا التبذير .

ـــ إنها عملية متوازنة في استخدام الموارد الاقتصادية المتاحة ، وفي تحقيق الرفاهية الاقتصادية للجيل الحالي والأجيال اللاحقة.

ـ إنها عملية طويلة الأمد تستخدم الموارد دون الإضرار بالبيئة .

---

(١) عبد الله الحرتسي حميد : السياسة البيئية ودورها في تحقيق التنمية المستدامة ص٢٣ .

(٢) حنان بردي ، وآخرون ـ بحث (إشكالية التنمية المستدامة في ظل المؤشر الاقتصادي دراسة حالة الجزائر)ـ أعمال الملتقى الوطني الأول : جودة الحياة والتنمية المستدامة في الجزائر ـ الأبعاد والتحديات ٤ ـ ٥ ـ ٢٠٢٠ ص ٢٤٠ .

(٣) عبير محمد جاسم ، وغفران حاتم علوان : تحليل العلاقة بين حرية التجارة والتنمية المستدامة ـ المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية (العدد العاشر) عام النشر ٢٠٠٦ م ص١٢٥ .

ـ إنها تستخدم أسلوب النظم في إعداد خطط هذه التنمية وتنفيذها .

ـ إنها تؤدي إلى الاستقرار الاقتصادي في الحاضر والمستقبل وذلك بالاستخدام الكفء للموارد المتاحة [١].

فمفهوم التنمية هو: إشباع الحاجات الأساسية لأفراد المجتمع (الغذاء ، السكن ، الكساء ، الصحة ، التعليم ، العمل ...) ، إلى جانب الحاجات الثانوية أو المعنوية التي تتلخص في تحقيق الذات بالإنتاج ، والمشاركة في تقرير المصير ، وحرية التعبير والتفكير ، والأمن ، والاعتزاز بروح المواطنة وغيرها .

المطلب الأول: خصائص التنمية المستدامة :

تتميز التنمية المستدامة بخصائص منها :

١ ـ التنمية المستدامة يعد البعد الزمني فيها هو الأساس ، تعتمد على تقدير إمكانات الحاضر ، ويتم التخطيط لها لأطول فترة زمنية مستقبلية ، يمكن التنبؤ خلالها بالمتغيرات .

٢ ـ تَضع تلبية الاحتياجات الأساسية للفرد في المقام الأول ، فأولوياتها هي تلبية الحاجات الأساسية للفقراء من الغذاء ، والمسكن ، والملبس ، وحق العمل ، والتعلم ، والصحة ، وكل ما يتصل بنوعية حياتهم المادية والاجتماعية ، فالمجتمعات الفقيرة في وسط عالم غني هي مجتمعات لا تملك سوى استنزاف مواردها الطبيعية لضمان الحياة ، وهو ما يهدد سلامة البيئة ، وهذه المجتمعات المحرومة هي مجتمعات مهددة دائمًا بالأزمات والانفجارات .

٣ ـ تراعي حق الأجيال القادمة في الموارد الطبيعية لكوكب الأرض .

٤ ـ تراعي الحفاظ على المحيط الحيوي في البيئة الطبيعية سواء عناصره ، ومركباته الأساسية كالهواء ، والماء ، والتربة ، ومصادر الطاقة ، وكافة الموارد ،أو العمليات الحيوية في المحيط الحيوي مثل دورات الماء ،والغازات ، والعناصر ، لذلك فهي تنمية تشترط عدم استنزاف قاعدة الموارد الطبيعية في المحيط الحيوي أو تلويثها بما يتعدى حدود طاقتها القصوى على التنقية الذاتية .

٥ ـ متكاملة يعتبر الجانب البشري فيها وتنميته هو أول أهدافها، لذلك فهي تراعى الحفاظ على القيم الاجتماعية، والاستقرار النفسي والروحي للفرد والمجتمع ، وحق الفرد والمجتمع في الحرية وممارسة الديمقراطية ، وفي المساواة والعدل .

٦ ـ تراعي المحافظة على التنوع الوراثي للكائنات الحية بجميع أنواعها النباتية والحيوانية .

٧ ـ تقوم على التنسيق والتكامل بين سياسات استخدام الموارد ، واتجاهات الاستثمار ، والاختيار التكنولوجي، والشكل المؤسسي بما يجعلها جميعًا تعمل بتناغم وانسجام داخل المنظومات البيئية بما يحافظ عليها، ويحقق التنمية المستدامة المنشودة [٢].

---

(١) عدنان مناتي صالح : التنمية المستدامة في الاقتصاد النامي بين التحديات والمتطلبات ـ مجلة كلية بغداد العلوم الاقتصادية الجامعة ـ عام النشر ٢٠١٤ م ص١١٥، محمد الهادي ضيف الله ، وآخرون : الاستدامة وجودة الحياة : نموذج التنمية (أعمال الملتقى الوطني الأول : جودة الحياة والتنمية المستدلمة في الجزائر ـ الأبعاد والتحديات ٢٠٢٠ ص٣٤٨ .

(٢) أ.د/ عبد المسيح سمعان عبد المسيح : التنمية المستدامة ـ المؤتمر العلمي التاسع عشر (التربية العلمية والتنمية المستدامة) يوليو ٢٠١٧ ص ٣٣ ، ٣٤ ، عدنان مناتي صالح : التنمية المستدامة في الاقتصاد النامي بين التحديات

المطلب الثاني : أهداف التنمية المستدامة [١] .

تسعى التنمية المستدامة من خلال آلياتها إلى تحقيق جملة من الأهداف المتمثلة فيما يلي :

١ ــ تحقيق رفاهية السكان من خلال زيادة معدل النمو الاقتصادي بوتيرة تفوق معدلات النمو السكاني.

٢ــــ إيجاد التوازن بين الاحتياجات المختلفة للمجتمع ، والتي من أهمها الاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية ، مما يسمح بالعيش الكريم ، حيث إنها تعتمد على المنهج الشامل وطويل المدى في تطوير وتحقيق مجتمعات سليمة تتعامل مع النواحي الاقتصادية والبيئية ، دون استنزاف للموارد الطبيعية والأساسية .

٣ ــــ حماية البيئة ومكافحة التلوث بأشكاله المختلفة والمحافظة على الموارد الطبيعية ، ومواجهة الحاجات الأساسية للإنسان بشكل لا يفسد البيئة، وترشيد استخدام الموارد الطبيعية على نحو لا يتجاوز معدلات تجددها ، والبحث عن البدائل التي لا تخلف نفايات تعجز البيئة عن امتصاصها ومكافحة التلوث بمختلف أشكاله .

٤ــــ ربط التكنولوجيا الحديثة بأهداف المجتمع ، من خلال توعية الأفراد بأهمية التقنيات الحديثة في المجال البيئي ، وكيفية استغلالها لتحسين نوعية الحياة ،والسيطرة المناسبة على المخاطر البيئية الناجمة عن سوء استخدام التكنولوجيا.

٥ــــ إنماء روح المشاركة الجماهيرية الإيجابية في علاج القضايا من منظور بيئي سليم ، بتعزيز الوعي الكافي بالمشاكل البيئية ،وإنماء روح المسؤولية والمشاركة الفاعلة في اتخاذ الحلول المناسبة .

٦ــــ إحداث تغيير مناسب ومستمر في اتجاهات وأولويات المجتمع بطريقة تسمح بتحقيق التوازن عبر توفير إطار معرفي فني أكثر عمقا لمتخذي القرارات .

٧ ـ الانتقال إلى الاقتصاد المعرفي،عن طريق تطوير بدائل ذات كفاءة للحفاظ على رأس المال الطبيعي.

٨ ــــ تحقيق المساواة، والعدالة الاجتماعية .

٩ ــــ معالجة مشكلات التفكك الاجتماعي ، والبطالة، والفقر [٢].

والمتطلبات ــ مجلة كلية بغداد العلوم الاقتصادية الجامعة ص١١٥ ..

(١) الأهداف السبعة عشر للأمم المتحدة للتنمية المستدامة : في سبتمبر ٢٠١٥ م وافقت ١٩٣ دولة على الأهداف السبعة عشر التالية : ١ ــ لا للفقر . ٢ ـ لا للجوع . ٣ ـ صحة جيدة . ٤ ــ تعليم ذو جودة . ٥ ــ المساواة بين الجنسين . ٦ ــ مياه نظيفة وصحية . ٧ ــ طاقة متجددة . ٨ ـ وظائف جيدة . ٩ ـ بنية تحتية مبتكرة وجيدة . ١٠ ـ تقليل عدم المساواة الاقتصادية . ١١ ــ المدن والمجتمعات المستدامة . ١٢ ــ الاستخدام المسئول للموارد ، ١٣ ــ التحرك بسبب المناخ . ١٤ ــ المحيطات المستدامة . ١٥ ـ الاستخدام المستدام للأرض . ١٦ ـ السلام والعدالة . ١٧ ـ الشراكة من أجل التنمية .

(٢) عثمان محمد غنيم ، وماجدة أحمد أبو زنط : التنمية المستدامة ــ فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها ــــ مكتبة المجمع العربي ، عمان ٢٠٠٧ م ص٢٦، عبد علي محمد حسن : الرؤية الاجتماعية لجمعية الوفاق الوطني

مما سبق نجد أن هذه الأهداف تهدف إلى إيجاد التوازن بين الاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية ، مما يؤثر إيجابيًا على جودة الحياة ، حيث إنها تعتمد على المنهج الشامل طويل المدى في التطوير ، دون استنزاف للموارد الطبيعية والأساسية ، وتتغير أهداف التنمية وفقا لما يحتاج إليه المجتمع وما هو ممكن التحقيق [١].

المطلب الثالث : مباديء التنمية المستدامة .

عند الحديث عن مباديء التنمية المستدامة لابد أن نأخذ في الاعتبار المجالات الأساسية للاستدامة البيئية ، والمجتمع ،والاقتصاد ، إضافة إلى البعد الثقافي ، وبالتالي ستأخذ أشكالًا عديدة في أنحاء العالم ، فالمباديء التي تكمن وراء الاستدامة تشمل مفاهيم واسعة مثل : المساواة بين الأجيال ، والسلام ، وحفظ وصيانة البيئة ، والتقليل من استخدام الموارد غير المتجددة ، والحفاظ على حالة الموارد البيئية الطبيعية ، فضلا عن حق الأفراد في حياة صحية ومنتجة تتواءم مع الطبيعة ،والقضاء على الفقر ، وتقليص الفوارق في مستويات المعيشة [٢].

مما سبق تتحدد المباديء الأساسية للتنمية المستدامة من أجل تحقيق أهدافها المنشودة لخدمة الإنسان والأرض في :

١ ـــ احترام وحماية النظم البيئية ، ذلك أن الحياة على الأرض تبنى على أساس الاعتماد المتبادل بين النظم المختلفة ، وأي خلل في أحد هذه النظم يخلف آثاراً سالبة على النظم الأخرى .

٢ ـــ تحسين نوعية حياة البشر ،الاقتصادية ،والصحية، والتعليمية .

٣ ـــ التخطيط السليم المبني على البيانات والإمكانات المتاحة .

٤ ـــ الاستخدام الرشيد للموارد المتجددة وغير المتجددة ،والتوفيق بين حاجات الأجيال الحالية والمستقبلية.

٥ ـــ الحفاظ على سمات وخصائص الطبيعة ، وكذلك تحديد وتطوير هياكل الإنتاج والاستثمار والاستهلاك .

٦ ـــ زيادة قدرة المجتمعات المحلية على حماية بيئتهم ؛ لأن تلك المجتمعات تمثل البنية الأولى للبيئة الأم ، وفي صلاحها ، صلاح للبيئة ككل .

٧ ـــ لا تسبب خطط التنمية المستدامة في ثراء أحد شرائح المجتمع على حساب إفقار شرائح أخرى .

الإسلامية ، المؤتمر السنوي الثاني لجمعية الوفاق الإسلامية ، بعنوان : التنمية المستدامة في مملكة البحرين ، رؤى وتطلعات في الفترة من ٤ ـ ٥ يناير ٢٠٠٥ ، ص٥٢ ـ ٦٥ .

(١) محمد صادق :" التنمية في الأقطار المنتجة للنفط في الجزيرة العربية بين عائدات النفط وإدارة التنمية " دراسة مقدمة للإجمالي السنوي الثاني لندوة التنمية في أقطار الجزيرة العربية المنتجة للنفط البحري من ٢٤ ـ ٢٦ ديسمبر ١٩٨٠ م ص١٤.

(٢) منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة ـ التربية من أجل التنمية المستدامة ـ اليونسكو ـ قطاع التربية ـ موارد التعلم والتدريب ٢٠١٣ .

٨ـــ تؤدي التنمية إلى زيادة البدائل المتاحة للتكيف مع البيئة عن طريق إذكاء مبدأ الاعتماد على الذات [١].

٩ـــ التمكين : بمعنى إعطاء أفراد المجتمع إمكانية المشاركة الكاملة الفعالة في صنع القرارات والآليات ، لزيادة حس الإنتماء ، والمشاركة الإيجابية في عملية التنمية [٢].

المطلب الرابع : أبعاد التنمية المستدامة .

تتحدد أبعاد التنمية المستدامة في ضوء ثلاثة أبعاد رئيسة متكاملة لا يمكن الفصل بينهما تتسم بالضبط والتنظيم والترشيد ، وهناك من يرى أنها تركز على جوانب بيئية واقتصادية تتسم بالضبط والتنظيم والترشيد ، وهناك من يرى أنها تركز على جوانب بيئية واقتصادية واجتماعية ووطنية مترابطة ومتداخلة ، ولا يجوز التعامل بمعزل عن بعضها البعض ، وكل ما سبق يكرس أساليب التنمية المستدامة، وتتشكل أركان التنمية المستدامة الأساسية فيما يلي:

البعد الاقتصادي : والذي يعد شرطًا ضروريًا لتحقيق التنمية المستدامة ، حيث إنه لا يمكن تحقيق الرفاهية الاجتماعية ،وتلبية الاحتياجات الأساسية للبشر بدون اقتصاد قوي يهدف إلى المساواة في توزيع الموارد بهدف التخفيف من عبء الفقر ، وتحسين مستويات المعيشة ، فضلًا عن المحافظة على الموارد الطبيعية .

البعد الاجتماعي : ويتضمن إشباع الحاجات الأساسية لكل إنسان ، وتوفير المتطلبات المادية والنوعية لحياة الأفراد بهدف الحد من الفقر ، وتوفير فرص العمل، وتوسيع نطاق الحريات الأساسية والمشاركة ، فضلًا عن المحافظة على الهوية الثقافية ، والشعور بالانتماء، وبناء العلاقات الاجتماعية التي تجعل المجتمع متماسكًا[٣] .

ويركز البعد الاجتماعي على تنمية الموارد البشرية من خلال الاهتمام بالجوانب الصحية ، والتعليمية، والثقافية ، وزيادة قدرة المجتمع على التغلب على الفقر وتحقيق العدالة الاجتماعية [٤].

البعد البيئي : يهتم البعد البيئي بالحفاظ على البيئة ، وترشيد استخدام مواردها المتجددة وغير المتجددة ، ومن ثم الحفاظ على قدرة البيئة على القيام بتجديد حيويتها والمحافظة على توازنها .

---

(١) أ.د/ عبد المسيح سمعان عبد المسيح : التنمية المستدامة ـ المؤتمر العلمي التاسع عشر (التربية العلمية والتنمية المستدامة) يوليو ٢٠١٧ ص ٣٤ .

(٢) محمد بن علي العوفي: رؤية استراتيجية مقترحة للتعليم من أجل التنمية المستدامة عام النشر ٢٠١٧م ص٤، موشيت دوجلاس: مباديء التنمية المستدامة، ترجمة بهاء شاهين، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، القاهرة ٢٠١٠م ص١٣ .

(٣) ماجدة أبو زنط ، وعثمان محمد غنيم : التنمية المستدامة من منظور الثقافة العربية الإسلامية ، مجلة دراسات العلوم الإدارية ، الجامعة الأردنية ، عمان ، الأردن ، المجلد ٣٦ ، العدد ١ ، ٢٠٠٩ م ص٢٣ .

(٤) حنان بردي ، وآخرون ـ بحث (اشكالية التنمية المستدامة في ظل المؤشر الاقتصادي دراسة حالة الجزائر)ـ أعمال الملتقى الوطني الأول : جودة الحياة والتنمية المستدامة في الجزائر ـ الأبعاد والتحديات ٤ ـ ٥ ـ ٢٠٢٠ ص ٢٤٢ .

البعد التكنولوجي : يهتم بنقل المجتمع إلى عصر الصناعات النظيفة التي تعتمد تكنولوجيا صديقة للبيئة ، وتنتج الحد الأدنى من الغازات الملوثة والضارة بطبقة الأوزون ، ويتم البحث عن مصادر الطاقة البديلة كاستخدام الطاقة الشمسية وطاقة الرياح ، وكذا استبدال الوقود بالكهرباء في عربات النقل والقطارات [١].

ومما سبق يتضح أن أبعاد التنمية المستدامة ليس بمعزل عن بعضها البعض ، بل هي متداخلة ومتشابكة حتى تحقق في النهاية التنمية المستدامة ، وذلك من خلال خفض الإضرار بالبيئة ،وتلبية الاحتياجات البشرية ؛ سعيًا لتحقيق التنمية الاقتصادية والبشرية .

المطلب الخامس : آليات تحقيق التنمية المستدامة .

تهدف التنمية المستدامة إلى زيادة الوعي بمحدودية قدرة البيئة على استيعاب التدهور والتراجع بسبب الأنشطة البشرية اللامسؤولة ، ومن ثم تعمل على تكثيف الجهود للتقليل من الآثار الضارة بالوسط الطبيعي ، من خلال التحول نحو تقنيات أكثر استدامة انطلاقا من الآليات والاستراتيجيات التي تقوم عليها التنمية المستدامة ، وهي :

١ ــ خفض استهلاك الطاقة الحفرية[٢] ، والموارد الطبيعية الزائلة ، وتغيير أساليب الحياة وأنماط الاستهلاك ، وتشجيع التحول نحو الطاقة البديلة .

٢ ــ تثبيت نمو السكان بما يفرضه من ضغوط حادة على الموارد الطبيعية بما يعوق التنمية ، إضافة إلى تصحيح اختلال توزيع السكان بين الريف والحضر .

٣ ــ إشراك جميع الفئات بما فيها المرأة كونها المدير الأول للموارد البيئية في المنزل ، كما تسهم في التربية البيئية للأطفال ، لذا وجب الاستثمار في تعليم وصحة المرأة لصالح التنمية المستدامة .

٤ ــ عقلانة استخدام الأراضي الزراعية ، مكافحة التصحر ، محاربة انقراض الأنواع البيولوجية وتنظيم الرعي .

٥ ــ ترشيد استغلال الموارد والأخذ في الحسبان قاعدة المخرجات، أي تكوين مخلفات لا تتعدى قدرة استيعاب الأرض لها حاليًا ومستقبلًا ، وقاعدة المدخلات باستعمال مصادر طبيعية متجددة .

٦ ــ التحول نحو تكنولوجيا أنظف وأكفأ قريبة قدر المستطاع من انبعاثات الصفر، أو تقلل من استهلاك الطاقة إلى حد أدنى ، كما تفرز ملوثات أقل وتعمل على دمج البيئة في المشاريع الاقتصادية وصناعة القرار [٣].

---

(١) المرجع السابق ص ٢٤١ .

(٢) الوقود الأحفوري (Fossil Fuel): هو وقود يُستخدم لإنتاج الطاقة الأحفورية، يعود مصدره إلى بقايا الكائنات الحية من نباتات وحيوانات استقرت تحت طبقات القشرة الأرضية، وتعرضت مع مرور الوقت لدرجة حرارة وضغط مرتفعين جداً، ما أدى إلى تركيز مادة الكربون فيها وتحويلها إلى وقود أحفوري../ الإنترنت .

(٣) خالد مصطفى قاسم : إدارة البيئة والتنمية المستدامة في ظل العولمة المعاصرة ص١٥٩ ـ ١٦٠ .

المطلب السادس:

استراتيجيات تحقيق تنمية مستدامة للحفاظ على البيئة :

هل يمكن التوفيق بين تحقيق التنمية والحفاظ على البيئة ؟

إننا لا نستطيع أن نوقف التنمية وفي نفس الوقت لا يمكن المضي قدماً في تنمية تؤدي إلى مشكلات بيئية تؤثر على صحة الإنسان ، وحياته في النهاية ، وفيما يلي بعض استراتيجيات تحقيق التنمية المستدامة :

أولاً : استراتيجيتان عالميتان :

أ ـ استراتيجية المعايير البيئية :

وتقوم على فكرة وجود تقرير حد أقصى لكميات المواد من صنع الإنسان التي نتقبل وجودها في الهواء والماء والتربة وغيرها ، مع العمل بعد ذلك على إيجاد الوسائل الكفيلة بعدم تجاوزها ، أي وضع معايير بيئية محددة تقاس على أساسها المشروعات التنموية ، وترتب بحسب اقتراب أو ابتعاد مقدار التلوث والتدهور الذي يحدثه كل منها في المعيار الموضوع .

ب ـــ استراتيجية استيعاب الملوثات البيئية :

وتتضمن هذه الاستراتيجية البحث بصفة جدية عن الوسائل الكفيلة بمنع أية مواد ضارة من دخول المحيط الحيوي ، أي استيعابها وعدم تركها بأية صورة في المحيط الحيوي .

ثانياً : استراتيجيات قومية :

بجانب ما سبق فهناك بعض الاستراتيجيات التي يمكن أن تحقق تنمية متواصلة على المستوى القومي منها :

(أ) إنعاش النمو و محاربة الفقر : حيث إن الفقر يضعف من إمكانات الناس في استخدام الموارد بشكل متواصل ، ويشدد الضغط على البيئة .

(ب) تغيير نوعية النمو لتحقيق الاستدامة : تنطوي التنمية المستدامة على ما هو أكثر من النمو ، إنها تتطلب تغييراً في مضمون هذا النمو ، بما يجعله أقل كثافة في استخدام المواد والطاقة .

(ج) تلبية الحاجات الإنسانية الأساسية : ويتطلب ذلك وجود فرص عمل للعيش ومقاومة سوء التغذية وتغيير أنماط استهلاك الطاقة ، وتوافر السكن والعناية بالصحة .

(د) تأمين مستوى سكاني متواصل : ويتطلب ذلك تخفيض نمو السكان خاصة في دول العالم الثالث ، وتوجيه نمو السكان وتوزيعه بشكل متساوٍ بين المناطق الريفية والحضرية والاهتمام بالمرأة .

(هـ) حفظ وتعزيز قاعدة الموارد الطبيعية : تعد حماية الموارد الطبيعية مهمة لتحقيق التنمية المستدامة ويمكن تحقيق ذلك عن طريق زيادة الإنتاجية الزراعية ، ورفع كفاءة الطاقة في الاستخدام وإيجاد البدائل ، وتقليل التلوث ، وترشيد استخدام أخشاب الغابات وتنميتها .

(و) إعادة توجيه التكنولوجيا والسيطرة على المخاطر : تمثل التكنولوجيا الوسيلة الأساسية التي يستخدمها أي مجتمع لتمويل عناصر المحيط الحيوي إلى سلع وخدمات ، لذا يختار كل مجتمع التكنولوجيا التي يفضلها ، وينبغي اتجاه التنمية التكنولوجية لتولي اهتمامًا أكبر للعوامل البيئية ، وذلك في ضوء بعض الآثار السلبية على البيئة التي نجمت عن استخدام تلك التكنولوجيا .

(ي) دمج البيئة والاقتصاد في صناعة القرار: يتطلب تحقيق التنمية المستدامة ضرورة دمج البيئة والاقتصاد في عملية صنع القرار، وتتطلب عملية الدمج ضرورة تغيير الاتجاهات والأهداف والإجراءات المؤسسية على جميع المستويات.

وبشكل عام : فإن التنمية المستدامة تتطلب التنمية البشرية ،ومشاركة المرأة ،وتنمية الريف ،والتعليم، والتوعية والتثقيف ،والاتصال ،والسلام والأمن ، وذلك من خلال إدارة بيئية رشيدة والتي هي عملية تحكم وتوجيه لجميع الأنشطة البشرية التي تعتمد على موارد البيئة والتي لها تأثير عليها ، فالإدارة البيئية هي المنهج الأمثل الذي يكفل قابلية التنمية للاستمرار [١].

المطلب السابع : مؤشرات التنمية المستدامة :

لقد بُذِلت مساعٍ كبيرة منذ نهاية القرن العشرين وحتى يومنا هذا للخروج بمجموعة من المؤشرات المعبرة بشكل دقيق عن التنمية المستدامة، فهي تختلف باختلاف وجهات النظر حول مفهوم التنمية المستدامة في حد ذاته، ويرجع ذلك إلى المتغيرات والمستويات المأخوذة في الاعتبار ، والغرض من المؤشر ، ونظرًا لتعددها فسنركز على بعض المؤشرات الاقتصادية التي تستند إلى البيانات الإحصائية ، وبعض المؤشرات الاجتماعية ،وبعض المؤشرات الخاصة بإدارة الموارد الطبيعية .

فمن المؤشرات الاقتصادية :

١ ــ نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ، حيث إن هذا المؤشر يوضح ويقيس مستوى الإنتاج الكلي وحجمه ، مع أنه لا يعتمد عليه لقياس التنمية المستدامة قياسًا كاملًا ، إلا أنه يمثل عنصرًا مهمًا من عناصر نوعية الحياة [٢].

٢ ــ نسبة إجمالي الاستثمار إلى الناتج المحلي الإجمالي ، يقصد بهذا المؤشر الإنفاق على الإضافات إلى الأصول الثابتة للاقتصاد كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي ، كما يقيس هذا المؤشر نسبة الاستثمار إلى الإنتاج .

٣ ــ الدين الخارجي كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي ، يقيس هذا المؤشر درجة مديونية الدول ويساعد في تقييم قدرتها على تحمل الديون ، ويربط المؤشر الدين بقاعدة الموارد ، مما يوضح مدى قدرة البلد على نقل الموارد

---

(١) أ.د/ عبد المسيح سمعان عبد المسيح : التنمية المستدامة ـ المؤتمر العلمي التاسع عشر (التربية العلمية والتنمية المستدامة) يوليو ٢٠١٧ ـ الناشر : الجمعية المصرية للتربية العلمية ص٣٤ ــ ٣٦.

(٢) متوسط دخل الفرد المرتفع لا يمكن اعتباره مؤشرًا موثوقًا للنمو أو التنمية ، لأن متوسط دخل الفرد مرتفع في أقطار الجزيزة العربية المنتجة للنفط، وتحققه بسبب عائدات النفط لا بسبب زيادة حجم انتاجية الأصول المنتجة خارج قطاع النفط.

إلى إنتاج الصادرات بقصد تعزيز القدرة على السداد .

٤ ـ صافي المساعدة الإنمائية الرسمية المستلمة كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي ، يقيس هذا المؤشر الشروط التي تهدف إلى النهوض بالتنمية والخدمات الاجتماعية .

٥ ـ نسبة الصادرات إلى الواردات : ويقيس هذا المؤشر مدى انفتاح الاقتصاد ، وفاعلية قطاع التجارة الخارجية في تكوين الدخل القومي ، فبزيادة هذه النسبة يزداد هذا الدخل .

٦ ـ متوسط نصيب الفرد من استهلاك الطاقة : وهو يقيس كفاءة استخدام الطاقة ، فكلما زاد هذا المتوسط كان الاقتصاد أكثر تطورًا.

٧ ـ معدل البطالة في المجتمع : وهو يقيس كفاءة استخدام الموارد البشرية ، فكلما قل هذا المعدل توفرت فرص أكبر لقوة العمل ، وبالتالي زيادة الإنتاج .

٨ ـ تنوع الهيكل الاقتصادي : ويقصد به فروع الاقتصاد كالزراعة والصناعة والبنية التحتية ، وهو يقيس قدرة الاقتصاد ومتانته ، وبتنوعه تزداد هذه القدرة [١].

ومن المؤشرات الاجتماعية :

ـ القضاء على الانفجار السكاني . ـ تحقيق الأمن الغذائي .

ـ التخفيف من حدة الفقر . ـ دعم دور المرأة في التنمية المستدامة .

ومن المؤشرات الخاصة بإدارة الموارد الطبيعية :

ـ الحد من استنزاف الموارد الطبيعية . ـ ترشيد استهلاك الطاقة .

ـ إعادة تدوير النفايات . ـ حماية المحميات الطبيعية .

ـ تقويم التأثير البيئي [٢].

---

(١) علي عبد الله أحمد : واقع التنمية وتأثيرها في الوطن العربي ـ مجلة جامعة تكريت ـ عام النشر ٢٠٠٧ (العدد ١٠) ص٢٩٧، محمد الهادي ضيف الله ، وآخرون : الاستدامة وجودة الحياة : نموذج التنمية (أعمال الملتقى الوطني الأول : جودة الحياة والتنمية المستدلمة في الجزائر ـ الأبعاد والتحديات ٢٠٢٠ ص٣٥٠ ، ٣٥١ وما أشار إليه من مراجع ، عمر شريف : التنمية المستدامة وآليات تحسين الأداء وتطوير الفعالية في المنظمة ، الملتقي العلمي الدولي حول : أداء وفعالية المنظمة في ظل التنمية المستدامة ، جامعة محمد بوضياف ،مسيلة ١٠ / ١١ نوفمبر ٢٠٠٩ م ص٤ـ ٥ .

(٢) كربالي بغداد ، وحمداني محمد : استراتيجيات وسياسات التنمية المستدامة في ظل التحولات الاقتصادية والتكنولوجية ، مجلة العلوم الإنسانية ، العراق ٢٠١٠ ، العدد ٤٥ ص٦ ، حنان بردي ، وآخرون ـ بحث (اشكالية التنمية المستدامة في ظل المؤشر الاقتصادي دراسة حالة الجزائر)ـ أعمال الملتقى الوطني الأول : جودة الحياة والتنمية المستدامة في الجزائر ـ الأبعاد والتحديات ٤ ـ ٥ ـ ٢٠٢٠ ص ٢٤٣ ، ٢٤٤ .

المبحث الثالث :

رؤية مصر لتحقيق أهداف التنمية المستدامة ٢٠٣٠ م .

ويشتمل على: تمهيد، وثلاثة مطالب :

التمهيد:

رؤية مصر لتحقيق أهداف التنمية المستدامة ٢٠٣٠ م.

المطلب الأول : البعد الاقتصادي.

ويشتمل على تمهيد وسبعة فروع :

التمهيد : مميزات الاستثمار في مصر.

الفرع الأول : المشروعات التنموية في الثروة الزراعية والحيوانية.

الفرع الثاني : المشروعات التنموية لتوفير المياه النظيفة.

الفرع الثالث : المشروعات التنموية في الطرق والمواصلات .

الفرع الرابع : المشروعات التنموية في الكهرباء والطاقة .

الفرع الخامس : المشروعات التنموية في قطاع الصناعة .

الفرع السادس : المشروعات التنموية في قطاع البترول والثروة المعدنية .

الفرع السابع : المشروعات التنموية في قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات.

المطلب الثاني: البعد الاجتماعي .

ويشتمل على خمسة فروع :

الفرع الأول :مشاريع ورؤى تطوير التعليم .

الفرع الثاني : مشاريع ومبادرات الرعاية الصحية .

الفرع الثالث : المشاريع التنموية في قطاع الإسكان والمجتمعات العمرانية .

الفرع الرابع : المشاريع التنموية الثقافية.

الفرع الخامس : برامج ومبادرات الحماية الاجتماعية .

المطلب الثالث :البعد البيئي .

التمهيد: رؤية مصر لتحقيق أهداف التنمية المستدامة ٢٠٣٠م .

سعى الرئيس عبد الفتاح السيسي منذ توليه الحكم حتى الآن في تثبيت أركان الدولة وإعادة بناء مؤسساتها الوطنية وإحداث نهضة تنموية كبرى ، وأطلق استراتيجية التنمية المستدامة مصر ٢٠٣٠ التي تنقسم إلى اثني عشر محوراً رئيسًا تشمل: التعليم والابتكار والمعرفة والبحث العلمي، والعدالة الاجتماعية، والشفافية وكفاءة المؤسسات الحكومية ،والتنمية الاقتصادية ،والتنمية العمرانية، والطاقة ، والثقافة، والبيئة، والسياسة الداخلية والأمن القومي ،والسياسة الخارجية، والصحة.

وتعد الاستراتيجية محطة أساسية في مسيرة التنمية الشاملة، كما تمثل خريطة الطريق التي تستهدف تعظيم الاستفادة من المقومات والمزايا التنافسية، وتم صياغتها وفقا لمنهجية التخطيط الاستراتيجي بعيد المدى ، وبمشاركة مجتمعية واسعة ، راعت مرئيات المجتمع المدني، والقطاع الخاص ، والوزارات والهيئات الحكومية.

وتبنت الاستراتيجية مفهوم التنمية المستدامة كإطار عام يُقصد به تحسين جودة الحياة في الوقت الحاضر بما لا يخل بحقوق الأجيال القادمة في حياة أفضل ، وتعتمد على ثلاثة أبعاد رئيسة تشمل: **البعد الاقتصادي** ، **والبعد الاجتماعي**، **والبعد البيئي**.

وترتكز الاستراتيجية على مفاهيم النمو الاحتوائي والمستدام والتنمية الإقليمية المتوازنة، بما يؤكد مشاركة الجميع في عملية البناء والتنمية، ويضمن في الوقت ذاته استفادة كافة الأطراف من ثمار هذه التنمية، وتراعي الاستراتيجية مبدأ تكافؤ الفرص ، وسد الفجوات التنموية، والاستخدام الأمثل للموارد.

وتتمثل الرؤية الاستراتيجية للتنمية فيما يلي :

١ ــ أن يكون الاقتصاد المصري اقتصاد سوق منضبطا، يتميز باستقرار أوضاع الاقتصاد الكلي ، وقادرًا على تحقيق نمو احتوائي مستدام ،ويتميّز بالتنافسية والتنوّع، ويعتمد على المعرفة ، ويكون لاعبًا فاعلًا في الاقتصاد العالمي، قادرًا على التكيّف مع المتغيرات العالمية ،وتعظيم القيمة المضافة ،وتوفير فرص عمل لائقة ومنتجة، ويصل نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي إلى مصاف الدول ذات الدخل المتوسط المرتفع.

٢ - يكون قطاع الطاقة قادرًا على تلبية كافة متطلبات التنمية الوطنية المستدامة من موارد الطاقة ، وتعظيم الاستفادة الكفء من مصادرها المتنوعة تقليدية ومتجددة، للمساهمة الفعالة في دفع الاقتصاد ، والحفاظ على البيئة ، وتحقيق الريادة في مجالات الطاقة المتجدّدة ،والإدارة الرشيدة والمستدامة للموارد، ويتميّز بالقدرة على الابتكار والتنبؤ والتأقلم مع المتغيّرات المحلية والإقليمية والدولية في مجال الطاقة .

٣- يكون المجتمع المصري مجتمعا مبدعًا ومبتكرًا ومنتجًا للعلوم والتكنولوجيا والمعارف ، ويتميز بوجود نظام متكامل يضمن القيمة التنموية للابتكار والمعرفة،ويربط تطبيقات المعرفة و مخرجات الابتكار بالأهداف والتحديات الوطنية.

٤ – يتمتع كافة المصريين بحياة صحية سليمة آمنة ، من خلال تطبيق نظام صحي متكامل، يتميز بالإتاحة والجودة وعدم التمييز ،وقادر على تحسين المؤشرات الصحية عن طريق تحقيق التغطية الصحية والوقائية الشاملة ،والتدخل المبكر لكافة المواطنين بما يكفل الحماية المالية لغير القادرين، ويحقق رضا المواطنين والعاملين في قطاع الصحة ، لتحقيق الرخاء والرفاهية والسعادة والتنمية الاجتماعية والاقتصادية؛ وأن تكون مصر رائدة في مجال الخدمات والبحوث الصحية والوقائية عربيًا وإفريقيًا.

٥ – تستهدف إتاحة التعليم والتدريب للجميع بجودة عالية دون التمييز، في إطار نظام مؤسسي كفء وعادل ومستدام ومرن، وأن يكون مرتكزًا على المتعلم والمتدرب القادر على التفكير والمتمكن فنيًا وتقنيًا وتكنولوجيًا ، وأن يسهم في بناء الشخصية المتكاملة ، وإطلاق إمكاناتها إلى أقصى مدى لمواطن معتز بذاته ، ومستنير، ومبدع ،ومسئول، وقابل للتعددية يحترم الاختلاف، وفخور بتاريخ بلاده، وشغوف ببناء مستقبلها ،وقادر على التعامل تنافسيًا مع الكيانات الإقليمية والعالمية.

٦ – يكون هناك منظومة قيم ثقافية إيجابية في المجتمع المصري تحترم التنوع والاختلاف ،وتمكن المواطن المصري من الوصول إلى وسائل اكتساب المعرفة، وفتح الآفاق أمامه للتفاعل مع معطيات عالمه المعاصر، وإدراك تاريخه وتراثه الحضاري المصري ، وإكسابه القدرة على الاختيار الحر ، وتأمين حقه في ممارسة وإنتاج الثقافة ،على أن تكون العناصر الإيجابية في الثقافة مصدر قوة لتحقيق التنمية وقيمة مضافة للاقتصاد القومي وأساسًا لقوة مصر الناعمة إقليميًا وعالميًا .

ومن أهداف رؤية مصر ٢٠٣٠، جعل مصر في مَصَافِ الدول المتقدمة على مستوى العالم، من خلال مضاعفة الرقعة العمرانية لاستيعاب الزيادة السكانية الكبيرة المتوقعة، وَيشمل ذلك مُعَالجة المشكلات الناجمة عن زيادة الكثافات السكانية في العديد من المدن، عبر إنشاء مجموعة من المشروعات القومية الكبرى، سواء مشروعات المدن الجديدة، والاستصلاح الزراعي، ومشروعات محطات الطاقة الكهربائية العملاقة ، ومشروعات تحلية مياه البحر ومعالجة مياه الصرف الصحي والزراعي، ومشروعات الطرق الرئيسة والسريعة، مع توفير المرافق والبنية الأساسية لهذه المشروعات ، وعلى مدار الـ٧ سنوات الماضية حققت الدولة المصرية الكثير من الإنجازات الكبرى فى مسيرة التنمية على كافة الأصعدة، فعملت على استثمار المحيط الطبيعي للدولة المصرية، لتحقيق نهضة تنموية على كافة المستويات،بما يشمل رفع مستوى معيشة المواطنين، وتحفيز إقامة المشروعات الصغيرة والمتوسطة وريادة الأعمال، فضلا عن المضى قدما بتحسين خدمات الإسكان، والتعليم، والصحة، والنقل، وشبكات الحماية الاجتماعية، كما أولت الدولة المصرية اهتمامًا بالغًا بتعزيز التعاون الدولي مع المؤسسات الدولية والتعاون الثنائي مع الدول الصديقة، بما مكنها من المضي قدما بخطوات متسارعة فى مسيرة التنمية[1].

---

(١) الموقع الإلكتروني للهيئة العامة للاستعلامات بوابتك إلى مصر الثلاثاء ٧ يوليو ٢٠٢٠ ،الموقع الإلكتروني لوزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية ، الموقع الإلكتروني لرئاسة الجمهورية مصر ٢٠٣٠ ، اليوم السابع : الخميس، ١٨ مارس ٢٠٢١ م ، الخميس ١٢ يوليو ٢٠٢١ .

المطلب الأول : البعد الاقتصادي.

ويشتمل على تمهيد وسبعة فروع :

التمهيد : مميزات الاستثمار في مصر.

الفرع الأول : المشروعات التنموية في قطاع الثروة الزراعية والحيوانية.

الفرع الثاني: المشروعات التنموية لتوفير المياه النظيفة.

الفرع الثالث :المشروعات التنموية في الطرق والمواصلات .

الفرع الرابع :المشروعات التنموية في الكهرباء والطاقة .

الفرع الخامس : المشروعات التنموية في قطاع الصناعة .

الفرع السادس : المشروعات التنموية في قطاع البترول والثروة المعدنية .

الفرع السابع: المشروعات التنموية في قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات.

التمهيد : مميزات الاستثمار في مصر.

من أجل تنمية اقتصادية مستدامة، ولتشجيع الاستثمار المحلي والأجنبي ، وقع الرئيس عبد الفتاح السيسي على قانون رقم ٧٢ لسنة ٢٠١٧ الخاص بالاستثمار[١]، وذلك بعد إقرار مجلس النواب له ، لرفع معدلات النمو الاقتصادي للبلاد ،

---

(١) (المادة الأولى) يعمل فى شأن الاستثمار فى جمهورية مصر العربية بأحكام القانون المرافق، وتسرى أحكامه على الاستثمار المحلى والأجنبى أيا كان حجمه، ويكون الاستثمار وفقا لأحكام هذا القانون إما بنظام ، الاستثمار الداخلى أو بنظام المناطق الاستثمارية، أو بنظام المناطق الحرة.

(المادة الثانية) لا تخل أحكام هذا القانون والقانون المرافق له بالمزايا والإعفاءات الضريبية وغيرها من الضمانات والحوافز المقررة للشركات والمنشآت القائمة وقت العمل به، وتظل هذه الشركات والمنشآت محتفظة بتلك المزايا والإعفاءات والضمانات والحوافز إلى أن تنتهي المدد الخاصة بها وذلك طبقًا للتشريعات والاتفاقيات المستمدة منها ، ولا تخل أحكام القانون المرافق بأحكام القانون رقم ٧ لسنة ١٩٩١ بشأن أملاك الدولة الخاصة وقانون المناطق الاقتصادية ذات الطبيعة الخاصة الصادر بالقانون رقم ٨٣ لسنة ٢٠٠٢، والقانون رقم ١٤ لسنة ٢٠١٢ في شأن التنمية المتكاملة في شبه جزيرة سيناء ، كما لا تخل أحكام القانون المرافق بالشروط الموضوعية المقررة بمنح الموافقات والتصاريح والتراخيص المنصوص عليها بأي قوانين أخرى.

(المادة الثالثة)تستبدل عبارة (قانون الاستثمار) بعبارة (قانون ضمانات وحوافز الاستثمار)، أينما وردتا فى القوانين والقرارات الأخرى.

(المادة الرابعة)تستثنى شركات المساهمة الخاضعة لأحكام هذا القانون من تطبيق أحكام القانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٥٨ في شأن التعيين في وظائف شركات المساهمة والمؤسسات العامة ، كما لا تخضع شركات المساهمة لأحكام القانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٧٣ بشأن تحديد شروط وإجراءات انتخاب ممثلي العمال ،في مجالس إدارة وحدات القطاع العام والشركات المساهمة والجمعيات والمؤسسات الخاصة، ويبين نظام الشركة طريقة اشتراك العاملين في إدارتها.

(المادة الخامسة)تستثنى المنازعات الناشئة عن تطبيق أحكام هذا القانون والقانون المرافق، من الخضوع لأحكام أحكام القانون رقم ٧ لسنة ٢٠٠٠ بإنشاء لجان التوفيق فى بعض المنازعات التى تكون الوزارات والاشخاص الاعتبارية العامة طرفًا فيها.

وزيادة معدلات الإنتاج المحلي ، وتوفير فرص العمل، وتشجيع التصدير ، وزيادة التنافسية بما يسهم في تحقيق التنمية الشاملة والمستدامة.

بالإضافة إلى المميزات التي يتميز بها الاستثمار في مصر ، وأهمها :

١ـ تنوع الاقتصاد المصري،حيث تمثل الصناعة ٣٢٪ من الإنتاج المحلى الإجمالى، والخدمات ٥٤٪، والزراعة ١٤٪.

٢ ـــ المرونة في إدارة السياسات النقدية: فالبنك المركزي المصري يستجيب بشكل سريع إلى الظروف المتغيرة للاقتصاد المصري من خلال الإدارة الديناميكية لسوق الصرف الأجنبي والسياسة النقدية، بشكل يعكس قوى السوق ويعزز القدرة التنافسية للاقتصاد، ويستخدم سياسة متوازنة فى الوقت المناسب عن طريق تغيير أسعار الفائدة الرسمية، لتحقيق التوازن بين إبقاء التضخم ضمن نطاق معقول وتحفيز النشاط الاقتصادي.

٣ ـ يتيح فرص منقطعة النظير للاستثمارات الخاصة المباشرة ، حيث ازدادت حصة القطاع الخاص في إجمالي الاستثمارات من ٥٠٪ في عام ٢٠٠٢ لتصل إلى ٦٢٪ في عام ٢٠١٣/ ١٤، والفرصة ما زالت كبيرة لزيادة الاستثمارات الخاصة في القطاعات غير المستغلة، كالطاقة المتجددة .

٤ ـ توفير أكبر تجمع للمهارات التنافسية بالمنطقة فى مجال الموارد البشرية ، بالإضافة الى تنافسية الأجور والتى تعد أقل من مثيلاتها فى العالم.

(المادة السادسة)تحال التظلمات والطلبات المنظورة أمام لجنتي فض منازعات الاستثمار وعقود الاستثمار القائمتين إلى اللجان المنصوص عليها فى المادتين ٨٤ ،٨٧ من القانون المرافق فور تشكيلها دون الحاجة إلى أى إجراء آخر.

(المادة السابعة)يستمر العاملون المخاطبون بحكم الفقرة الثالثة من المادة (٢٠ (من قانون الاستثمار الصادر بالقانون رقم ٢٣٠ لسنة١٩٨٩ بالتمتع بذات الأوضاع المقررة لهم ولا تخل هذه الأحكام بنظام توزيع الأرباح المطبق على الشركات القائمة وقت نفاذ هذا القانون إذا كان ذلك أفضل لهم.

(المادة الثامنة)يلغى قانون ضمانات وحوافز الاستثمار الصادر بالقانون رقم ٨ لسنة ١٩٩٧ وتعديلاته، كما يُلغى كل حكم يخالف أحكام هذا القانون والقانون المرافق.

(المادة التاسعة) يصدر الوزير المختص بشئون الاستثمار اللائحة التنفيذية للقانون المرافق، خلال تسعين يومًا من تاريخ العمل بهذا القانون، وإلى أن تصدر هذه اللائحة يستمر العمل باللوائح والقرارات السارية القائمة في تاريخ العمل به فيما لا يتعارض مع أحكامه.

(المادة العاشرة) يُنشر هذا القانون في الجريدة الرسمية، ويُعمل به من اليوم التالي لتاريخ نشره.

يبصم هذا القانون بخاتم الدولة، وينفذ كقانون من قوانينها ./ الصفحة الرسمية لوزارة الاستثمار، الهيئة العامة للاستثمار : القوانين واللوائح ، مكتب أحمد قناوي للمحاماة والاستشارات القانونية ـ بوابة مصر للقانون والقضاء ـ الجريدة الرسمية ـ العدد ٢١ مكرر (ج) السنة الستون ٥ رمضان ١٤٣٨هـ الموافق ٣١ مايو سنة ٢٠١٧م .

٥ ــ سوق استهلاكى كبير: ساعد حجم السكان، وتضاعف دخل الفرد، على تحويل مصر الى سوق استهلاكى كبير له وزنه وأهميته.

٦ ــ وجود بنية أساسية متطورة بمقاييس عالمية فى الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات ، والطرق ، والموانئ ، والمطارات.

٧ ــ تنافسية المعدلات الضريبية على دخل الشركات والأفراد، والتى تصل الى ٢٠٪ بالإضافة الى تطوير وحدات مصلحة الضرائب لضمان أعلى مستوى من الخدمة.

٨ ــ وجود علاقات اقتصادية قوية من خلال الاتفاقيات الثنائية مع كبرى التكتلات الاقتصادية، مثل: الاتحاد الأوروبي من خلال اتفاقية الشراكة الأوروبية، والولايات المتحدة الأمريكية من خلال اتفاقية الكويز،والشرق الأوسط من خلال اتفاقية التجارة العربية الحرة، وإفريقيا من خلال تجمع الكوميسا.

٩ ــ القرب من الأسواق العالمية: يساعد موقع مصر المتميز، في القدرة على النفاذ الى الأسواق العالمية بسهولة وفى وقت زمني قياسي، سواء إلى أوروبا ، الدول العربية، إفريقيا أو جنوب أسيا.

١٠ ــ الاستقرار السياسي ، والأمني : أسهم الاستقرار السياسي والأمني في زيادة الثقة بالاقتصاد المصرى، والارتفاع التدريجى لمعدلات النمو الحقيقية فى الفترات الأخيرة.

١١ ــ تبني سياسة مالية إصلاحية: تبنت مصر في الفترة الأخيرة خطة إصلاحية لضمان تحقيق الاستدامة المالية ، وعلاج اختلالات الاقتصاد الكلي بهدف الحد من المخاطر الاقتصادية وتعزيز الثقة بين المستثمرين، وتهدف خطة الإصلاح إلى زيادة القاعدة الضريبية، وترشيد الإنفاق على دعم الوقود والكهرباء، ورفع الإنفاق الرأسمالي، وتخصيص المزيد من الموارد للخدمات العامة والضمان الاجتماعي.

١٢ ــ تنفيذ عدد من المشروعات العملاقة وتوفير الطاقة بأسعار رخيصة لتعزيز القدرة التنافسية للاقتصاد ، وخلق فرص عمل، وجذب الاستثمارات الخاصة الأجنبية والمحلية ، في مجالات متعددة[1] .

لتحقيق البعد الاقتصادي تم خلال السبع سنوات الماضية الكثير من الإنجازات التنموية الكبرى في قطاعات الزراعة والثروة الحيوانية، والمياه ، والطرق والنقل ، والكهرباء والطاقة ، والصناعة ، والبترول والثروة المعدنية ، والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات ، وسيتم عرضها في الفروع التالية :

---

(١) المصدر: الصفحة الرسمية للهيئة العامة للاستثمار : لماذا مصر ؟ أسباب الاستثمار في مصر ، الهيئة العامة للاستعلامات بوابتك إلى مصر ـ مقومات الاستثمار في مجال البترول في مصرـ الخميس ٢/ ٨ / ٢٠١٨ م .

الفرع الأول :
المشروعات التنموية في قطاع الثروة الزراعية والحيوانية.

للنشاط الزراعي أهمية كبيرة في أبعاد التنمية المستدامة، ففي البعد الاقتصادي يسهم في الناتج المحلي الإجمالي، ومصدر مهم من مصادر جذب الاستثمار، وفي البعد الاجتماعي تحقيق الأمن الغذائي والقضاء على الفقر،وتوفير فرص العمل ، وفي البعد البيئي يسهم في حفظ التنوع البيولوجي ومكافحة التصحر وزيادة مساحة الأراضي الزراعية ، لذا أولت الدولة المصرية منذ تولي الرئيس عبد الفتاح السيسي حكم البلاد فى شهر يونيو ٢٠١٤ م اهتمامًا كبيرًا بالزراعة، باعتبارها قطاعًا استراتيجيًا يتعلق بالأمن الغذائى والأمن القومى ، فاستطاع خلال سنوات معدودة، أن يضع مصر على طريق النهضة الزراعية ، وأن يحقق أهداف التنمية المستدامة رؤية مصر ٢٠٣٠ م ، من خلال المشاريع التالية :

١ – المشروع القومي لاستصلاح المليون ونصف فدان ،ويشمل المشروع ١٣ منطقة في ٨ محافظات، وهم الوادي الجديد، وقنا ، وأسوان ، ومرسى مطروح ، وجنوب سيناء ، والجيزة ، والمنيا ، والإسماعيلية ، طبقا لحالة المناخ وتحليل التربة ودرجة ملوحة المياه، وتم اختيارها بعد دراسات متعمقة، بحيث تكون قريبة من المناطق الحضرية وخطوط الاتصال بين المحافظات وشبكة الطرق، وتم الانتهاء من طرح كامل أراضي المشروع بالكامل نهاية عام ٢٠١٩ م لصغار المزارعين والمستثمرين .

٢ – إطلاق الدلتا الجديدة أضخم مشروع استصلاح في المنطقة ، ويقع المشروع على الساحل الشمالي الغربي عند منطقة محور الضبعة، على مساحة تبلغ نحو ٢½ مليون فدان زراعي، ويستوعب الزيادة السكانية فى الدلتا والوادي ، ويعزز استراتيجية الدولة في مجال إنشاء مجتمعات زراعية جديدة بنظم إدارية حديثة ، ويتميز بموقعه الاستراتيجي بالقرب من الموانئ والمطارات، ومنها ميناء الإسكندرية والسخنة ودمياط ومطاري غرب القاهرة وبرج العرب ، ويرتبط بالطرق الرئيسة وشبكة عمران قائمة وجديدة، منها مدينة السادات ، وسفنكس ، والسادس من أكتوبر، ويحقق الأمن الغذائي لمصر والحد من استيراد السلع الاستراتيجية، ومواجهة متطلبات الزيادة السكانية للسلع الغذائية، ويعمل على إضافة ٣٠٪ مساحات زراعية جديدة من صافي أراضي الدلتا القديمة ، وتوفير أنشطة متعلقة بالزراعة مثل أنشطة الثروة الحيوانية والداجنة والتصنيع الزراعي ، والمشروع بكامله يقوم على استخدام نظم الري الحديثة ، ويضم مجتمعات صناعية تقوم على الإنتاج الزراعي، ويسهم فى توفير الآلاف من فرص العمل للشباب ، ويعمل على تعويض الفقد فى الأراضي الزراعية بسبب البناء الجائر،وكلف الرئيس بالانتهاء من المشروع خلال عامين فقط [١].

٣ – مشروع ١٠٠ ألف فدان صُوب زراعية والتى يعادل إنتاجها مليون فدان ، بالحمام، واللاهون بالفيوم، والعاشر من رمضان ، وأبي سلطان بالإسماعيلية، وقرية الأمل بالقنطرة شرق ، لبناء مجتمعات زراعية تنموية متكاملة .

---

(١) الهيئة العامة للاستعلامات بوابتك إلى مصر ـ وزير الزراعة يرصد أمام مجلس الشيوخ إنجازات الدولة فى القطاع ــ الأحد، ١٥ مايو ٢٠٢٢، الأهرام ٢٧ / ١٢ / ٢٠٢١ م

ويهدف المشروع إلى توفير غذاء صحي وآمن للمواطنين بجودة وإنتاجية عالية،وتوفير أكثر من ٣٠٠ ألف فرصة عمل للشباب من خريجي الجامعات من التخصصات المختلفة، وخريجي كليات الهندسة والزراعة.

٤ ــ لحماية الأراضي الزراعية من التعدي عليها ، وافق مجلس الوزراء في اجتماعه يوم الخميس الموافق ١٠ / ٣/ ٢٠٢٢ على مشروع قانون بتعديل بعض أحكام قانون الزراعة الصادر بالقانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦؛ حيث تنص التعديلات على أنه " يُعاقب كل من أقام أيّة مبانٍ أو منشآت في الأرض الزراعية، أو اتخذ أيّة إجراءات في شأن تقسيم هذه الأرض لإقامة مبان أو منشآت عليها أو شرع في ارتكاب أي من هذه الجرائم بالحبس مدة لا تقل عن سنتين ولا تزيد على خمس سنوات، وبغرامة لا تقل عن ٥٠٠ ألف جنيه، ولا تزيد على ١٠ ملايين جنيه، وتتعدد العقوبة بتعدد المخالفات".. (١).

٥ــــ **في مجال إنتاج التقاوي**: تم إنشاء ثلاجة لحفظ التقاوي واهتمت بمحصول القمح في المرتبة الأولي، كما تم إنشاء مبنى لحفظ الأصول الوراثية للأرز، وإنشاء مخزن لتقاوى الذرة ، وتم إنتاج سلالة حديثة من القطن، للحفاظ على الإنتاجية المصرية.

وتم إدخال حاصلات بستانية جديدة ، فتم إنتاج وإدخال الجوجوبا (٢) كنوع جديد لإنتاج الزيوت، واستنباط أنواع جديدة من الطماطم تتحمل الظروف البيئية المصرية، وتحسين إنتاجية الخرشوف المصري ، وتطوير إنتاجية اليقطين(٣)، والبرتقال المصري، بهدف زيادة المحاصيل البستانية ، وتحسين جودتها، وتم زراعة أكبر مزرعة للتمور في العالم بالوادي الجديد،وفي سبيل ذلك دعمت الدولة مشروع التنمية الريفية وتوفير شتلات النخيل ، وتقاوي البطاطس، والأسمدة والمخصبات.

٦ ــ **وفي مجال دعم المزارعين**: **تمت** مبادرات تمويلية غير مسبوقة من البنك المركزي لدعم المزراعين ودفع عجلة الإنتاج ، لتمويل المحاصيل الاستراتيجية بفائدة ميسرة ٥٪ وتتحمل الدولة عنها دعم بواقع ٧ ٪ .

---

(١) اليوم السابع : رئيس التحرير : أكرم القصاص ــ الخميس ١٠ مارس ٢٠٢٢ م .

(٢) الجوجوبا : الموطن الأصلي لنبات الجوجوبا أو الهوهوبا هو المناطق الساحلية في شمال المكسيك ويتميز الجوجوبا بتحمله لدرجة ملوحةعالية واحتوائه على نسبة ٥٠٪ من الزيوت بالإضافة إلى إمكانية استخدام أوراقه كعلف للحيوانات ./ الإنترنت.

(٣) اليقطين : كلّ شجر لا يقوم على ساق، كالبطِّيخ والقثّاء، وغلب إطلاقه على القَرْع، ويطلق الاسم أيضًا على ثمار ذلك الشّجر، وهي ثمار كبيرة لبيّة دائريّة ذات قشرة سميكة "يؤكل اليقطين مطبوخًا- {وَأَنْبَتْنَا عَلَيْهِ شَجَرَةً مِنْ يَقْطِينٍ}: المراد: القرع". / معجم اللغة العربية المعاصرة ج٣ ص١٨٤٠ .

٧ ــ في مجال التحول الرقمي: بدأت المراحل الأولى في مشروع تسجيل جميع الأراضي وبيانات المزارعين إلكترونيا على كارت الفلاح الذكي ، لضمان وصول الدعم إلى مستحقيه، وحصول الفلاح على مستلزمات إنتاجه ، والمساعدة على عدم التعدي على الأراضي الزراعية.

وتم عمل بنك معلومات عن الأراضي لتحديد الطريقة المثلى لإدارتها، ورفع كفاءة الأصول غير المستغلة ، وتم ميكنة خدمات الحجر الزراعي، وربط الموانئ المصرية وخدمات المعامل لتقديم الخدمات بشكل رقمي ، وإطلاق ٢٠ خدمة على بوابة مصر الرقمية .

٨ ــ شهد عام ٢٠١٦م تدشين "مبادرة القرية المنتجة"، وذلك بالتنسيق بين وزارتي الزراعة ووزارة التنمية المحلية، حيث تستهدف المبادرة توفير ٢٠٠ ألف فرصة عمل للشباب والمرأة في عامها الأول، بدعم المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر، وتعتمد المبادرة في الأساس على الاستفادة من الميزة النسبية لكل محافظة، وما تشتهر به من منتجات زراعية وحيوانية وداجنة، ودعم الصناعات القائمة عليها، وتحويل القرية المصرية من مستهلكة إلى قرية منتجة.

٩ ــ شهدت الصادرات الزراعية طفرة غير مسبوقة ،حيث تجاوزت ٥٫٦ مليون طن،عام ٢٠٢١ م، من خلال فتح العديد من الأسواق الزراعية لمصر في العديد من الدول على مستوى العالم، حيث تم فتح أسواق جديدة في دول أمريكا اللاتينية، والصين، وكندا، وتايوان، وكينيا، وتنزانيا ،وجنوب أفريقيا، وموريشيوس، وبعض دول الاتحاد الأوروبي، ١٥٠ دولة تستورد ٢٥٥ سلعة من الصادرات الزراعية المصرية.

ولتنمية الثروة الحيوانية لتحقيق الأمن الغذائي تم ما يلي :

١ــ تم تنمية الثروة الداجنة باستثمارات بلغت ١٠٠ مليار جنيه ، توفر ٣ ملايين فرصة عمل ، وتنتج مصر ١٫٤ مليار طائر، و ١٤ مليار بيضة سنويا، وحققت مصر اكتفاءً ذاتيًا من البيض والألبان، ومن الدواجن بنسبة ٩٦٪ .

وتم زيادة الطاقة الإنتاجية من لقاحات الدواجن من ١٢٠ مليون إلى ٢ مليار جرعة سنويًا .

٢ ــ تم تنمية الثروة الحيوانية : بتفعيل تشريع لمنع ذبح الإناث والبتلو، والبدء في تنفيذ مشروع البتلو ، وتم إنشاء محطة للإنتاج الحيواني وتصنيع الألبان بعدد رؤوس ٧٠٠٠ رأس ماشية، ومشروع المليون رأس ماشية ، ويهدف المشروع لسد الفجوة الغذائية والحفاظ على الثروة الحيوانية، والحد من ارتفاع الأسعار والوصول لمرحلة الاكتفاء الذاتي، وبدأ المشروع بتربية ٢٠٠ ألف رأس من الأبقار، منها ١٨٠ ألف رأس عجول تسمين، و٢٠ ألف رأس أبقار حلابة.

وتم الإكتفاء الذاتي من اللحوم بنسبة ٦٠٪ بفضل مشروع البتلو ، وتطوير إنتاج اللقاحات البيطرية، وتدعيم الدولة لبرامج تحصين الماشية ضد الأمراض المعدية، واستيراد سلالات بمواصفات ممتازة .

٣- **الاستزراع السمكي** : شهد مجال الاستزراع السمكي، مشروعات تنموية من أبرزها مشروع الاستزراع السمكي التابع للهيئة العامة لقناة السويس، ومشروع الاستزراع السمكي ببركة غليون بمحافظة كفر الشيخ، ومشروع الاستزراع

السمكي بشرق بورسعيد، وتم زيادة الإنتاج من الأسماك بنسبة ١٢٪، وتم الاكتفاء الذاتي من الثروة السمكية بنسبة ٩٠٪[١].

الفرع الثاني: المشروعات التنموية لتوفير المياه النظيفة.

يعد الحصول على مياه نظيفة وصحية من حقوق الإنسان الأساسية ، وشرطًا مسبقًا لازدهار المجتمعات المحلية،وهدفًا من أهداف التنمية المستدامة، للحاجة إليها في الشرب، والزراعة ، والصناعة ، والسياحة والملاحة النهرية وغيره ، ولتأمين احتياجات مصر المائية ، وتعظيم مواردها، حظي قطاع الموارد المائية باهتمام كبير ،وكأحد القطاعات المهمة تحقق فيه العديد من المشروعات التنموية، منها:

١ ــ حماية نهر النيل من التعديات، في ٥ يناير ٢٠١٥، وقع الرئيس عبدالفتاح السيسي وثيقة النيل، إيذانًا ببدء الحملة القومية لإنقاذ النيل، كتكليف رئاسي إلى أجهزة الدولة كافة لحماية نهر النيل من أشكال التعدي المختلفة، ومعاقبة المخالفين بما ينص عليه القانون، دون تهاون أو تراجع عن إزالة التعديات ، ونجحت جهود الدولة حتى الآن في إزالة ما يزيد على ٦٢ ألف حالة تعدٍ على جانبي النيل، كما تمت إزالة أكثر من ١٥٥ ألف حالة تعدٍ على المجاري المائية، من حوالي ٥٠٠ ألف مخالفة رصدتها أجهزة وزارة الري .

٢ ــ تم الانتهاء من تنفيذ ٢٧٩ مشروعٍ لمياه الشرب، بطاقة ١١ مليون م٣/ يوم، لخدمة أكثر من ٦٠ مليون نسمة، وجاري تنفيذ ٩٨ مشروعاً، بطاقة ٢.٣ مليون م٣/ يوم.

٣ ــ شرعت وزارة الري في تنفيذ المشروع القومي لتبطين الترع ضمن مبادرة حياة كريمة، وتنفذ الوزارة حاليًا ٥٥٥ عملية لتأهيل أطوال الترع موزعين على ٢٠ محافظة من الإسكندرية لأسوان ،ومع حلول ٥ يونيو ٢٠٢٢ ستنتهي الوزارة من تبطين ٧ آلاف كيلو من الترع كمرحلة أولى بما يضمن وصول المياه إلى نهاية الترع ، وبالتالي يسهم في تعظيم الاستفادة من الموارد المائية ،وعدالة توزيع المياه بين من يعملون في بداية الترعة ومن يعملون في نهايتها ، بالإضافة إلى تطوير المنشآت وشبكات الترع والمصارف.

وللحفاظ على موارد مصر المائية ، يتم إعادة إنشاء القناطر المنتشرة على طول نهر النيل، للتحكم في التصرفات المائية، لضمان الاستفادة من المياه ووصولها لمناطق الاحتياج الفعلية ، فضلا عن توليد طاقة كهربائية نظيفة، وتم افتتاح قناطر أسيوط الجديدة التي تعد أكبر مشروع مائي مقاوم للزلازل على نهر النيل بعد السد العالي ، حيث يسهم

---

(١) الهيئة العامة للاستعلامات بوابتك إلى مصر ـ وزير الزراعة يرصد أمام مجلس الشيوخ إنجازات الدولة فى القطاع ــ الأحد، ١٥ مايو ٢٠٢٢، عادل إسماعيل : أخبار اليوم ـ الأحد، ٣١ مارس ٢٠١٩ ــ تصريح لوزير الزراعة د. عز الدين أبوستيت ، أكرم القصاص : اليوم السابع : إنجازات وزارة الزراعة منذ ٣٠ يونيو ٢٠١٣الأحد، ١٣ يونيو ٢٠٢١ م ، الأهرام : أحمد حامد ١١ / ٦ / ٢٠٢١ م ، اليوم السابع : الخميس، ١٨ مارس ٢٠٢١ م ، المصري اليوم : الخميس ٣١ : ٧ / ٢٠١٤ م ، RT 1 / 2 / 2022 م .

المشروع في تحسين ري وزراعة مليون و ٦٥٠ ألف فدان.

وجاري العمل في قناطر ديروط الجديدة ، التي تهدف إلى تحسين أعمال الري لزمام ١.٥ مليون فدان.

بالإضافة إلى نشر الوعي بأهمية ترشيد استهلاك المياه.

٤ ــ إدارة مياه السيول للاستفادة منها كمورد إضافي للمياه، بما يخدم المنظومة المائية في مصر، في ظل تزايد الطلب على المياه يوما بعد يوم، وللحد من أخطار السيول التدميرية على المنشآت.

ففي منتصف نوفمبر ٢٠٢٠، أعلنت وزارة الري عن إنشاء ما يزيد على ٦٠٠ منشأ جديد، بين سدود إعاقة وحواجز توجيه، وقنوات تحويل، وبحيرات جبلية وصناعية، وخزانات أرضية، فضلا عن ١١٧ مخرًا للسيول بأطوال تبلغ ٣١١ كم، تستطيع استقبال واستيعاب مياه السيول الواردة إليها من الوديان، ونقلها بأمان إلى شبكة الترع والمصارف ونهر النيل ، ليصبح إجمالي منشآت الحماية من أخطار السيول نحو ١٠٧٠ منشأة.

٥ ــ وفي مجال تحلية المياه : تم التوسع في تنفيذ محطات التحلية بالمناطق الساحلية للاستفادة من جميع الموارد المائية المتاحة، وذلك من خلال ٧٦ محطة تحلية قائمة، بطاقة إجمالية ٨٣١.٦٩ ألف م٣/ يوم ، وجاري تنفيذ ١٤ محطة تحلية، بطاقة إجمالية ٤٧٦ ألف م٣/ يوم.

٦ ــ تم الانتهاء من تنفيذ ٥٤ مشروعًا لمعالجة الصرف الصحي ثنائية وثلاثية بالصعيد (١٧ محطة ثلاثية و٣٧ محطة ثنائية) لإعادة الاستخدام الآمن للمياه المُعالجة فى الأغراض المخصصة لذلك.

وفي ٢٢ أبريل ٢٠٢٠ م تم افتتاح محطة معالجة مياه مصرف المحسمة بسرابيوم شرق قناة السويس لإعادة استخدام مياه الصرف بالزراعة بطاقة مليون متر مكعب يومياً، وفي ٢٧ / ٩ / ٢٠٢١تم افتتاح محطة " بحر البقر " في سيناء ــ التي تعد الأكبر في العالم ـ لمعالجة مياه الصرف الصحي والزراعي ثلاثيًا ، وتصل الطاقة الإنتاجية للمحطة إلى ٦ ، ٥ ملايين متر مكعب يوميًا ، وتكفي لزراعة ٤٠٠ ألف فدان شرق القناة .

٧ ــ لحماية النيل من التلوث والتعديات، والاستمتاع بمنظر نهر النيل، ونشر ثقافة الجمال ، تم تطوير الواجهات المطلة على نهر النيل على مدى امتداده داخل مصر بطول ١١٨٨ مترًا في المسافة من كوبري قصر النيل وحتى كوبرى ١٥ مايو، ويجري حاليا العمل في المرحلة الثالثة، من ممشى أهل مصر في المسافة من كوبرى ١٥ مايو وحتى كوبري إمبابة بطول ١٦٠٠ متر [1] .

---

(١) الهيئة العامة للاستعلامات بوابتك إلى مصر ــ الأحد ١٤ / ١٠ / ٢٠١٨ م ، وكالة أنباء الشرق الأوسط: إنجازات الرئيس السيسي في مجال الموارد المائية.. مشروعات تنموية وتطوير شامل للقرى ٧ / ٦ / ٢٠٢١م تقرير: محمد حسين ، بوابة الأهرام : ٧ سنوات من الإنجازات في تطوير الموارد المائية وتحديث نظم الري وحماية نهر النيل ٢١ / ٧ / ٢٠٢١ م رئيس مجلس الادارة عبدالمحسن سلامة ، رئيس التحرير ماجد منير .

الفرع الثالث :
المشروعات التنموية في الطرق والمواصلات .

تعد الطرق والمواصلات شريان التنمية في أي بلد ، وفي كل عصر ، فالنمو والازدهار اللذان يتحققان في هذا القطاع يمتد تأثيرهما ليشمل جميع القطاعات الأخرى ـ الزراعية ،والصناعية ،والتجارية ـــ ، لذا بدأت مصر في ٦ أغسطس ٢٠١٤ م المشروع القومي للطرق والكباري الضخمة بمراحله الثلاث لإنجاز أكبر عدد من المشروعات، بإجمالى أطوال ٧٠٠٠ كم ، وبلغ إجمالى الأطوال المنفذة بالمرحلتين الأولى والثانية ٤٥٠٠ كيلو متر ، لربط المدن الجديدة الجاري إنشاؤها ببقية مناطق الدولة ، والقضاء على التكدس والازدحام والطرق المتهالكة ، والتنمية الشاملة، ومن المشروعات التي تمت ويتم تنفيذها ما يلي:

أولاً : في الطرق والكباري :

١ ـــ من الطرق التي تم إنشاؤها، طريق شبرا – بنها – بنها الحر بطول ٤٠ كم ، وطريق الفرافرة – عين دالة، القوس الشمالى من الطريق الدائرى الإقليمى (بلبيس – بنها – طريق إسكندرية الصحراوي) بطول ٩٠ كم.

وتم تطوير وتوسعة طريق وادى النطرون – العلمين بطول ١٣٥ كيلو متر، وازدواج طريق الصعيد – البحر الأحمر (سوهاج – سفاجا ،وطريق قنا – سفاجا) ، وتطوير طريق القاهرة – السويس فى المسافة من الطريق الدائري الإقليمي وحتى السويس بطول ٧٠ كم، وتحويله لطريق حر بدون تقاطعات مرورية .

وتعمل الدولة حاليا فى المرحلة الثالثة بطول ١٣٠٠ كيلو متر أخرى، ومخطط تنفيذ ١٢٠٠ كيلو متر أخرى فور الانتهاء من تنفيذ المرحلة الثالثة، لتصبح إجمالى أطوال شبكة الطرق السريعة والرئيسة ٣٠ألف كيلومتر بعدما كانت ٢٣ألف كلم فى يونيو ٢٠١٤م.

وتم الانتهاء من تطوير وصيانة ورفع كفاءة ٥٠٠٠ كيلومتر من شبكة الطرق الحالية ، ومن أهمها (طريق سوهاج / قنا الصحراوى الغربى، طريق المحلة / كفر الشيخ، طريق طنطا / كفرالشيخ، طريق طابا / نويبع، طريق الكافورى / برج العرب، طريق سيدى كرير / مطار برج العرب، وطريق بنها / المنصورة)،ولأن النقل هو أحد الركائز الأساسية للتنمية الشاملة ، فقد حظى ملف الطرق على اهتمام كبير من الدولة وبذلت فيه جهدًا عظيمًا.

٢ ـــ التخطيط لإنشاء ٢١ محوراً وكوبرى على النيل ، تم تنفيذ ١١ محورًا، منها محور تحيا مصر (محور روض الفرج)، بني مزار ، طما ، جرجا ، محور ٣٠ يونية ،طلخا ، بنها ، الخطاطبة ، وجارى العمل فى ٨ محاور أخرى ،(حلوان ـ عدلي منصور ـ سمالوط ـ قوص ـ كلابشة ـ ديروط ـ دراو ـ بديل خزان أسوان ،ومخطط البدء فى إنشاء ٦ محاور جديدة على النيل (شبراخيت ـ سمنود ـ عمروس ـ الفشن ـ منفلوط ـــ أبو تيج) ليصل إجمالي كباري ومحاور النيل ٥٩ بدلاً من ٣٨ محور وكوبرى قبل يونيو ٢٠١٤م.

٣ ـ تم تنفيذ ما يقرب من ٦٠٠ كوبرى ونفق أعلى مزلقانات السكك الحديدية وعند تقاطعات الطرق الرئيسة .

وتعد شبكة الطرق القومية الجديدة عصب الحياة فى مصر، لمساهمتها فى السيولة المرورية والتجارة الداخلية والخارجية، وربط المجتمعات العمرانية الجديدة ، بالإضافة إلى إنشاء مجتمعات عمرانية على طول تلك الطرق، وأيضًا تساعد على إيجاد فرص عمل فى شتى المجالات، وتقلل شبكات الطرق من استخدام الوقود ، والتلوث ، وقطع الغيار ، وتوفر العملة الصعبة، وكلما زادت أطوال شبكات الطرق فى دولة ، دل على قوة اقتصادها وتطورها.

ثانياً : النقل :

لأن النقل أحد الركائز الأساسية للتنمية الشاملة ، فقد حظى باهتمام كبير من الدولة المصرية ، وبذلت فيه جهدًا عظيمًا ، ومما يتم في هذا القطاع :

١ ـــ **جاري تطوير قطاع السكك الحديدية** طبقا لأحدث ما وصلت إليه التكنولوجيا في هذا المجال، ويشمل التطوير: التعاقد على توريد جرارات جديدة ، وتصنيع وتوريد عربات ركاب بأحدث المواصفات العالمية ، و**توريد عربات بضائع** أنواع مختلفة ، وتطوير المحطات ، وتطوير المزلقانات ، وتطوير نظم الإشارات ، وتطوير الورش .

٢ ـــ **جاري تطوير قطاع مترو الأنفاق، والقطار الكهربي**: تم التعاقد على تصنيع وتوريد قطارات مكيفة ، وتوريد وتركيب بوابات ،وتطوير نظم المراقبة والتأمين وتركيب سلالم متحركة ومصاعد كهربائية .

ويتقدم العمل في تنفيذ مشروع القطار الكهربائي LRT «السلام – العاشر من رمضان – العاصمة الإدارية الجديدة» بطول ١٠٣ كيلو مترات و١٩ محطة.

– واستكمال المرحلة الثالثة من الخط الثالث للمترو «العتبة – ناصر – ماسبيرو – صفاء حجازي - الكيت كات – محور روض الفرج – جامعة القاهرة» بطول ١٧٫٧ كم و١٥ محطة.

– وجاري إنشاء مشروعي مونوريل العاصمة الإدارية الجديدة بطول ٥٫٦ كيلومتر و٢٢ محطة، ومونوريل مدينة ٦ أكتوبر بطول ٤٢ كيلومتر و١٢ محطة.

– وجاري إنشاء مشروع الخط الرابع لمترو الأنفاق «٦ أكتوبر – الهرم – الجيزة - عمرو بن العاص – القاهرة الجديدة» بطول ٤٢ كم، والمعروف باسم الهرم أكتوبر .

– والقطار الكهربائي السريع «السخنة – العاصمة الإدارية – برج العرب – العلمين – مطروح» بطول ٦٦٠ كم وعدد ٢٠ محطة .

٣ ـــ **في قطاع النقل البحري**، تم تطوير الموانيء المصرية وتحويلها إلى موانيء لوجستية ، وتم تطوير وإنشاء ٦ موانى بحرية (مينائي شرق وغرب بورسعيد ، ميناء العريش ، ميناء العين السخنة ، ميناء الطور ، وميناء الأدبية)

٤ ـــ **في قطاع الموانئ البرية والجافة** تم إنشاء ميناء قسطل البرى أهم بوابة مصرية على إفريقيا ، وميناء أرقين البرى لزيادة التجارة بين مصر ودول حوض النيل ، وتم رفع كفاءة وتطوير ميناء طابا البرى، والتطوير الشامل لميناء السلوم البري ، ويتم تنفيذ إنشاء أول ميناء جاف بمصر بمدينة السادس من أكتوبر علي مساحة ١٠٠ فدان .

٥ ـــ في قطاع النقل النهري : يتقدم العمل في تنفيذ تطوير الطريق الملاحي القاهرة/ الإسكندرية (الرياح البحيري وترعة النوبارية) ، وتطوير الطريق الملاحي القاهرة/ أسوان ، وتطوير الطريق الملاحي القاهرة/ دمياط ، وتطوير الطريق الملاحي القاهرة/ الإسماعيلية (ترعة الإسماعيلية) .

٦ ـــ في النقل الجوي تم إنشاء وتطوير العديد من المطارات ، منها مطار العاصمة الإدارية الجديدة ، ومطار سفنكس الدولي بالجيزة ، ومطار المليز ـ البردويل ـ في وسط وشمال سيناء، ومطار سانت كاترين ،ومطار برنيس جنوب البحر الأحمر لتسهيل ربط القاهرة بمدن الجنوب خاصة مدينتي حلايب وشلاتين.

٧ ـ وتم إنشاء قناة جديدة موازية لقناة السويس القديمة بطول ٣٥ كليومتر، لتيسير حركة التجارة العالمية، وتم إنشاء خمسة أنفاق لربط سيناء بالوطن الأم ، نفقي الإسماعيلية اللذين يصلان إلى سيناء في مدة زمنية تتراوح بين ١٥ ـــ ٢٠ دقيقة ، ونفقي بورسعيد اللذين يربطان غرب مدن القناة بشرقها لتسهيل حركة التجارة في منطقة إقليم قناة السويس ، ونفق الشهيد أحمد حمدي (٢) بالسويس افتتح في الثاني والعشرين من أبريل ٢٠٢٠ م ، بالإضافة إلى نفق الشهيد أحمد حمدي الأول بالسويس[1].

الفرع الرابع : المشروعات التنموية في الكهرباء والطاقة .

إن الطاقة تعد الركيزة الأساسية لإحداث التنمية الشاملة في كافة المجتمعات، وشريان التنمية فى شتى مجالات الحياة الاقتصادية والاجتماعية، كما تعد مسألة حاسمة لاستعادة استقرار الاقتصاد الكلي، وتعزيز احتياطيات النقد الأجنبي، كما أن الطاقة تعد من أهم ركائز الأمن القومي المصري، حيث ترتبط خطط التنمية المستدامة الشاملة في جميع المجالات بِقُدرة الدولة على توفير موارد الطاقة اللازمة لتنفيذ هذه الخطط ، لذا حظي قطاع الكهرباء والطاقة بدعم من الرئيس عبدالفتاح السيسي الذي اعتبره بمثابة قضية أمن قومي ، فتم في ٧ سنوات إنجاز ما تستغرق دول أخرى عقودًا لتحقيقه، حيث تم إنشاء محطات جديدة لتوليد الكهرباء وتنويع مصادر إنتاجها، ونجح قطاع الكهرباء في تحويل عجز القدرات الكهربائية من ٦ آلاف ميجاوات في عام ٢٠١٤ إلى فائض بلغ ١٣ ألف ميجاوات في ٢٠٢٠، وذلك بعد إضافة

---

(١) الهيئة العامة للاستعلامات بوابتك إلى مصر : أهم إنجازات وزارة النقل خلال ٦ سنوات سابقة ـ الأربعاء ١٠ / يونيو ٢٠٢٠ ـ المصدر الصفحة الرسمية لرئيس مجلس الوزراء ، الصفحة الرسمية لوزارة النقل والمواصلات ٢٨ / ١٠ / ٢٠٢١ ، ٤ / ١١/ ٢٠١٠ ، ١٦ / ١١/ ٢٠٢١ ، ٣٠ / ١١/ ٢٠٢١ ،٥ / ١٢ / ٢٠٢١، ٢٥ / ١٢/ ٢٠٢١ ، ١٣ / ١/ ٢٠٢٢ ، ١٦ / ٤ / ٢٠٢٢ م أخبار اليوم ـ الثلاثاء ٩ يونيو ٢٠٢٠ م ، اليوم السابع : إنجازات ٧ سنوات فى قطاع الطرق بـ٣١٣ مليار جنيه ـــ الأحد، ١٣ يونيو ٢٠٢١ م ،الوطن : رئيس التحرير محمود مسلم : إنجازات وزارة النقل في ٧ سنوات. من ٢٠١٤ حتى ٢٠٢١م .

نحو ٢٨ ألف ميجاوات من القدرات الكهربائية، وأصبحت مصر الآن أكبر مصدر للطاقة ، ومن أبرز المشاريع التنموية للحفاظ على موارد الطاقة ، وتعظيم الاستفادة منها :

١ ـــ تم تنفيذ ٤٨ مشروعًا لإنتاج الكهرباء من المصادر التقليدية ، أبرزها ٣ محطات عملاقة تعمل بأعلى كفاءة وأحدث التكنولوجيا بإجمالى ١٤٤٠٠ ميجاوات فى العاصمة الإدارية ، وبنى سويف، والبرلس بكفر الشيخ .

٢ ـ تم وضع خطة شاملة لتطوير شبكات نقل وتوزيع الكهرباء من خلال ٣٧٥ مشروعٍ لنقل الكهرباء، تم ويجري تنفيذها ، لضمان استقرار واستمرار التغذية الكهربائية، بالإضافة إلى إحلال الخطوط الهوائية بكابلات أرضية، وتطوير واستكمال المعامل والبحوث بهيئة الطاقة الذرية لاستكشاف واستخلاص الخامات النووية، وإقامة المحطة النووية بالضبعة للأغراض السلمية وتوليد الكهرباء.

٣ ـــ أولت وزارة الكهرباء اهتمامًا كبيرًا بمشروعات إنتاج الكهرباء من المصادر المتجددة (الرياح/ الطاقة الشمسية/ الطاقة المائية)، ومن أهم المشاريع :

أ ـــ محطات إنتاج الكهرباء من الرياح في جبل الزيت بمحافظة البحر الأحمر ، ويعد أكبر مزرعة لإنتاج الكهرباء من الرياح بالشرق الأوسط من حيث المساحة والقدرة وعدد التوربينات ، كما تم تنفيذ محطة محولات خليج السويس جهد ٢٢٠ / ٥٠٠ ك .ف ، سعة ٥٠٠ ميجا فولت أمبير ، وذلك لاستيعاب الطاقة الكهربية المنتجة من محطة رياح جبل الزيت ، ومحطة رياح رأس غارب بمنطقة خليج السويس، كما تم تنفيذ محطة المحولات الخاصة بها تحتوي على ٣ محولات رئيسة بقدرة ١٠٠ ميجا فولت أمبير .

ب ـ تم إنشاء مجمع إنتاج الكهرباء من الطاقة الشمسية "بنبان" بأسوان ، الذي يعد أحد أكبر وأفضل مشروعات الطاقة المتجددة تميزًا على مستوى العالم ، وبه أصبحت جمهورية مصر العربية هي عاصمة الطاقة الشمسية ، حيث تبلغ القدرة الإنتاجية ١٤٥٦ ميجاوات .

ج ـــ تم إنشاء محطة إنتاج كهرباء كهرومائية بقناطر أسيوط ، لإنتاج الكهرباء من المياه.

وتهدف هيئة الطاقة المتجددة التوسع في مشروعات توليد الكهرباء من الشمس والرياح لتلبية احتياجات المواطنين المستقبلية وفقًا لاستراتيجية الحكومة وخطة وزارة الكهرباء والطاقة المتجددة.

وبحلول عام ٢٠٢٢ م وصلت نسبة مشاركة الطاقات المتجددة فى مصر إلى ٢٠٪ ، ومن المتوقع أن تصل النسبة إلى ٤٢٪ حتى عام ٢٠٣٥ م ، وتم تخصيص أكثر من ٧٦٠٠ كيلومتر مربع من الأراضي غير المستغلة لمشروعات الطاقة الجديدة والمتجددة.

٤ ـ ووفقا لخطة مصر للتحول إلى مركز إقليمي لتبادل الطاقة فى ضوء الموقع الجغرافى المتميز الذى تحظى به عند ملتقى الثلاث قارات (أفريقيا ـ أسيا ـ أوروبا) لتحقيق التنمية الاقتصادية وتأمين الطاقة ، بدأت مصر في الربط الكهربائي مع دول

الجوار شرقًا (مع الأردن) وغربًا (مع ليبيا)، وجنوبًا (مع السودان) ويجرى العمل حاليًا على دراسة رفع قدرات الربط الكهربائى مع دول المشرق والمغرب العربى ، بالإضافة إلى مشروع الربط الجاري تنفيذه مع المملكة العربية السعودية لتبادل الطاقة الكهربائية فى أوقات الذروة المختلفة بالبلدين، وخطة تصدير الطاقة الكهربائية إلى العراق، عبر خط الربط مع الأردن.

وتعمل القيادة المصرية على مشروع الربط بين مصر وقبرص واليونان والذي يسهم في الربط بين أفريقيا وأوروبا بتبادل قدرات تصل إلى ٣٠٠٠ ميجاوات ، ومن خلاله ستكون مصر جسرًا للطاقة بين أفريقيا وأوروبا.

وتتمثل الفائدة الأساسية لربط عدة شبكات كهربائية في تقليل القدرة الاحتياطية المركبة في كل شبكة، وبالتالي إلى تخفيض الاستثمارات الرأسمالية اللازمة لتلبية الطلب على القدرة دون المساس بدرجة الأمان والاعتمادية في الشبكات المرتبطة، والاستفادة من الموارد الطبيعية للدول العربية في إنتاج الكهرباء ، وإقامة محطات التوليد في المواقع الأكثر جدوى من الناحية الاقتصادية نتيجة لتوافر وقود رخيص فائض صعب التصدير أو صعب التخزين في إحدى الدول المرتبطة، وإلى التقليل من تلوث البيئة ، تمهيدًا لإنشاء سوق مشتركة للكهرباء .

٥ ـــ **وللحد من التأثيرات البيئية لمحطات توليد الكهرباء ،قامت وزارة الكهرباء** بربط ٢٠ محطة من محطات توليد الكهرباء بوحدات رصد الانبعاثات التى تقوم بمتابعة ورصد الانبعاثات لحظيًا من خلال أنظمة التشغيل بمحطات التوليد (CEMS)

وتقوم هذه المنظومة بالمراقبة المستمرة لانبعاثات) النيتروجين ، الكربون ، أكاسيد الكبريت (والعمل على استقرارها والحفاظ على مستوياتها في الحدود الآمنة للحفاظ على البيئة المحيطة لمحطات التوليد ، وانخفاض معدل استهلاك الوقود في عام ٢٠١٩/ ٢٠٢٠ عن عام ٢٠١٤/ ٢٠١٥ بنسبة ١٣٫٦ ٪،وانخفاض انبعاثات ثاني أكسيد الكربون في عام ٢٠١٩/ ٢٠٢٠ عن عام ٢٠١٤/ ٢٠١٥ بنسبة ٢٠٫٣٪ .

٦ ـ تستعد مصر لدخول عصر إنتاج الهيدروجين الأخضر من الطاقة المتجددة بدون انبعاثات ملوثة للبيئة،بالشراكة مع شركة سكاتك النرويجية التي تنفذ حاليًا مشروعا لإنتاج ١٠٠ ميجا وات من الهيدروجين وتحويله إلى الأمونيا، وبدء الإنتاج فى أكتوبر من عام ٢٠٢٢ قبل استضافة مصر لمؤتمر الأمم المتحدة للتغير المناخى Cop27 بمدينة شرم الشيخ، ليكون أول تطبيق عملى على أرض الواقع وأكبر مشروع للطاقة فى العالم، يضع مصر فى مكانة دولية رائدة فى مجال الاستثمار فى الطاقة الخضراء النظيفة. كون الطاقة المتجددة والهيدروجين لا ينتجان أي كربون، لنعود إلى صفر كربون.

ويستخدم الهيدروجين الأخضر كوقود مباشر لتشغيل محطات الكهرباء والسيارات والقطارات والمصانع وتخطط مصر لتنفيذ ٨ مشاريع لإنتاج الهيدروجين الأخضر والأزرق، من ٢٨ مشروعًا مخطط تنفيذها فى المنطقة العربية.. الفحم ينتج ١٠٠٪ عوادم كربونية ،والوقود الأحفورى ينتج ٧٠٪ ،والغاز ٢٠٪ ، والطاقة المتجددة والهيدروجين لا ينتجان أي عوادم .

فمصر من الدول الواعدة فى إنتاج الهيدروجين وجلب الاستثمارات ؛ لأن إنتاجه يتم من الطاقة المتجددة المتوفرة على مدار الساعة بمصر سواء من الشمس أو من الرياح.

٧ ــ وحول خطة الدولة لتحويل مصر إلى مجتمع رقمي وتحويل العدادات التقليدية لعددات مسبوقة الدفع ، تم إطلاق منصة الإلكترونية موحدة بقطاع الكهرباء تقدم ١٧ خدمة متنوعة سيتم تفعيلها تباعًا ، حيث تم حتى الآن تفعيل خدمة التحول من المحاسبة لاستهلاكات الكهرباء بنظام الممارسة إلى عدادات كودية ،وجاري العمل الآن لتفعيل باقي الخدمات خلال الفترة المقبلة [١].

الفرع الخامس :
المشروعات التنموية في قطاع الصناعة .

تولي القيادة المصرية قطاع الصناعة اهتمامًا كبيرًا وتعمل على تطويره باعتباره رافدًا رئيسًا من روافد التنمية الاقتصادية وتحقيق الاكتفاء الذاتي والازدهار الاقتصادي، وأحد أهم الدعائم لتحقيق الاستقرار الاجتماعى من خلال توفير فرص العمل، وتشغيل الشباب، وزيادة دخل المواطنين، وتحسين مستوى معيشتهم، وتوفير المنتجات المصنعة محليًا بأسعار مناسبة للمواطنين ،وتقليص الاستيراد ، وزيادة الصادرات ،وهذا الاهتمام كان له أكبر الأثر فى تحقيق تطورات نوعية فى قطاع الصناعة المصرية سواء على مستوى التشريعات الجاذبة للاستثمار الصناعي وخلق البيئة المناسبة له، أو الاستثمارات الجديدة والتوسعات الأفقية والرأسية فى المدن والمناطق الصناعية ؛ للاستفادة من الثروات التي تتمتع بها مصر من مواد خام، ،وطاقة ، ومياه ، وطرق ومواصلات، وأيدٍ عاملة، ومن أبرز المشاريع التنموية التي تمت لتوطين الصناعة ونقل التكنولوجيا الحديثة ، وتحقيق الاكتفاء الذاتى فى العديد من مدخلات الإنتاج، لتحقيق تنمية اقتصادية مستدامة ما يلي :

١ ــ إقامة سبعة عشر مجمعًا صناعيًا بـ١٥ محافظة على مستوى الجمهورية ، بإجمالي وحدات صناعية يبلغ عددها ٥٠٤٦ وحدة، توفر نحو ٤٨ الف فرصة عمل مباشرة، وقد تم الانتهاء من إنشاء وتخصيص ٤ مجمعات صناعية بنسبة ١٠٠٪ وبدأت المصانع العمل بها فعليًا، وهي:

المجمع الصناعي بمدينة السادات بالمنوفية: يستهدف الأنشطة الإنتاجية في الصناعات الدوائية، والهندسية، والغذائية، و**المجمع الصناعي بمحافظة بورسعيد (جنوب الرسوة)**: يستهدف أنشطة إنتاجية متنوعة من بينها الصناعات

---

(١) الهيئة العامة للاستعلامات بوابتك إلى مصر ـ الطاقة ــ الخميس ٢/ ٨ / ٢٠١٨ م ،الصفحة الرسمية لرئاسة مجلس الوزراء المصري ٣١ / ٥/ ٢٠٢٠ ، الصفحة الرسمية لوزارة الكهرباء والطاقة المتجددة ـ إنجازات علم ٢٠١٨/ ٢٠١٩ م ، إنجازات عام ٢٠٢٠ / ٢٠٢١ م ــ الكهرباء: استراتجية ٢٠٣٠ هدفها جعل مصر في مصاف الدول المتقدمة ، موقع وزارة الكهرباء والطاقة المتجددة : التاريخ : ٢٧ / ٦ / ٢٠٢١ ، ،بوابة أخبار اليوم : الثلاثاء، ٠٨ يونيو ٢٠٢١ م كتبت : ــ حنان الصاوي : ٧سنوات فى عهد السيسي .. إنجازات عالمية للكهرباء والطاقة ــ ، بوابة اليوم السابع : رئيس التحرير أكرم القصاص ـ التنمية فى مصر .. دراسة تكشف إنجازات الدولة فى قطاع الكهرباء الاثنين، ١٨ أكتوبر ٢٠٢١، الاثنين ٢٢ نوفمبر ٢٠٢١ م ــ وزير الكهرباء لـ «الشروق»: : الأربعاء ٢٩ ديسمبر ٢٠٢١ .م تحقيق: مجدي أبو الفتوح ٤٢٪ نسبة الطاقة المتجددة فى استراتيجية الطاقة ٢٠٣٥ .

الكيماوية، والهندسية، والغذائية، والغزل والنسيج، و**المجمع الصناعي بمدينة بدر بالقاهرة**: يستهدف الأنشطة الإنتاجية في الصناعات الغذائية والهندسية والكيماوية، و**المجمع الصناعي بمرغم ١ بالإسكندرية**: مخصص للصناعات البلاستيكية.

واستكمالًا لخطة إنشاء المجمعات الصناعية قامت وزارة الصناعة خلال شهر أكتوبر من عام ٢٠٢٠ بطرح عدد ٧ مجمعات، بإجمالي عدد وحدات بلغ ١٦٥٧ وحدة بمحافظات الإسكندرية ، والبحر الأحمر، والغربية ، وبني سويف ،والمنيا ،وسوهاج، والأقصر وذلك بمساحات تتراوح ما بين ٤٨ متر الى ٧٩٢ متر وفقًا لنوع الأنشطة المستهدفة، وذلك على النحو التالي:

مجمع مرغم ٢ بالإسكندرية: مخصص للصناعات البلاستيكية، ومجمع الغردقة بالبحر الأحمر: يستهدف أنشطة الصناعات الغذائية، والهندسية، والكيماوية، ومواد البناء الديكورية، والمجمع الصناعي بالمطاهرة بالمنيا: مخصص في الصناعات الغذائية، والهندسية، والكيماوية ، والمجمع الصناعي ببياض العرب ببني سويف: ويستهدف الصناعات الهندسية، والغذائية، والكيماوية، والمجمع الصناعي بالبغدادي بالأقصر: ويستهدف الصناعات الغذائية، والهندسية، والكيماوية، ومواد البناء، والمجمع الصناعي بالمحلة الكبرى بالغربية:ويستهدف صناعات المفروشات والملابس الجاهزة، والكيماوية، والهندسية، والمجمع الصناعي بغرب جرجا بسوهاج: ويستهدف الصناعات الغذائية، والهندسية ، والكيماوية.

ويجري حاليًا الانتهاء من إنشاء عدد ٦ مجمعات صناعية بمحافظات (أسيوط – أسوان – البحيرة – قنا – الفيوم) بإجمالي عدد وحدات تبلغ نحو ٢٥٥٦ وحدة صناعية تستهدف الصناعات (الكيماوية ،والهندسية ،والغذائية ، والطباعة والتغليف، والأثاث).

٢ ـــ تم إنشاء ٣ مدن صناعية جديدة شملت مدينة الجلود بالروبيكي على مساحة ٥٠٦ فدان (تم الانتهاء من المرحلة الأولى) ، ومدينة الأثاث بدمياط الجديدة على مساحة ٣٣١ فدان (تم افتتاحها) ،وكذا تم افتتاح مدينة الدواء بمنطقة الخانكة على مساحة ١٨٠ ألف متر مربع ، بالإضافة الى افتتاح المرحلة الأولى من مجمع صناعات الغزل والنسيج بمنطقة الروبيكي على مساحة ٤٣٠ فدان.

٣ ـ تم منح موافقات وتراخيص لإنشاء مصانع جديدة ، وتوسعات بمصانع قائمة بلغ إجماليها ١٧ ألف و١٤٠ منشأة صناعية ، تتيح ١٤٠ ألف فرصة عمل ،وذلك خلال الفترة من يونيو ٢٠١٤ م وحتى صدور قانون ١٥ لسنة ٢٠١٧ م والخاص بتيسير إجراءات منح التراخيص، وقد شملت الموافقات كافة محافظات الجمهورية ، وذلك فى عدد من الأنشطة ومنها الصناعات الهندسية، والإلكترونية، والكهربائية ، والغذائية ،والمشروبات ، ومواد البناء ،وخزف وصيني ،وحراريات وغزل ونسيج وملابس ، وجلود ، وصناعات تحويلية ،وكيماويات.

وقامت الهيئة بمنح ٤٨ ألف و٩٨٩ رخصة تشغيل و٥٢٤٥ رخصة بناء و٤٠ ألف و٧٤ شهادة سجل صناعي ،وذلك منذ صدور قانون تيسير إجراءات منح التراخيص في يونيو ٢٠١٧ م وحتى نهاية أبريل ٢٠٢١م .

٤ ــ في مجال التكنولوجيا والابتكار: تم تنفيذ عدد من المشروعات والأنشطة في مجال تشجيع رواد الأعمال المبتكرين تشمل: مشروع إدارة المخلفات الصناعية ، ومشروع رفع كفاءة رواد الأعمال في مجال الصناعات الخضراء ، ومشروع إعادة استخدام مخلفات الملابس والهادر من الأقمشة، ودعم ابتكار العلامة المصرية، فضلًا عن دعم علامة تجارية جديدة (كنداكا) لمنتجات نسجية من عوادم الأكياس البلاستيكية وحقائب ومحافظ سيدات ،وإشراك رواد الأعمال المبتكرين الذين تولت المراكز التكنولوجية مساعدتهم بالمعارض المتخصصة.

وتم تنفيذ أكثر من ٤٥ مشروعًا لدعم الصناعة الوطنية في مجالات نقل التكنولوجيا الصديقة للبيئة ، وإدارة المخلفات الصناعية، وتقديم الحلول البيئية المبتكرة ،ونقل وتسويق التكنولوجيا ودعم الابتكار ،وتعميق التصنيع المحلي للأجهزة المنزلية، وتطوير قطاع الأثاث ،وتعقيم النباتات الطبية العطرية، وتطوير قطاع دباغة الجلود ،وتطوير صناعة البلاستيك ،وصناعة المنسوجات ،وتعميق التصنيع المحلى لتكنولوجيات الطاقة المتجددة .

وللمحافظة على البيئة قامت وزارة الصناعة بالآتي :

أ. تطوير المجمعات الصناعية،وتوقيع بروتوكول تعاون بين جهاز شئون البيئة والهيئة العامة للتنمية الصناعية لتنظيم عمل الجهتين في التفتيش على المنشآت الصناعية، والتوافق على "إصدار موافقات بيئية طبقا للمراجعات البيئية السنوية".

ب ـ تشكيل لجنة للمرور على محطات الصرف ووحدات المعالجة للصرف الصناعي والصحي بناءً على قرار رئيس الوزراء رقم (١٠١٠) لسنة ٢٠٢٠م ، وتم الانتهاء من معاينة جميع محطات الصرف الصناعي والصحي بالجمهورية على ٣ مراحل ،وإعداد تقارير بتلك المراحل وموقف المحطات الحالية والخطوات التصحيحية والاستثمارات المطلوبة.

ج ــ إعداد استراتيجية وطنية للمخلفات الخطرة على مستوى الدولة.

د ــ استخدامات الوقود البديل من المخلفات RDF بمصانع الأسمنت بجانب استخدام الفحم، والتنسيق مع وزارة البيئة ومصنعي الأسمنت واتحاد الصناعات المصرية والتوصل لآلية تنفيذية .

وتظهر جهود جهاز التمثيل التجاري لتعزيز التجارة الخارجية فيما يلي :

١ــــ إبرام تعاقدات تصديرية في قطاعات الصناعات الغذائية والحاصلات الزراعية، والكيماويات والأسمدة، ومواد البناء، والملابس والمنسوجات، والسلع الهندسية، والنباتات الطبية والعطرية، والمنتجات التراثية في أسواق الدول إشراف المكاتب.

٢ــــ الترويج للفرص الاستثمارية بأهم المشروعات القومية ومنها المشروعات الصناعية بمنطقة قناة السويس ، ومشروع المثلث الذهبي ،ومشروعات العاصمة الإدارية، ومشروعات تطوير منظومة النقل ،ومشروعات تطوير منظومة إنتاج وتوزيع الكهرباء ، ومشروعات الطاقة المتجددة،ومشروعات الاستزراع السمكي ،والزراعات المحمية.

٣ــــ توفير معلومات تسويقية للشركات المصرية حول معدلات وطبيعة الطلب بالأسواق الخارجية.

٤ــــ تفعيل الاتفاقيات التجارية الحرة بين مصر والتكتلات الاقتصادية .

٥ ــ شهدت مؤشرات التجارة الخارجية لمصر تحسنًا ملحوظًا خاصة فيما يتعلق بزيادة معدلات التصدير وتراجع الواردات، فقد بلغ إجمالي الصادرات السلعية المصرية فى عام ٢٠١٥ حوالى ١٨٫٦ مليار دولار، ارتفعت مع نهاية عام ٢٠٢١م لتصل إلى ٣١ مليار دولار، بينما شهدت الواردات السلعية المصرية من دول العالم تراجعًا ملحوظًا حيث؛ بلغت فى عام ٢٠١٥ حوالى ٧٢ مليار دولار مقابل ٦١ مليار دولار في عام ٢٠٢١ م، وقد أسهمت هذه المؤشرات الإيجابية فى إصلاح الخلل فى الميزان التجاري لمصر مع دول العالم والذي بلغ فى نهاية عام ٢٠٢١ حوالي ٣٠ مليار دولار مقارنة بـ٥٣٫٤ مليار دولار فى عام ٢٠١٤م.

وقد أسهم القطاع الصناعي بحوالي ١٧٫١٪ من الناتج المحلي الإجمالي وكذا بنسبة ٢٨٫٢٪ من إجمالي العمالة المصرية (١).

الفرع السادس : المشروعات التنموية في قطاع البترول والثروة المعدنية .

يعد قطاع البترول والثروة المعدنية قاطرة النمو للدولة المصرية، فقد أسهم عام ٢٠١٨/ ٢٠١٩ بنسبة ٢٧٪ من الناتج المحلى الإجمالى للدولة، وتمكن فى العام المالي التالي من المساهمة بحوالي ٢٤٪ من الناتج المحلي الإجمالي ، وتعمل الدولة المصرية على تطوير وتحديث قطاع البترول ليواكب متطلبات العصر ، والوفاء باحتياجات السوق المحلي من المنتجات البترولية والبتروكيماوية والثروات المعدنية ،وتحقيق معدلات النمو المستهدفة للاقتصاد القومي، من خلال التوسع في أنشطة البحث والاستكشاف وتنويع المصادر، والعمل على تعديل مزيج الطاقة ، وتحقيق أعلى قيمة مضافة من الثروات الطبيعية، وتحويل مصر لمركز إقليمي لتداول وتجارة الغاز والبترول، والحفاظ على معايير البيئة والتنمية المستدامة.

ومن المشاريع التنموية التي تمت في هذا القطاع ، لتحقيق أهداف رؤية مصر ٢٠٣٠، والتي تتمثل في ضمان أمن الطاقة ، وزيادة مساهمة قطاع الطاقة في الناتج المحلي الإجمالي، وتعزيز الإدارة الرشيدة والمستدامة للقطاع، وخفض كثافة استهلاك الطاقة ، والحد من الأثر البيئي للانبعاثات ما يلي:

١ ــ طرح مزايدات عالمية للبحث عن البترول والغاز، وتم توقيع ٩٨ اتفاقية جديدة مع الشركات العالمية خلال الفترة من يوليه٢٠١٤ حتى أبريل٢٠٢١ ، وتم توقيع ٩٤ عقد تنمية لاكتشافات بترولية جديدة، وتم تحقيق ٣٥١ اكتشافٍ

---

(١) الصفحة الرسمية لوزارة التجارة والصناعة ــ الرئيس السيسى و٧ سنوات من الإنجازات فى قطاعي الصناعة والتجارة الخارجية 9 يونيو ٢٠٢١ - الفئة : عام ، المركز الإعلامي لمجلس الوزراء ــ الرئيس السيسى خلال ٧ سنوات في مجال القطاع الصناعي ــ الأربعاء ٩ / يونيو ٢٠٢١ م ، الوطن : الرئيس السيسي و٧ سنوات من الإنجازات في الصناعة والتجارة الخارجية ـ الأربعاء ٩ / يونيو ٢٠٢١ ، بوابة أخبار اليوم : وائل المزيكي : الأربعاء ٩ يونيو ، ياسر عبد الخالق : الخميس، ١٠ يونيو ٢٠٢١ - : ٧ سنوات من الإنجازات في مجال الصناعة، الدستور :رئيس مجلسى الإدارة والتحرير / د. محمد الباز ـ رئيس التحرير / وائل لطفى : إنجازات وزارة التجارة والصناعة في مجال الاعتماد خلال ٧ سنوات : الجمعة ١٨/ يونيو/ ٢٠٢١ ، مبتدا : أيمن مكي : من إنجازات ٢٠٢١.. الصناعة الوطنية تقود قاطرة التنمية فى مصر ـ ٢٦ / ١٢/ ٢٠٢١ م .

بترولي جديدٍ ، بواقع ٢٤١ للزيت الخام، ١١٠ للغاز ، أضافت احتياطيات بترولية حوالى ٤٠٠ مليون برميل زيت ومتكثفات، و ٣٨ تريليون قدم مكعب غاز طبيعى.

٢ ــ توسعت الدولة في كافة الأنشطة البترولية والبنية التحتية لقطاع البترول والغاز فزادت القدرات الإنتاجية من الغاز لأكثر من ٧ مليار قدم مكعب يوميًا حاليًا، وتحويل معدل نمو قطاع الغاز خلال الأعوام السابقة من سالب ١١٪ إلى موجب ٢٥٪ عام ٢٠١٨/ ٢٠١٩، مما مكنه من تحقيق الاكتفاء الذاتي للبلاد من الغاز واستئناف التصدير.

وتم تنفيذ ٤٥ مشروعًا لتنمية حقول إنتاج الغاز الطبيعى والزيت الخام ، بواقع ٢٩ مشروعًا لتنمية حقول الغاز، و ١٦ مشروعًا للزيت الخام ،وكان من أهم مشروعات تنمية الحقول المكتشفة بالنسبة لإنتاج الغاز الطبيعى " تنمية حقل ظهر - تنمية حقل نورس - تنمية حقل أتول بشمال دمياط - تنمية حقول شمال الإسكندرية وغرب دلتا النيل ، وبالنسبة لإنتاج الزيت الخام " مشروع إعادة الإنتاج من حقل هلال البحري بخليج السويس ، تنمية حقل مذهل بشركة بتروزنيمة".

ونتيجة لتنمية الحقول المكتشفة تحقق أعلى معدل إنتاج للثروة البترولية (زيت خام وغاز ومتكثفات) في تاريخ مصر في أغسطس عام ٢٠١٩م حيث بلغ حوالي ٩ر١ مليون برميل مكافئ يوميًا .

وتم توصيل الغاز لحوالي ١ر٦ مليون وحدة سكنية بما يمثل حوالى ٤٩٪ من إجمالي عدد الوحدات التى تم توصيل الغاز الطبيعي لها منذ بدء نشاط توصيل الغاز في مصر عام ١٩٨١ (وذلك على مدار ٤٠ عام) والبالغة حوالى ٤ر١٢ مليون وحدة سكنية.

٣ ــ البنزين والســـــولار .. زيادة في الإنتاج وتراجع في الاستهلاك ، أحدث تطوير مصافي التكرير وزيادة طاقتها الإنتاجية، واستثمار سياسة الإصلاح الاقتصادي للدولة وترشيد دعم المحروقات ،وزيادة الإنتاج المحلي من الغاز الطبيعي انخفاضًا في استهلاك الوقود من السولار والبنزين ٨٠ ' فقد انخفض استهلاك السولار من ٣ر١٤ مليون طن عام ٢٠١٦/ ٢٠١٧ إلى حوالى ٢ر١٢ مليون طن عام ٢٠/ ٢٠٢١ بانخفاض حوالي ١٤٪ ، وشهدت ذات الفترة انخفاض استهلاك البنزين ٨٠ من ٩ر٣ مليون طن إلى ٣ مليون طن بانخفاض حوالي ٢٣٪ .

وزاد المتوسط الشهرى لمبيعات الغاز الطبيعي المضغوط للسيارات من حوالي ٣٠ مليون متر مكعب في السنة عام ٢٠١٦/ ٢٠١٧ إلى حوالي ٦٢ مليون متر مكعب العام المالي ٢٠٢٠ / ٢٠٢١، وذلك نتيجة لتحويل المركبات المستهلكة للوقود السائل (بنزين وسولار) إلى الغاز الطبيعي المضغوط ، حيث بلغ إجمالي عدد السيارات المحولة منذ بدء النشاط حتى الآن حوالى ٣٦٨ ألف سيارة ، ومن المستهدف إضافة حوالي ٤٠٠ ألف سيارة على مدار ٣ سنوات.

٤ ــ مشروعات البتروكيماويات والتكرير :

أ ــ شهدت صناعة البتروكيماويات تقدما كبيراً خلال السنوات السبع الأخيرة ، حيث تم تشغيل أكبر مشروعين فى مجال صناعة البتروكيماويات ، وساهما بإنتاجهما في إضافة ما يزيد عن ٤٠٪ من الطاقة الإنتاجية للبتروكيماويات قبل تشغيلهما، وهما مشروعي موبكو بدمياط ، وإيثيدكو بالإسكندرية .

ويجرى حاليًا تنفيذ ٣ مشروعات صناعية جديدة للبتروكيماويات هي:

- مجمع البحر الأحمر للتكرير والبتروكيماويات بالمنطقة الاقتصادية بقناة السويس، بالمنطقة الصناعية بالعين السخنة.
- مشروع إنشاء الألواح الخشبية متوسطة الكثافة والغراء (MDF) بالبحيرة.
- مشروع إنتاج مشتقات الميثانول بدمياط.

ب ــ تكرير وتصنيع البترول:

تم تشغيل عدد ٧ مشروعات جديدة بمصافى التكرير ومجمعات تصنيع البترول لزيادة كميات السولار والبوتاجاز والبنزين لتغطية احتياجات البلاد وتقليل الاستيراد ومن أهمها ٣ مشروعات كبرى هي:

توسعات مصفاة أنربك بالإسكندرية، ومصفاة الشركة المصرية للتكرير بمسطرد، وتوسعات مصفاة شركة أسيوط لتكرير البترول، ويجري حاليًا تنفيذ عدد من المشروعات بهدف تحقيق الاكتفاء الذاتي من المنتجات البترولية (سولار وبنزين) خلال العام الميلادى ٢٠٢٣م.

٥ ــ مشروعات تطوير البنية الأساسية:

تم الانتهاء من تنفيذ وتشغيل ١٦ خطًا لنقل الزيت الخام والمنتجات البترولية بالإضافة إلى إحلال وتجديد ٢١ خطًا وقد بلغت إجمالي الأطوال حوالي ١٣٣٢ كم، وتم الانتهاء من تنفيذ وتشغيل عدد من خطوط الغاز لتدعيم الشبكة القومية للغاز بإجمالي أطوال حوالي ٩٤٥ كم، ويعد أبرزها خطوط الغاز المغذية لمحطات الكهرباء العملاقة التى أنشأتها الدولة فى العاصمة الإدارية، والبرلس، وبني سويف بمعرفة شركة سيمنز.

وتم الانتهاء من تنفيذ عدد ٤٠ مستودعًا استراتيجيًا لتخزين المنتجات البترولية، تضيف طاقة استيعابية قدرها ٤٨٥ ألف طن، بهدف توفير احتياجات المواطنين من المنتجات البترولية وكذا محطات الكهرباء من الوقود اللازم.

٦ ــ تأسيس منتدى غاز شرق المتوسط وإعلانه منظمة دولية حكومية مقرها القاهرة:

تم توقيع ميثاق منتدى غاز شرق المتوسط وإعلانه منظمة دولية حكومية مقرها القاهرة من قبل الدول السبع المؤسسة له في سبتمبر ٢٠٢٠، ودخوله حيز النفاذ في مارس ٢٠٢١، والذى بمقتضاه يصبح منظمة دولية حكومية فى منطقة المتوسط مقرها القاهرة، ويعد المنتدى مثالًا للتعاون الإقليمى حيث اجتمعت الدول الأعضاء المؤسسين (مصر – اليونان – قبرص – إسرائيل – الأردن – فلسطين – إيطاليا) به على تحقيق هدف واحد، وهو تحقيق أقصى استفادة من ثروات منطقة شرق المتوسط لصالح شعوبهم.

٧ ــ قطاع الثروة المعدنية:

شهد قطاع التعدين إصلاحات غير مسبوقة؛ سعيًا لتحقيق الاستغلال الأمثل لموارد مصر التعدينية وتعظيم مساهمة هذا القطاع في الناتج القومي على النحو المأمول من نصف في المائة حاليًا إلى ٥٪ بحلول عام ٢٠٣٠، ومن أبرز ما شهده القطاع:

أ ــ نجاح طرح المزايدة العالمية الجديدة للذهب لعام ٢٠٢٠ في جولتها الأولى بإجمالى ٣٢٠ قطاعٍ على مساحة

حوالي ٥٦ ألف كم٢ في الصحراء الشرقية ،والبحر الأحمر في نوفمبر ٢٠٢٠، وتقدم ١٧ شركة فاز منها ١١ شركة بـ ٨٢ قطاع على مساحة ١٤ ألف كم٢ بالصحراء الشرقية ، منهم ٧ شركات عالمية و٤ شركات مصرية.

ب ـــ تم طرح مزايدة عالمية جديدة للبحث عن الخامات التعدينية والمعادن المصاحبة (الحديد ، والفوسفات ،والنحاس، والرمال البيضاء ، والفلسبار(١)، وأملاح البوتاسيوم، والرصاص، والزنك، والكاولين ، وطمى بحيرة ناصر) في عدة قطاعات على مساحة ١٦ كيلو متر مربع ، وقد تم وضع معايير تقييم مستحدثة تتضمن مدى ما يحققه المستثمر من قيمة مضافة من خلال العمليات التصنيعية والتحويلية للمعادن المستخرجة بدلًا من تصديرها في صورتها الخام.

ج ـــ تم البدء في تنفيذ أكبر مشروع لتعظيم القيمة المضافة من الفوسفات المصري بالوادي الجديد من خلال تصنيعه، حيث يجرى حاليًا إنشاء أكبر مجمع لإنتاج حامض الفوسفوريك بمنطقة أبو طرطور بالوادي الجديد ، في أكتوبر ٢٠١٨م تم تأسيس الشركة المصرية لتسويق وبيع الفوسفات كأول شركة مصرية فى السوق العالمية .

د ـــ في يوليو ٢٠٢٠ تم الإعلان عن تحقيق كشف تجاري للذهب فى منطقة إيقات بصحراء مصر الشرقية باحتياطي يقدر بأكثر من مليون أوقية من الذهب بحد أدنى وبنسبة استخلاص ٩٥٪ .

٨ ـــ التحول الرقمى في قطاع البترول والثروة المعدنية .

انطلاقا من دور قطاع البترول كلاعب أساسي فى تنفيذ رؤية مصر ٢٠٣٠، واعتماده بشكل أساسي على استخدام أحدث التقنيات فى أنشطته المختلفة، تم إنشاء منظومة رقمية متكاملة لتحقيق الترابط المطلوب بين أنشطة القطاع وإتاحة البيانات لدعم وسرعة اتخاذ القرار والمساعدة فى مواجهة الأزمات .

فتم ما يلى:

- إطلاق منصة بوابة مصر للاستكشاف والإنتاج (Egypt Upstream gateway) الرقمية للتسويق للمناطق البترولية عالميًا في ١٧ فبراير ٢٠٢١ .

- إنشاء نظام تخطيط وإدارة الموارد ERP يقوم على تجميع وتحليل البيانات وتطوير نظم المعلومات فى شركات القطاع المختلفة ، بما يساعد في تطوير وتحسين الإجراءات وتداول البيانات والمعلومات إلكترونيًا لتحسين كفاءة أداء العمليات ودعم اتخاذ القرار.

- المراقبة والتحكم في تداول وتوزيع المنتجات البترولية بهدف مراقبة عمليات نقل وتوزيع المنتجات البترولية الرئيسة ومتابعة أنماط الاستهلاك من أنواع المنتجات البترولية المختلفة .

---

(١) الفلسبار : فى مصر نوع من أنواع المعادن المستخرجة من المحاجر ، هو عبارة عن سيليكات الألمونيوم التي تحتوي على عنصر البوتاسيوم ، أو عنصر الصوديوم أو الكالسيوم، ...يستعمل في الدهانات ، والسيراميك ويساعد على تعزيز جماليات المنتج النهائي ./ الإنترنت .

- إطلاق أول تطبيق إلكتروني لأماكن محطات الغاز الطبيعي للسيارات Mop stations [1].

الفرع السابع: المشروعات التنموية في قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات.

تؤدي التكنولوجيا دورًا حاسمًا في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وتحقيق مستويات أعلى من الإنتاجية الاقتصادية من خلال التنويع والارتقاء والابتكار التكنولوجي...

فتكنولوجيا المعلومات والاتصالات تسهم بشكل كبير في تعزيز الجهود لتحقيق التنمية المستدامة، من خلال الاستفادة من التطبيقات والبرامج وقواعد البيانات، والشبكات وخدمات التخزين السحابي، وتقنيات الذكاء الاصطناعي وإنترنت الأشياء؛ لتطبيق نماذج تسهّل الانتقال إلى الاستدامة.

وشهد قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات العديد من المشروعات التنموية على مدى السبع سنوات الماضية فى ضوء توجه الدولة نحو بناء مصر الرقمية؛ فتم اعتماد خطط طموحة احتوت على العديد من الأهداف والمحاور أبرزها تنفيذ "رؤية مصر ٢٠٣٠" ، والتحول الرقمي عبر استخدام وتفعيل أدوات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في قطاعات الدولة كافة ، وتنمية مجتمع قائم على اقتصاد المعرفة، واقتصاد رقمي قوي يعتمد على الإتاحة والنفاذ إلى كافة فئات المجتمع وتمتعه بحقوقه الرقمية، إلى جانب توطين صناعة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وجعلها تنافس عالميا على المستوى الإبداعي والتجاري، والمساهمة فى تحقيق النمو الاقتصادي.

ومن المشروعات التنموية الملموسة في هذا المجال ما يلي :

١ ـ إطلاق قمر الاتصالات الصناعي المصري "طيبة ١" في ٢٦ نوفمبر ٢٠١٩م ويهدف إلى تعزيز البنية التحتية لخدمة الاتصالات .

٢ ـــ مشروع المناطق التكنولوجية : في ديسمبر ٢٠١٥ م أصدر رئيس الجمهورية عبد الفتاح السيسي تكليفًا بشأن تنفيذ مشروع المناطق التكنولوجية في كل من مدينة برج العرب الجديدة ،ومدينة أسيوط الجديدة كمرحلة أولى، ويتولى مسؤولية تنفيذ المشروع هيئة تنمية صناعة تكنولوجيا المعلومات "إيتيدا".

وفي مرحلته الثانية تم تحويله إلى مبادرة قومية لنشر المناطق التكنولوجية في جميع أنحاء الجمهورية، ودعم هذه المناطق بالبنية التحتية اللازمة ؛ لكي تكون معدة لاستقبال كافة الأنشطة الخاصة بصناعة الاتصالات وتكنولوجيا

---

(١) الهيئة العامة للاستعلامات بوابتك إلى مصر ـ مقومات الاستثمار في مجال البترول في مصر- الخميس ٢/ ٨/ ٢٠١٨ م ، الصفحة الرسمية لوزارة البترول والثروة المعدنية الأربعاء ١٠ يونيو ٢٠٢٠ ، ـ الاثنين ٢٧ ديسمبر ٢٠٢١ م ، الأهرام/ الخميس ٧ من ربيع الأول ١٤٤٣ هـ ١٤ أكتوبر ٢٠٢١ السنة ١٤٦ العدد ٤٩٢٥٥ كتب ـ ياسر مهران : الملا: قطاع البترول يدعم خطط التنمية المستدامة من خلال رؤية مصر ٢٠٣٠ ،المصري اليوم : دعم مساهمات قطاع البترول المصري في تحقيق وتنفيذ خطة التنمية المستدامة ـ الأربعاء ١٣-١٠-٢٠٢١ ، الوطن : رئيس التحرير/ محمود مسلم : وزير البترول: تطوير القطاع يتماشى مع رؤية مصر ٢٠٣٠ للتنمية المستدامة الخميس ١٨ أكتوبر ٢٠١٨ .

المعلومات والابتكار، وما يرتبط بها من أنشطة خدمية وإنتاجية أخرى ،وبخاصة تلك التي تتميز بقدرتها على تشغيل أعداد كبيرة من العاملين من خريجي الجامعات، وكذلك تحفيز الاستثمارات في مجال صناعة الإلكترونيات والصناعات الداعمة للأنشطة المختلفة بالمشروع.

٣ ــ مدينة المعرفة : خلال عام ٢٠١٦م أطلق الرئيس عبد الفتاح السيسي إشارة البدء في تنفيذ (مدينة المعرفة)، التي تنشئها وزارة الاتصالات بالعاصمة الإدارية الجديدة ، وفقا لأحدث النظم الحديثة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والتي تقع علي مساحة ١٩٧ فدانًا ، تضم كلًا من مركز الإبداع والابتكار، المعهد القومي للاتصالات، الأكاديمية الوطنية لتكنولوجيا المعلومات للأشخاص ذوي الإعاقة، الجامعة المصرية لتكنولوجيا المعلومات ، أول جامعة متخصصة في مجالات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات في أفريقيا والشرق الأوسط ، مبنى هرم العروض الرقمية ، وتم الانتهاء من نحو ٧٥٪ من المرحلة الأولي للمدينة.

٤ ــ البنية التحتية : تم بناء البنية التكنولوجية اللازمة لميكنة قطاعات الدولة بهدف إتاحة خدمات حكومية رقمية للمواطنين من خلال أربعة منافذ ، وهي منصة مصر الرقمية، ومكاتب البريد، ومراكز الخدمات الحكومية؛ ومركز الاتصال (١٥٩٩٩).

وأطلقت وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات ٦٠ خدمة حكومية رقمية في إطار خطة تستهدف الوصول إلى ٢٥٠ خدمة .

٥ ــ التحول الرقمي : يتم مشروع التحول الرقمي بالتعاون مع قطاعات الدولة لتقديم خدمات متميزة للمواطنين، والتي من أبرزها مشروع تطوير منظومة الحيازة الزراعية وإصدار الكارت الذكي للفلاح، وكذلك مشروع ميكنة منظومة التأمين الصحي الشامل، وميكنة المستشفيات الجامعية، بالإضافة إلى مشروع التحول الرقمي في منظومة التعليم العالي والذي يتضمن تطبيق منظومة الامتحانات الرقمية، فضلًا عن مشروعات تطوير أداء الحكومة ، ومشروع الرقم القومي للعقارات، وكذلك مشروع منظومة التراخيص العقارية ، لتحقيق الإدارة الرشيدة للثروة العقارية من خلال بناء قاعدة بيانات جغرافية دقيقة متكاملة مع مشروع البنية المعلوماتية للدولة المصرية ، والتعاون مع وزارة الاستثمار لميكنة الخدمات بالهيئة العامة للاستثمار .

٦ ــ الذكاء الاصطناعي:انطلاقا من حرص الدولة على مواكبة الثورة الصناعية الرابعة ؛ قامت وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات بالتعاون مع وزارة التعليم العالي والبحث العلمي بإعداد الاستراتيجية الوطنية للذكاء الاصطناعي؛ والتي تهدف إلى توطين صناعة الذكاء الاصطناعي والاستفادة من إمكاناته فى تحقيق الأهداف التنموية ؛ وتتضمن الاستراتيجية محورين رئيسين هما بناء القدرات، وعلوم البيانات.

وتقدم ترتيب مصر في مؤشر "جاهزية الحكومة للذكاء الاصطناعي" الصادر عن مؤسسة "أكسفورد إنسايت"

ومركز أبحاث التنمية الدولية ٥٥ مركزًا لتصبح في المركز الـ ٥٦ عالميًا بين ١٧٢ دولة، مقارنة بالمركز الـ ١١١ بين ١٩٤ دولة في عام ٢٠١٩ م.

٧ ــ الأمن السيبراني : تم تشكيل المجلس الأعلى للأمن السيبراني ليتولى مسؤولية إعداد استراتيجية وسياسات وبرامج وخطط تأمين البني التحتية للاتصالات والمعلومات الحرجة لكافة قطاعات الدولة ، ويتبع مجلس الوزراء، ويرأسه وزير الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، ويضم ممثلي الأطراف المعنية (وزارات الدفاع، والخارجية، والداخلية، وجهات سيادية)، وممثلي إدارة وتشغيل البني التحتية في القطاعات الحيوية ، والمرافق العامة، والحكومة الإلكترونية.

وقد قام المجلس بوضع الخطة الاستراتيجية للأمن السيبراني للارتقاء بمستوى الاستعداد لمواجهة المخاطر السيبرانية في شتى قطاعات الدولة.

وتقدم ترتيب مصر في المؤشر العالمي لجاهزية الأمن السيبراني الصادر من الاتحاد الدولي للاتصالات ٢٠١٧ م، حيث جاءت مصر في المركز ال١٤ من ضمن ١٩٤ دولة شملها التقرير، والمؤشر الإجمالي يشمل ٢٥ مؤشرًا فرعيًا تغطي خمس ركائز للجاهزية هي: الجوانب القانونية، والتنظيمية ، والتقنية ، والتعاون الدولي ، وتنمية القدرات .

٨ ــ التشريعات : تم إعداد البيئة التشريعية بما يضمن حوكمة البيئة الرقمية ، وتحقيق التوازن المطلوب بين حماية خصوصية بيانات المواطن في البيئة الرقمية، وتحفيز الشركات على الاستثمار؛ حيث تم إصدار قانون مكافحة جرائم تقنية المعلومات واللائحة التنفيذية له، ويغطى القانون مجموعة من الجرائم التي تستهدف المواطنين والاستثمار والجهات الحكومية والخاصة، ويضع حجية في الإثبات للأدلة الرقمية، مما يضمن الوصول لمرتكبي الجرائم الإلكترونية المختلفة لحماية المواطنين وتشجيع الاستثمار، وتم إصدار قانون حماية البيانات الشخصية لمواطني الدولة المصرية والمقيمين بها؛ كما يعد خطوة مهمة لتعزيز جهود الوزارة في توطين صناعة مراكز البيانات فى مصر وخلق بيئة آمنة لتداول المعلومات فى الفضاء الإلكتروني.

٩٠ ــ مؤشرات الأداء الاقتصادي:اتسعت وتيرة النمو في قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، حيث نما القطاع من ١٠ ٪ خلال ٢٠١٤ إلى ١٦٪ خلال العام المالي ٢٠٢١ م ليكون من أعلى القطاعات نموًا ، وقفزت مساهمة القطاع في الناتج الإجمالي المحلي من ٣ر٥٨ مليار جنيه أي ما نسبته ٨ر٣٪ خلال العام ٢٠١٤م ، لتصل إلى ١٢٥ مليار جنيه بنسبة مساهمة ٥٪ خلال العام المالي الذي انتهى في ٣٠ يونيو ٢٠٢١م ، ومن المتوقع أن تصل إلى ٨٪ خلال الثلاثة أعوام المقبلة ، كما ارتفعت الصادرات الرقمية من ٦ر١ مليار دولار إلى ١ر٤ مليار دولار[١].

---

(١) الصفحة الرسمية لوزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات ٢٧ / ٣ / ٢٠١٧ ، كلمة وزير الاتصالات في مجلس النواب ــ أبرز إنجازات وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات ـ ٧ / ٢/ ٢٠٢١ م ،وكالة أنباء الشرق الأوسط : رئيس مجلس الإدارة ورئيس التحرير على حسن : ٧ سنوات إنجازات في عهد الرئيس السيسي ٩ / ٦ / ٢٠٢١ م / أ ش أ / ،أحمد سعيد طنطاوي : بوابة الأهرام : أبرز إنجازات قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات فى عهد الرئيس عبدالفتاح السيسى ــ رئيس مجلس الادارة عبدالمحسن سلامة رئيس التحرير ماجد منير : ١١ / ٦ / ٢٠٢١م ، المال ــ

المطلب الثاني: البعد الاجتماعي .

يركز البعد الاجتماعي على تنمية الموارد البشرية من خلال تطوير التعليم، والصحة، والإسكان، والثقافة ، والحماية الاجتماعية ، ويشتمل على خمسة فروع :

الفرع الأول : مشاريع ورؤى تطوير التعليم .

الفرع الثاني : مشاريع ومبادرات الرعاية الصحية .

الفرع الثالث : المشاريع التنموية في قطاع الإسكان والمجتمعات العمرانية .

الفرع الرابع : المشاريع التنموية الثقافية.

الفرع الخامس : برامج ومبادرات الحماية الاجتماعية .

الفرع الأول : مشاريع ورؤى تطوير التعليم .

يعد التعليم أحد أهم عناصر التنمية في أي مجتمع كان ، فلا يمكن أن نتصور تنمية بدون إنسان ، وما التعليم إلا أداة أساسية في إعداد هذا الإنسان وتكونيه بحسب مقتضيات التنمية سواء كانت اقتصادية أو اجتماعية أو بيئية أو غيرها .

ومن هنا كان الاهتمام كبيرًا من قبل المجتمعات المعاصرة على مستوى العالم بربط التعليم بالتنمية المستدامة ،لأن التنمية المستدامة تتطلب إنسانًا قادرًا على صنع التنمية الشاملة بنفسه ، وأن يكون هذا الإنسان ذا مؤهلات وقدرات مناسبة تمكّنه من القيام بدوره في هذه التنمية ، ولأهمية التعليم لتحقيق أهداف التنمية المستدامة ، فإن القيادة السياسية جعلت من أولوياتها العناية بمستقبل التعليم والتركيز على الخطط والرؤى المناسبة لتطويره ، وتعميم التعليم وتكافؤ الفرص، واحتضان الكفاءات ذي النوعية العالية ، وصقل المواهب والمهارات بتقنية المعلومات في عالم المعرفة ، وأن يكون التعليم موجّها بأهمية المحافظة على البيئة ومواردها الطبيعية ،وأن يرتكز دور التعليم في تحقيق التنمية المستدامة بشكل رئيسي على أربعة أعمدة أساسية تتمثل في التعليم من أجل المعرفة ، والتعليم من أجل العيش ، والتعليم من أجل العمل ، والتعليم من أجل نقل المعرفة ، ولأهمية التعليم لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، تم ما يلي :

١ ــ تطوير قطاع التعليم سواء التعليم الجامعي أو ما قبل الجامعي، ليتواكب مع متطلبات العصر.

فشهد التعليم الجامعي تطورًا كبيرًا على مدى السبع سنوات الماضية، فقد زادت الجامعات الحكومية لتصبح ٢٧ جامعة بدلًا من ٢٣ جامعة عام ٢٠١٤ م ، وارتفع عدد الكليات بالجامعات الحكومية إلى ٤٩٤ بدلًا من ٣٩٢ كلية ، كما زاد عدد البرامج الدراسية الجديدة بالجامعات الحكومية ليصبح ١٨٨ برنامج بدلًا من ١١٨ برنامج .

كما تضاعف عدد الجامعات الخاصة والأهلية ليصبح ٣٦ جامعة بدلًا من ١٨ جامعة، وتضاعف عدد كليات الجامعات الخاصة ليصبح ٢٦٤ كلية بدلًا من ١٣٢ كلية، وبلغ عدد الكليات التكنولوجية ٨ كليات ، و٤٧ معهدًا تكنولوجيًا بدلاً من ٤٥ معهدًا تكنولوجيًا، وتم إنشاء ٣ جامعات تكنولوجية ، وهي: (القاهرة الجديدة التكنولوجية –بني

الخميس ١٧ / مارس / ٢٠٢٢ م ، المساء ــ ١٩ / ٣ / ٢٠٢٢ م ، اليوم السابع : بالأرقام.. إنجازات قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات ٢٠٢١ السبت، ٢٥ ديسمبر ٢٠٢١ م.

سويف التكنولوجية –الدلتا بقويسنا التكنولوجية)، وهي جامعات تهتم بالتعليم الفني وتستهدف طلاب الدبلومات الفنية والصناعية وتعتمد على دراسة التعليم الحرفي الصناعي، وزاد عدد المعاهد الخاصة (العالية والمتوسطة) لتصبح ١٧٢ معهدٍ بدلًا من ١٥٨ معهدٍ .

وتم إنشاء ٤ جامعات أهلية دولية لأول مرة في مصر، هي (الجلالة –الملك سلمان الدولية- العلمين الدولية، جامعة المنصورة الجديدة الدولية للعلوم والتكنولوجيا) ، وتم إنشاء فروع لجامعات أجنبية لأول مرة في مصر، حيث توجد حاليًا ٤ مؤسسات تستضيف عدة أفرع لجامعات أجنبية وهي، مؤسسة الجامعات الكندية في مصر التي تستضيف فرع لجامعة جزيرة الأمير إدوارد، ومؤسسة جامعات المعرفة الدولية التي تستضيف فرع جامعة كوفنتري البريطانية، ومؤسسة جلوبال التي تستضيف فرع جامعة هيرتفوردشاير البريطانية، ومؤسسة «الجامعات الأوروبية في مصر» التي تستضيف فرعًا لكل من جامعتي (لندن، وسط لانكشاير)، وهي عبارة عن أفرع لجامعات أجنبية يتم افتتاحها هنا بمصر بأعضاء هيئة تدريس أجنبية ومصرية وتدرس نفس مناهج الجامعة الأم بالخارج، والمصاريف فيها بالجنيه المصري.

وعدد الجامعات العالمية الأجنبية المقرر إنشاؤها بالعاصمة الإدارية ٦ جامعات، أمريكية ، وبريطانية ، ومجرية ،وكندية ،وسويدية ، وفرنسية.

٢ ــ زاد عدد الطلاب المقيدين بالتعليم العالي ليصبح عددهم نحو ٣ مليون طالبٍ بدلاً من ٢٫٣ مليون طالبٍ عام ٢٠١٤ م، وبلغ عدد المقيدين بالدراسات العليا ٤٣٠ ألف طالبٍ بدلا من ٣٨٥ ألف طالبٍ، وبلغ عدد أعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم نحو ١٢٦ ألف بدلًا من ١٠٦ ألف، وزاد عدد المبعوثين للإيفاد إلى الخارج ، وتضاعف عدد الطلاب الوافدين للدراسة في مصر.

٣ ــ تم زيادة عدد النشر العلمي (الأبحاث المنشورة دوليًا) وصل حاليا إلى ٣١٧٠٠ بحثٍ بدلاً من ١٥٠٠٠ بحثٍ بزيادة ١٦٠٠٠ بحث ، وتقدمت مكانة مصر في مؤشر الابتكار العالمي لتصبح في المركز ٩٦ عالميًا بدلًا من ١٠٧ عالميًا ، وزاد عدد الكليات والبرامج المعتمدة ليصبح ١٨٦ بدلًا من ٤٦.

٤ ــ ارتفع عدد المستشفيات الجامعية لتصبح ١١٥ مستشفى جامعي بدلًا من ٨٩ ،وزادت موازنة وزارة التعليم العالي والبحث العلمي لتبلغ ٨٧ مليار جنيه بدلًا من ٢٥ مليار جنيه[١].

٥ ــ شهد قطاع التربية والتعليم إعداد مواءمة لمناهج التربية الخاصة؛ لتتناسب مع منظومة التعليم الجديدة بالتعاون مع اليونيسف، والتوسع في المدارس المصرية اليابانية؛ حيث تم إنشاء وتشغيل ٤٣ مدرسة بجميع محافظات

---

(١) تصريح وزير التعليم العالي والبحث العلمي الدكتور / خالد عبد الغفار بتاريخ ٢٣ / ٦ / ٢٠٢٢ م ببرنامج " نظرة " الذي يقدمه الإعلامي حمدي رزق بقناة " صدى البلد " .

الجمهورية حتى عام ٢٠١٩-٢٠٢٠ م، كما تم التوسع فى بناء مدارس النيل الدولية ، حيث تم إنشاء ٩ مدارس جديدة، منها ٥ مدارس بالصعيد في إطار اهتمام الدولة بالتوسع في مدارس المتفوقين في الرياضيات والعلوم.

٦ ــ عملت وزارة التربية والتعليم على توفير الخدمة التعليمية، وخفض الكثافة في الفصول للقرى الأشد احتياجًا والقرى المدرجة ببرنامج (حياة كريمة) حيث تم تنفيذ ١٤٣١ مشروعٍ، بإجمالي ١٩٢٧١ فصلٍ بالقرى الأشد احتياجًا ، وإنشاء ١٩٤ مدرسة تعليم مجتمعي بالمناطق النائية والمهمشة ، وإنشاء ٥٤ مركزًا للموهوبين والتعلم الذكي على مستوى محافظات الجمهورية.

٧ ــ وقعت وزارة التربية والتعليم بروتوكول تعاون مع وزارة الاتصالات بشأن تطوير العملية التعليمية للطلاب ذوي الإعاقة من خلال تدريب ٣٠ ألف معلم تربية خاصة ودمج وموهوبين، فضلًا عن تقديم دعم تقني لأكثر من ٣ آلاف مدرسة تربية خاصة ودمج.

وتم إطلاق برنامج "التعليم والحماية" بالشراكة مع اليونيسف بهدف تطوير ٢٠٠ مدرسة دامجة، وإتاحة الالتحاق بالتعليم لـ ٦ آلاف طفل من ذوي الاحتياجات الخاصة أكتوبر ٢٠١٦ م، وتم إطلاق المنصة التعليمية الجديدة (Edmodo) ، لمواجهة تعليق الدراسة في المدارس خلال فترة جائحة كورونا .

٨ ــ أطلقت وزارة التربية والتعليم ،والتعليم الفني منظومة مدارس التكنولوجيا التطبيقية، حيث تم افتتاح ١٩ مدرسة تكنولوجيا تطبيقية على مدار ثلاثة أعوام بدأت العام الدراسي ٢٠١٨ / ٢٠١٩ م ، وهي مدارس نموذجية للتعليم الفني، تعمل على تطبيق المعايير الدولية في طرق التدريس والتدريب المتبعة، وتقوم هذه المدارس على الشراكة بين وزارة التربية والتعليم، والتعليم الفني ،وشركات القطاع الخاص، والمؤسسات التعليمية؛ من أجل الارتقاء والنهوض بمنظومة التعليم الفني بمصر، وإعداد خريجين مؤهلين للعمل بالسوق المحلية والدولية، وإعداد وتأهيل المعلمين وفق أحدث النظم والمعايير الدولية من خلال تدريبات معتمدة على أيدي خبراء من داخل وخارج مصر.

٩ ــ شهد قطاع التربية والتعليم التوسع في عملية الرقمنة عن طريق استحداث منصة تعليمية خاصة بطلاب التعليم الفني لتوفير محتوى تعليمي احترافي يخدم البرامج الدراسية ، وهو ما يساعد على التحول نحو التعليم المدمج، بالإضافة إلى مشروع الهوية الرقمية للطلاب ، وإصدار الكارت الذكي، ومشروع الإنترنت التعليمي الآمن، والتوسع في توزيع أجهزة (تابلت) لجميع طلاب الصف الأول الثانوي ، بالإضافة إلى مشروع ربط المدارس الإعدادية وميكنة الفصول، ومشروع ميكنة الإجراءات الخاصة بالتعليم الخاص ، وحوكمة الأداء الإداري، والمالي، والفني لمنظومة المدارس الخاصة(١).

---

(١) الهيئة العامة للاستعلامات بوابتك إلى مصر : حصاد أداء قطاعات وزارة التعليم العالي والبحث العلمي لعام ٢٠٢١الثلاثاء، ٢١ ديسمبر ٢٠٢١ ، الصفحة الرسمية لوزارة التعليم العالي: إنجازات وزارة التعليم العالى والبحث العلمى خلال ٦ سنوات ـ الأربعاء، ١٠ يونيو ٢٠٢٠ ،أخبار اليوم : رئيس مجلس الإدارة : احمد جلال ، رئيس التحرير :

١٠ ـ **تم إنشاء مكتب «التايكو» لنقل وتسويق التكنولوجيا بمدينة الأبحاث العلمية** والتطبيقات التكنولوجية في برج العرب ، لدعم وتحفيز الابتكار، وتوفير فرص حقيقية للمبتكرين والمبدعين وأصحاب الأفكار الريادية لشباب الباحثين، من خلال توفير الدعم المعنوي والمادي، عن طريق التعاون مع كفاءات المجتمع الصناعي والأكاديمي ، للمساعدة في خلق مناخ بحثي صحي وسليم، وتسويق براءات الاختراع والنماذج الأولية وأفكار المخترعين، وترخيص استخدام التكنولوجيا ، ويوجد لمكتب التايكو فروع في الجامعات الحكومية لتحفيز الابتكار ونقل وتسويق التكنولوجيا [1].

الفرع الثاني :
مشاريع ومبادرات الرعاية الصحية .

تمتع كافة المواطنين بصحة جيدة ، هدف من أهداف التنمية المستدامة ، وأولوية من أولويات القيادة السياسية ، فالصحة الجيدة تسمح للأطفال بالتعلم ، والكبار بالادخار، وتساعد الناس على التخلص من الفقر، وتشكل ركيزة للتنمية الاقتصادية الطويلة الأمد ، وشهد القطاع الصحي في مصر طفرة حقيقية خلال السنوات القليلة الماضية ، لضمان مستوى صحة متميز لكل المصريين، فتم ما يلي :

١ ــ زيادة مخصصات الصحة فى الموازنة بحوالى ٤٧٪، لتصل إلى نحو ٢٥٨.٥ مليار جنيه خلال العام المالي ٢٠٢٠ / ٢٠٢١، مقارنة بـ ١٧٥.٦ مليار جنيه خلال العام المالى ٢٠١٩ / ٢٠٢٠ م.

٢ ــ تم إطلاق المرحلة الأولى في مشروع التأمين الصحي الشامل بمحافظة بورسعيد والأقصر ، وجاري استكمال المشروع في باقي المحافظات.

٣ ــ مبادرة تطوير المستشفيات النموذجية،أطلقها الرئيس في يوليو ٢٠١٨م؛ بهدف النهوض بالخدمات الصحية لغير القادرين، وتتضمن تجهيز وتشغيل مستشفى نموذجي في كل محافظة؛ للقيام بدور مستشفى الإحالة، لحين بدء تطبيق مشروع التأمين الصحي الشامل تدريجيًا، حيث رصدت الحكومة المصرية مبلغ ٦ مليارات جنيه مصري؛ لتطوير ٤٨ مستشفى على مستوى الجمهورية؛ لتصبح مستشفيات نموذجية متكاملة ومتطورة، منها ٢٩ مستشفى تابعًا لوزارة الصحة، و١٩ مستشفى تابعًا لوزارة التعليم العالي.

جمال الشناوي : السبت ٥/ ٦ / ٢٠٢١ م ، اليوم السابع : إنجازات وزارة التعليم العالى والبحث العلمى خلال ٦ سنوات ـ الأربعاء، ١٠ يونيو ٢٠٢٠ .

(١) بوابة الأهرام / رئيس مجلس الإدارة : عبد المحسن سلامة . رئيس التحرير : ماجد منير الأحد ٢/ ١/ ٢٠٢٢ م ، بوابة دار الهلال : رئيس مجلس الادارة : أحمـــــــــد عمر ، رئيس التحرير : خالد ناجح ـ الأحد ٢/ ١/ ٢٠٢٢ م ، صدى البلد ـ محمد القاضي :الأحد ٠٢/ يناير/ ٢٠٢٢ م موقع كشكول : التعليم العالي: إنشاء مكتب «التايكو» بمدينة الأبحاث العلمية الأحد ٢/ ١ / ٢٠٢٢ م .

٤ ــ أسهمت حزمة المبادرات الرئاسية في مجال الصحة التي أطلقها الرئيس السيسي في عام ٢٠١٨ م تحت شعار (١٠٠ مليون صحة) في تحقيق الرعاية الصحية الشاملة لجميع المواطنين، وأكدت منظمة الصحة العالمية أنها أكبر حملة على مستوى العالم، حيث أصبحت مصر تمتلك نظام صحي قوي يضمن تقديم خدمة طبية لائقة لجميع المصريين بمعايير عالمية، تواكب التطور الذي تشهده مصر حاليا في جميع المجالات.

وتم تقديم الخدمة الطبية لأكثر من ٩٠ مليون مواطن ضمن المبادرات الرئاسية، وتم فحص ٧٥ مليون مواطن ضمن مبادرة القضاء على فيروس "سي" ، وتقديم العلاج للمرضى بالمجان، كما تم فحص أكثر من ١٠ ملايين و٥٠٠ ألف سيدة بمبادرة دعم صحة المرأة للكشف المبكر عن سرطان الثدي ، وأمراض القلب ، وهشاشة العظام ، والسكر ، والضغط ، وفحص أكثر من ٢٩٠ ألف سيدة ضمن مبادرة العناية بصحة الأم والجنين، وفحص أكثر من ١١ مليون طالب ضمن مبادرة الأنيميا والسمنة والتقزم لطلاب المرحلة الابتدائية ، في ٢٧ محافظة ، والتي تم إطلاقها تزامنًا مع بداية العام الدراسي في شهر نوفمبر ٢٠٢٠ م.

وزراعة القواقع للأطفال الذين لديهم مشاكل في ضعف وفقدان السمع ، وحملة نور الحياة للكشف على نظر ١٢ مليون مصري ، ممن لديهم مشاكل في ضعف وفقدان البصر ، وتم إجراء ٢٠٠ ألف عملية مياه بيضاء ، وتوفير نصف مليون نظارة .

والمبادرة الرئاسية لعلاج الأطفال المصابين بمرض ضمور العضلات الشوكي مجانًا على نفقة الدولة.

ولم تتوقف المبادرات الصحية والطبية عند المرأة أو أصحاب الأمراض من فئات المجتمع المختلفة، بل شملت الأطفال حديثى الولادة والتى جاءت ضمن مبادرات الإصلاح الصحى .

فضلًا عن إجراء ٥٩٢ ألف عملية جراحية ضمن مبادرة رئيس الجمهورية لإنهاء قوائم الانتظار.

٥ ــ ولمواجهة فيروس كورونا المستجد، تم اتخاذ جميع الإجراءات الاحترازية والاستباقية منذ بداية الجائحة، حيث تم تخصيص مستشفيات الفرز والعزل للحالات المصابة والمشتبه في إصابتها بفيروس كورونا المستجد، فضلا عن وضع بروتوكولات لتشخيص الحالات، وكذلك بروتوكولات العلاج ، والتي تم وضعها من قبل اللجنة العلمية لمكافحة فيروس كورونا المستجد، وأثبتت فاعليتها في ارتفاع معدل الشفاء للحالات المصابة بالفيروس.

كما حصلت مصر على العديد من شحنات لقاح فيروس كورونا ، فضلًا عن التعاون مع مختلف دول العالم لتوفير اللقاحات فور ثبوت فاعليتها، والتعاون في مجال التصنيع، بالإضافة إلى التعاون مع منظمة "جافي" من خلال مبادرة كوفكس الدولية والتي تضمن التوزيع العادل للّقاحات التي تثبت فاعليتها.

٦ ــ تم تأمين الاحتياطى الاستراتيجى من الأمصال، واللقاحات ، وألبان الأطفال شبيهة لبن الأم .

٧ــ توطين صناعة الدواء والمستلزمات الطبية للدولة المصرية مسألة أمن قومي لا غنى عنه، فتم إنشاء العديد من مصانع الأدوية لعلاج مختلف الأمراض ، وتم الاكتفاء الذاتي من الأنسولين محلي الصنع ، وتوطين أدوية الأورام ، والأمصال ، واللَّقاحات .

٨ ــ أسهمت هيئة الدواء في تحقيق الكثير من الإنجازات ، منها تصميم أول جهاز تنفس صناعي مصري بنسبة ١٠٠٪ ،وذلك بالتعاون مع هيئة الشراء الموحد، ووزارة الصحة والسكان، ووزارة التعليم العالي، والهيئة العربية للتصنيع.

٩ ــ تعمل هيئة الدواء على توفير مخزون استراتيجي من المواد الخام ، ومستلزمات التشغيل ، يكفي من ٦ إلى ٩ شهور، لمنع حدوث أي نقص في الدواء ، وزيادة عدد مصانع الأدوية وخطوط الإنتاج.

١٠ ــ تم إنجاز ما يقرب من ١٨ مشروعًا في التحول التكنولوجي والرقمي بوزارة الصحة [1].

الفرع الثالث:

المشاريع التنموية في قطاع الإسكان والمجتمعات العمرانية .

السكن اللائق شرط من شروط الحياة الكريمة، ومن أهم أهداف استراتيجية مصر ٢٠٣٠ م ضمان إتاحة سكن مناسب وآمن وميسور التكلفة للجميع، ودشنت الحكومة المصرية خلال السنوات الماضية عددًا كبيرًا من المشروعات السكنية بهدف تحسين جودة حياة المصريين، وتوفير سكن مناسب لكافة الفئات، من أهمها:

١ ــ المدن الجديدة أو مدن الجيل الرابع،وبلغ عدد المدن الجديدة والذى يعد من مستهدفات ما بعد عام ٢٠١٤، «٣٠ مدينة جديدة»، ويتم حاليًا تنفيذ ٢٢، بالإضافة إلى ٨ مدن أخرى مخطط تنفيذها، وهي" العاصمة الإدارية الجديدة ، والعلمين الجديدة، والفشن الجديدة، والإسكندرية الجديدة ، وحدائق العاصمة ، والمنيا الجديدة، وسوهاج الجديدة، والمنصورة الجديدة ، مدينة غرب بور سعيد، ، ومدينة شرق بورسعيد ،ومدينة ناصر الجديدة، وتوشكى الجديدة، وامتداد الشيخ زايد، ومدينة أسوان الجديدة ، والعبور الجديدة، و٦ أكتوبر الجديدة، وملوي الجديدة، وغرب قنا، ومدينة رشيد الجديدة، مدينة الجلالة العالمية، مدينة الغردقة الجديدة، مدينة أخميم الجديدة، مدينة بئر العبد الجديدة، مدينة رفح الجديدة، مدينة الإسماعيلية الجديدة، مدينة السويس الجديدة، مدينة ناصر غرب أسيوط، مدينة سفنكس الجديدة، مدينة النوبارية الجديدة" جمصة الجديدة" ، ومن المتوقع أن تصل المدن الجديدة عام ٢٠٥٢ إلى ٤٤ مدينة جديدة .

---

(١) الهيئة العامة للاستعلامات بوابتك إلى مصر : ٦ سنوات من الانجازات قطاع الصحة ــ الأربعاء ١٠ يونيو ٢٠٢٠ م ، ٨ / ٦ / ٢٠٢١ م ، بوابة أخبار اليوم : رئيس مجلس الإدارة : أحمد جلال ــ رئيس التحرير : جمال الشناوي ــ السبت، ٥ يونيو ٢٠٢١ -، بوابة الأهرام ـ بقلم فاطمة شعراوي : المبادرات الصحية .. إنجازات في عصر الرئيس السيسي ١٥ / ٦ / ٢٠٢١ م رئيس مجلس الإدارة / عبد المحسن سلامة ، رئيس التحري / ماجد منير . ، المصري اليوم ـ الخميس / ٥ / ٨ / ٢٠٢٢ م

وتهدف مشروعات «مدن الجيل الرابع»، إلى تخفيف الضغط على المدن القائمة، وتوفير مسكن مناسب لكافة الفئات، وتوفير مجتمعات عمرانية تشمل مناطق تجارية وصناعية، بالإضافة إلى توفير الملايين من فرص العمل المباشرة وغير المباشرة ،ويبلغ عدد السكان المستهدف نحو ٣٠ مليون نسمة.

٢ــ من منطلق الحق في السكن الكريم كواحد من حقوق الإنسان، وتحقيق جودة الحياة للمواطن في أن يعيش في منطقة كريمة، فالدولة المصرية بدأت في تطوير المناطق العشوائية وغير الآمنة (هي مناطق غير مناسبة لنشأة جيل له أبسط حقوق الحياة، كما غاب عنها الاهتمام بالمرأة والطفل، وعدم توافر الخدمات التي تلبى احتياجاتهم الأساسية) ، حيث تم تطوير ٣٥٧ منطقة من المناطق غير الآمنة كان يقطنها ١٧ مليون نسمة ، منها مدينة تحيا مصر (الأسمرات ١ ، ٢ ،٣)، كبديل للأهالي من قاطني المناطق العشوائية ذات الخطورة البالغة في منشأة ناصر وبخاصة منطقة الدويقة ،وعزبة خير الله، وبطن البقرة ، زهور ١٥ مايو(الزرايب سابقا) وجزيرة الوراق – منطقة مثلث ماسبيرو ،وتل العقارب، تم تحويل الاسم إلى روضة السيدة ، بحي السيدة زينب بالقاهرة ، ومشروع بشاير الخير ضمن أكبر مشروع للقضاء على العشوائيات في تاريخ مصر بمنطقة غيط العنب بالإسكندرية ، وتعمل الدولة على تطوير العشوائيات في كافة محافظات الجمهورية . و١٢ مليونا يقطنون مساحة ١٥٢ ألف فدان ، وهي المناطق العشوائية غير المخططة ، وأكثر من ألف سوق عشوائى، وتم تطوير هذه المناطق بالكامل.

٣ ــ ومن جهود الدولة في مواجهة قضية العشوائيات ،والقضاء على المناطق غير الآمنة، تم ويجري تنفيذ ٢٥٠ ألف وحدة سكنية بمشروعات السكن البديل للمناطق غير الآمنة، وفى نهاية عام ٢٠٢١ تم إعادة تسكين الـ٢٥٠ ألف وحدة بالكامل٤٧ ٪ منها مرتكز في القاهرة الكبرى بسبب كثرة المناطق العشوائية ،واستطاعت الدولة المصرية تغير الوجه للمناطق العشوائية وغير الآمنة، في إطار إعادة الوجه الحضاري لها .

والدولة المصرية لم تكتفِ بالقضاء على المناطق غير الآمنة، بل وضعت استراتيجيات التطوير والحد من ظهور العشوائيات، من خلال مشروع سكن لكل المصريين، وبرنامج الإسكان الاجتماعي، ويضم ١.٨ مليون وحدة سكنية مُدعمة تم وجاري تنفيذها، وكذا المبادرة الرئاسية للتمويل العقاري، إضافة إلى منظومة الاشتراطات البنائية والتخطيطية الجديدة، لضبط وحوكمة العمران، إضافة إلى المجهودات التي من شأنها جعل توافر الوحدة السكنية سابقًا للاحتياج تنفيذًا لتوجيهات القيادة السياسية ، بتوفير وحدات سكنية تناسب مختلف شرائح المجتمع، وتلبي احتياجاته ، وبما يناسب مع مستوى الدخل، مع إعطاء الأولوية للشباب وذوي الدخول المحدودة، وتوفير وحدات سكنية لذوي الدخول المتوسطة، وكذا إتاحة الوحدات الفاخرة لذوى الدخل الأعلى، بما يلبي طلبات جميع شرائح المجتمع.

وجاري تنفيذ نحو ٩٠٠ ألف وحدة سكنية بمشروعات الإسكان الاجتماعي والمتوسط ، وتواصل الدولة تنفيذ مليون ونصف المليون وحدة سكنية منذ ٢٠١٤م ، حيث يستحوذ الإسكان الاجتماعي والسكن البديل على ٧٧٪ ، وتستهدف

الدولة في الفترة المقبلة، إنهاء تنفيذ ٥٠٠ ألف وحدة سكنية في عواصم المحافظات ، واستكمال تطوير المناطق العشوائية غير المخططة وتطوير القاهرة التاريخية.

٤ ـ وتعمل الدولة مع القضاء على المناطق غير الآمنة على مستوى الجمهورية على تنفيذ مشروعات المبادرة الرئاسية "حياة كريمة" لتطوير الريف المصرى، لتوفير الخدمات المختلفة، وتحسين جودة الحياة لنحو ٦٠ مليون مواطن مصري يقطنون بالمناطق الريفية [١].

الفرع الرابع : المشاريع التنموية الثقافية .

للثقافة دور كبير في تحقيق أبعاد التنمية المستدامة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، فتستطيع الصناعات الثقافية أن تسهم في الصادرات وخلق فرص العمل، ووفقًا للتوجهات الاستراتيجية للدولة المصرية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، التي تتضمن مسارًا خاصًا ببناء الإنسان ، وإعادة تشكيل الوعي ،وتطوير المجتمع إلى جانب ترسيخ الهوية الثقافية والحضارية وتعزيز قيم المواطنة، شهدت مصر خلال السنوات السبع الماضية نهضة حقيقية فى عالم الثقافة والفنون، من خلال العمل على الكثير من المشاريع، والمبادرات التى تسعى إلى زيادة الوعي لدى المصريين من خلال الندوات والفعاليات الثقافية، منها :

١ ـــ فى الفترة من يوليو ٢٠١٤ إلى أبريل ٢٠٢١ تم الانتهاء من ٩٦ مشروعًا إنشائيًا بخلاف الأنشطة والبرامج ، والمهرجانات ،والفعاليات ومن بين هذه المشروعات ، مبنى دار الفسطاط ٢٠١٥، متحف الزعيم جمال عبد الناصر ٢٠١٦، وإعادة افتتاح دار الكتب والوثائق القومية فى باب الخلق فبراير ٢٠١٩، وقصر ثقافة قنا ٢٠١٩، وافتتاح متحف محمود خليل بمحافظة الجيزة ٢٠٢١ ، وافتتاح مدرسة أكاديمية للفنون التكنولوجيا التطبيقية.

٢ ــ قدمت وزارة الثقافة ٨٥ ألف نشاطٍ ثقافي لتعزيز القيم الإيجابية داخل المجتمع ومواجهة التطرف، و١١٠ ألف نشاط ثقافي لتنمية المواهب ودعم المبدعين، و٢٨ ألف نشاط ثقافي لتحقيق العدالة الثقافية، ومن أبرز الأنشطة الثقافية، فعاليات الجنادرية ،وفعاليات عام مصر الصين ،والأقصر عاصمة الثقافة العربية.

٣ ــ لدعم الصناعة الثقافية، قدمت الوزارة ٦٦٥٤ نشاط من خلال مبادرة صنايعية مصر بالمحافظات ومشروع كريتيف سيركلز [٢] ومشروع صنعة الكتاب.

---

(١) الهيئة العامة للاستعلامات بوابتك إلى مصر ـ الجمعة ١٣ / ٨ / ٢٠٢١ ، الصفحة الرسمية لوزارة الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية ــ وزير الإسكان يستعرض إنجازات ٦ أعوام بمختلف القطاعات فى عهد الرئيس عبدالفتاح السيسى ـ ٨ يونيو ٢٠٢٠ ، اليوم السابع : السبت، ١٤ أغسطس ٢٠٢١ م السبت ١٦ / ١٠ / ٢٠٢١ ، صدى البلد ٧ / ٦ / ٢٠٢١ م ، جريدة المال (جريدة مصرية اقتصادية يومية) الثلاثاء ٨ / ٦ / ٢٠٢١ م .

(٢) مسابقة تسعى إلى اكتشاف المشروعات والمبادرات والأفكار ذات الجدوى الاقتصادية، والتي يمكن أن تتطور إلى

٤ ـــ ولتحقيق مشروع الريادة الثقافية قدمت وزارة الثقافة ٢٦٢٤ نشاط من خلال فعاليات دولية داخل وخارج الجمهورية ، فعاليات رئاسة مصر للاتحاد الإفريقى، وندوات و محاضرات ثقافية، مبادرة أعرف أهلك، مبادرة لغتى إفريقية، ١٠٠٠ قائد أفرو أسيوى، فاعليات عام مصر فرنسا ٢٠١٩،ومصر ورسيا ٢٠٢١ ، ومشاركة مصر بالمعارض الدولية.

٥ ـــ وقدمت وزارة الثقافة ١٢٣٥١ نشاطٍ لحماية وتعزيز التراث الثقافي من خلال عدة ورش ، وصالونات ثقافية ومبادرات ،ومنها مبادرة تراثك أمانه .

٦ ـ في التحول الرقمي ،جاري العمل على مكينة خدمات وزارة الثقافة ، ومنها النشر والحجز الإلكترونى للتذاكر ، وخدمة التراخيص الفنية، خدمة الاشتراك ، وخدمة الوثائق ، وخدمة الاستعارة، وخدمة المؤتمرات والندوات ، وسوف يتم رقمنة المحتوى بكافة أنواعه المادية واللامادية وإتاحته إلكترونيا ، وجارى البدء بثلاث جهات، دار الأوبرا ، وأكاديمية الفنون ، والهيئة العامة المصرية للكتاب [١].

٧ ـ تم تخصيص مساحةعلى بنك المعرفة خاصة بوزارة الثقافة لرفع المحتوى الوثائقي والمرجعي.

٨ ـــ تم تشكيل اللجنة العليا لوضع استراتيجية وطنية لإدارة ملف التراث الثقافي غير المادي وفقا لأربعة محاور رئيسة "الجمع، التوثيق ،الصون، تعظيم الاستفادة". [٢].

الفرع الخامس :
برامج ومبادرات الحماية الاجتماعية .

تبنت وزارة التضامن الاجتماعي سياسات جديدة تتواكب مع طبيعة المرحلة التنموية التى تعيشها مصر الآن، من خلال برامج، وأنشطة ،ومشروعات تتعامل بكفاءة عالية مع الفقر متعدد الأبعاد ،بما يضمن تراجع معدلات الفقر وارتفاع مستوى المعيشة للمواطن ، ويعد ملف الحماية الاجتماعية، من الملفات ذات الأهمية للوفاء بالاحتياجات الأساسية للأسر التى تعاني من الفقر والبطالة ومحدودية الدخل، والظروف الاقتصادية غير المتوقعة ، والكوارث الطبيعية أو الحوادث، وذلك لضمان الحد الأدنى لمستوى المعيشة ، وتحقيق الاستقرار المجتمعي.

مشروع ثقافي قابل لتحويله إلى شركة إبداعية ناشئة أو مؤسسة قابلة للنمو والتوسع والانتشار . المصري اليوم ١٧/ ٣ / ٢٠٢١ .

(١) الهيئة العامة للاستعلامات بوابتك إلى مصر ـ إنجازات وزارة الثقافة ١٠ / ٦ / ٢٠٢١ م ، اليوم السابع الثلاثاء، ٠٨ يونيو ٢٠٢١ م إنجازات ٧ سنوات ثقافة.

(٢) البوابة نيوزرئيس مجلس الإدارة ورئيس التحرير :عبد الرحيم علي ـــ رئيس التحرير التنفيذي : داليا عبد الرحيم ـــ كتبت سحر إبراهيم (٧ سنوات إنجازات.. السيسي يقود نهضة مصر الحديثة في الداخل والخارج) ـــ الجمعة ٠٤/ يونيو/ ٢٠٢١ م

بالإضافة إلى التدابير التأمينية التى تتبناها الوزارة لتحسين وضع أصحاب التأمينات الاجتماعية والمعاشات والتى يستفيد منها شريحة المتقاعدين مقابل الاشتراكات التى تم سدادها أثناء فترة خدمتهم، وذلك لحمايتهم وتأمينهم اجتماعيًا واقتصاديًا ولدعم النمو الاقتصادي بوجه عام، ومن أهم وسائل الحماية الاجتماعية ما يلي :-

أولاً : الدعم النقدي . **ثانياً : المساعدات الاجتماعية.**
ثالثًا: الرعاية الاجتماعية لفاقدي الرعاية . **رابعًا: التنمية الاجتماعية .**
خامسًا: تنمية الشراكات مع المجتمع المدني . **سادسًا : الدعم الغذائي .**

(أولاً) : الدعم النقدي.

ينقسم الدعم النقدي إلى قسمين :

القسم الأول : الدعم النقدي المشروط "تكافل وكرامة" منذ ديسمبر عام ٢٠١٤ م والحكومة المصرية تتبنى برنامج تكافل وكرامة لرعاية الأسر الأكثر فقرًا ، والفئات التى ليس لديها القدرة على العمل والإنتاج مثل كبار السن من ٦٥ عاما فأكثر ، أو من هم لديهم عجز كلي أو إعاقة ، من خلال صرف مساعدات شهرية لهم، بهدف إيجاد شبكة حماية اجتماعية عادلة تستهدف الفئات التى تعاني من الفقر بكل أشكاله، بشرط أن لا يكون لدى المنتفع معاشًا تأمينيًا أو لديه معاش أقل من معاش الضمان الاجتماعي ، ثم الاستحقاق الاقتصادي الذى يشمل المرتب ،والممتلكات ، وسمات الأسرة المجتمعية وظروف الأسرة المعيشية .

ويساعد برنامج **"تكافل"** : الأسر(الزوج والزوجة) ماليا بمبلغ ٣٢٥ جنيه شهريًا، مع صرف مساعدة شهرية لكل طالب بالأسرة، وذلك بقيمة ٦٠ جنيهًا لطالب المرحلة الابتدائية، و٨٠ جنيهاً لطالب المرحلة الإعدادية و١٠٠ جنيه لطالب المرحلة الثانوى، وفي المرحلة بالجامعية ٢٠٠ جنيه لكل طالب ،حد أقصى ثلاثة طلاب، شريطة أن تلتزم الأسر المستفيدة بالشروط، وهى بالنسبة للأطفال الأكثر من ٦ سنوات أن يكونوا مسجلين بالمدارس بنسبة حضور لا تقل عن ٨٠٪ من عدد أيام الدراسة، أما بالنسبة للأطفال الأقل من ٦ سنوات ، فتلتزم الأسرة بمتابعة برامج الوقاية والصحة الأولية للأطفال والأمهات بالوحدات الصحية الحكومية.

وبرنامج **"كرامة"** : يشمل الفئات التي تعاني من الفقر الشديد ولا تستطيع أن تعمل أو تنتج، ولذلك تحتاج إلى حماية اجتماعية، ككبار السن ، والمعاقين ، ومن المتوقع أن يشمل برنامج كرامة الأرملة بدون ، والمطلقة بدون .

ويتم صرف مساعدات شهرية لفئتين من المواطنين، وهما كبار السن ،والمعاقين .

وكبار السن من الجنسين من سن ٦٥ عاما أو أكثر، وممن ليس لديهم معاش تأميني، أو لديهم معاش أقل من معاش الضمان الاجتماعي، ومن حق الزوجين كبار السن الانتفاع من هذا البرنامج، حيث يهدف إلى دعم فئات كبار السن وتخفيف العبء الصحي لهم عن الأسر الفقيرة، ويتم صرف ٣٥٠ جنيه للفرد داخل الأسرة و٧٠٠ جنيه للفردين و١٠٥٠ لثلاثة أفراد.

والمعاقين الذين لديهم عجز كلي أو إعاقة ،على أن يقوم الشخص من ذوى الاحتياجات الخاصة بتقديم شهادة من القومسيون الطبى التابع لإحدى هيئات وزارة الصحة يؤكد عدم استطاعته على العمل.

والبرنامج مطبق فى جميع أنحاء الجمهورية ، وبلغ عدد الأسر المستفيدة من برنامج الدعم النقدي تكافل وكرامة على مستوى الجمهورية ، حتى شهر يناير ٢٠٢٢ م ٣،٨٠٠٠٠٠ أسرة .بما يقارب ١٤ مليون مستفيد .

وعدد الأسر المستفيدة من برنامج الدعم النقدي (كرامة) ١٬٣١٧٬٣٣٦ ، وعدد الأسر المستفيدة من الدعم النقدي (تكافل) ٢٬١٠١٬٥٣٠ في مارس ٢٠٢٢ م

وزادت الموازنة المخصصة للدعم النقدي من ٣٧ مليار جنيه عام ٢٠١٤ – ٢٠١٥ إلى ١٩.٥ مليار جنيه فى موازنة العام المالى ٢٠٢٠-٢٠٢١ ، وبلغ إجمالي ما صرف حتى نهاية ديسمبر ٢٠٢١ م ٦٩٬٦٢ مليار جنيه على برنامجي الدعم النقدي .

وتبلغ نسبة السيدات المستفيدات من برنامج الدعم النقدي تكافل وكرامة ٧٤٪ ، وكان الدعم مشروطا بالتعليم والصحة ، وتم استحداث شرط عدم تزويج القاصرات.

ومن المقرر دخول ٤٥٠ ألف أسرة جديدة ضمن برنامج تكافل وكرامة اعتبارًا من أول أبريل ٢٠٢٢ م[١] .

وتم ربط بيانات تكافل وكرامة بالضمان الاجتماعي ،والتأمينات والمعاشات الاجتماعية وقواعد البيانات الموحدة لدى هيئة الرقابة الإدارية ووزارات التربية والتعليم والتعليم الفني، والتخطيط والتنمية الاقتصادية، والأزهر الشريف ، لضبط عمليات الاستحقاق والاستبعاد للأسر غير المستحقة للدعم، بالتعاون مع هيئة الرقابة الإدارية للتحقق من بيانات المستفيدين والمتقدمين الجدد شهرياً ، وذلك من خلال قواعد البيانات القومية الموحدة تحت إدارة الهيئة.

القسم الثاني: برنامج الدعم النقدي غير المشروط "الضمان الاجتماعي" تقدم وزارة التضامن الاجتماعي مساعدات شهرية ضمانية لحوالى ٣٦٢٬٤٨٧ مستفيد ، وتبلغ موازنة الضمان الاجتماعى حوالى ٦.٥ مليار جنيه للعام المالى ٢٠٢٠-٢٠٢١ ،والمساعدات الشهرية الضمانية، دعم نقدي غير مشروط يتم تكاملها مع برنامج الدعم النقدي المشروط "تكافل وكرامة".

وفى إطار تدقيق البيانات والحرص على وصول الدعم لمستحقيه، تجرى الوزارة عمليات مراجعة جميع الأسر التى تحصل على مساعدات شهرية ضمانية ميدانيًا ، وإعادة البحث الاجتماعي لها بنفس المنهجية التى يقوم عليها برنامج "تكافل وكرامة" وهو منهج قياسات الفقر متعدد الأبعاد، وباستخدام نفس الأدوات البحثية حتى يتم التعامل مع جميع الفئات المتقدمة للحصول على الدعم فى إطار الحرص على مبادئ الإنصاف والعدالة والترشيد، وفقا للجنة تنقية بيانات الضم بقرار وزاري تم صدوره في يونيو ٢٠١٧[٢].

---

(١) الدستور : رئيس مجلسي الإدارة والتحرير د/ محمد الباز ، رئيس التحرير وائل لطفي الأحد ٢٧ مارس ٢٠٢٢ م .

(٢) أمنية فرحات : أخبار اليوم : السبت ٢٢ يناير ٢٠٢٢ م .

- التأمينات والمعاشات : تم زيادة قيم المعاشات المنصرفة بنسبة ٥٠٪ تقريباً من عام ٢٠١٨ حتى ٣٠/ ٦/ ٢٠٢١ لـ ٥ر١٠ مليون مستفيد بتكلفة بلغت نحو ٥ر٧٧ مليار جنيه.

وفي عام ٢٠٢٠، تم زيادة المعاشات المستحقة بنسبة ١٤٪ على إجمالي قيمة المعاش بحد أقصى للزيادة ٩٨٠ جنيه، بتكلفة سنوية تبلغ نحو ١ر٢٥ مليار جنيه.

وتم زيادة المعاشات عام ٢٠٢١ بنسبة ١٣٪ على إجمالى قيمة المعاش بحد أقصى للزيادة ١٠٥٣ جنيها، وتم زيادة المعاشات بنسبة ١٣٪ اعتبارًا من ١ أبريل ٢٠٢٢ وفقًا لقوانين التأمين الاجتماعى، كما تم تحسين المعاشات بصفه استثنائية للحالات الأولى بالرعاية للظروف الاجتماعية والمرضية، ووفقا لقرار رئيس مجلس الوزراء، وتم صرف معاش شهري لأسر ضحايا الإرهاب.

(ثانياً) المساعدات الاجتماعية ، وتشمل :

١ ــ تقديم مساعدات مالية غير منتظمة، تقدم وزارة التضامن الاجتماعي ،والمؤسسة العامة للتكافل مساعدات نقدية غير منتظمة لإجمالي ٥ر١ مليون أسرة مضارة بظروف صعبة بإجمالي ١١٤ر٩٦٠ مليون جنيه، بمتوسط شهري ٤٠٠ جنيه مصري، كما بلغ إجمالي قيمة المساعدات العينية بالمحافظات ٥٣٥ر٠٨٩ر٤١ جنيه لـ ٧٩ر٨٧٠ مستفيد.

٢ ــ تكافؤ الفرص التعليمية: وجَّه رئيس الجمهورية بضرورة تقديم كافة سبل الدعم للطلاب الدارسين في كافة المراحل التعليمية بدءًا من سن الحضانة وحتى التخرج في الجامعة، كما وجه بصرف مليار جنيه مصري لدعم كافة أنواع الطلاب كما يلي:

ــ تم إعفاء ٥ر٥ مليون طالب في مختلف المراحل التعليمية (ابتدائي، إعدادي، ثانوي) من دفع المصروفات الدراسية، وتحمل تكلفة التعليم المدرسي لأكثر من ٥ر١ مليون، من الطلاب غير القادرين وغير الحاصلين على الدعم النقدي بإجمالي ٨ر٥ مليون طالب مدرسي.

ــ تم دفع تكلفة ٣٤ ألف طالب بمدارس تنمية المجتمع بالجمعيات الأهلية، والبالغ عددها ٢١٠٠ مدرسة مجتمع، هذا بالإضافة إلى توفير دعم غذائي ونقدي للأسر الأكثر فقرًا لهؤلاء الأطفال.

ــ تم إنشاء ٢٤ وحدة تضامن اجتماعي داخل الجامعات الحكومية على مستوى الجمهورية،لإتاحة خدمات وزارة التضامن وبنك ناصر الاجتماعي للطلاب، والعاملين بالجامعات الحكومية، وكذلك الخريجين، من خلال الأنشطة المتعلقة بالتمكين الاقتصادي، وبرامج بناء الشخصية، وتوعية الطلاب حول أهم القضايا المجتمعية وتحفيزهم للمشاركة في جهود التطوع المختلفة، وقد جاءت استجابة لرؤية مصر ٢٠٣٠، وتوجيهات الرئيس عبد الفتاح السيسى بمساعدة الشباب، والتركيز على بناء الإنسان، وتوفير حياة كريمه له، وخطة وزارة التضامن الاجتماعي للتوسع في

أنشطتها الخدمية والتنموية من خلال التكامل مع قطاعات وأجهزة الدولة المختلفة، وبدأ العمل بها من بداية عام ٢٠٢١ م[١].

٣ ــ تكافؤ الفرص الصحية: يستهدف برنامج الألف يوم الأولى في حياة الأطفال صغار الأمهات الحوامل والمرضعات واللاتي لديهن طفلان بحد أقصى، ويتم صرف نقاط إضافية على السلة الغذائية التموينية بقيمة ١٠٠ جنيه شهريًا، بشرط المتابعة الصحية وإجراءات التطعيم للأطفال، بالإضافة إلى رعاية الصحة الإنجابية للنساء، وفي عام ٢٠٢٠، استهدف البرنامج إجمالي ٤١٠٠٠ أُم بتكلفة ٥٦٦٨ مليون جنيه ،ويتم تمويل هذا البرنامج من برنامج الأغذية العالمي.

كما يتم دعم الأمهات أثناء فترة الحمل بصرف تعويضات للسيدات العاملات في القطاع الخاص أثناء فترة الوضع بنسبة ٧٥٪ من الأجر الأخير، وذلك لمدة ٩٠ يومًا تُسدده صناديق التأمينات الاجتماعية.

٤ ــ مبادرة حياة كريمة: في يوم الأربعاء ٢ / ١ / ٢٠١٩ م أطلق الرئيس عبد الفتاح السيسي مبادرة حياة كريمة للفئات الأكثر احتياجًا، وفي المؤتمر الوطني للشباب في دورته السابعة (٣٠ ــ ٣١ يوليو ٢٠١٩) بالعاصمة الإدارية الجديدة، انعقد المؤتمر الأول لمبادرة " حياة كريمة" .

ومن أهم أهدافها كما صرحت غادة والي وزيرة التضامن الاجتماعي في ذلك الوقت خلال المؤتمر: القضاء على البطالة ، وخلق فرص عمل ، وتعظيم التعاون بين مؤسسات الدولة لخدمة المواطنين الأكثر احتياجًا ، وتقدم للقرى الأكثر احتياجًا بناءً على واقع تعداد ٢٠١٧ م ، وفق معيارين هما:

١ــ معدل الفقر ٦٠ ٪ . **٢ــ كثافة سكانية** ٥ آلاف نسمة .

وتهدف المبادرة إلى التخفيف عن كاهل المواطنين بالمجتمعات الأكثر احتياجًا في الريف والمناطق العشوائية في الحضر، وتعتمد المبادرة على تنفيذ مجموعة من الأنشطة الخدمية والتنموية التى من شأنها ضمان "حياة كريمة" لتلك الفئة وتحسين ظروف معيشتهم ، والارتقاء بالمستوى الاجتماعي والاقتصادي والبيئي للأسر المستهدفة، والقضاء على الفقر متعدد الأبعاد ، والاستثمار في تنمية الإنسان المصري، وسد الفجوات التنموية بين المراكز والقرى وتوابعها، وإحياء قيم المسؤولية المشتركة بين كافة الجهات الشريكة لتوحيد التدخلات التنموية في المراكز والقرى وتوابعها.

وتستهدف المبادرة :

٤٥٨٤ قرية، ٢٠ محافظة،١٧٥ مركز ، تابع ٢٨٠٠٠ ، ٥٨٠٠٠٠٠٠ مواطن[٢].

٥ ـ مبادرة سكن كريم : انطلقت مبادرة سكن كريم عام ٢٠١٨ م، في الخمس محافظات الأكثر فقرًا على مستوى الجمهورية (المنيا، أسيوط، سوهاج، قنا، والأقصر)، والبرنامج الرئاسي "حياة كريمة" عام ٢٠١٩ م في ١١ محافظة

---

(١) أخبار اليوم ١٦ / ١٢ / ٢٠٢٠ م كتب حسني ميلاد : وحدات التضامن الاجتماعي الجديدة «وزارة مصغرة» داخل الجامعات .

(٢) اليوم السابع : الخميس ٤/ ٣/ ٢٠٢١ م .

بتوجيه من رئيس الجمهورية بتقديم حلول عاجلة ومتكاملة لتحسين جودة حياة المواطنين في الريف المصري ، وبصفة خاصة في القرى الأكثر فقرًا، وقد أسهمت ٢٣ جمعية أهلية في تنفيذ وتمويل البرنامج بالشراكة مع وزارة التضامن الاجتماعي بلغت قيمته ١٧٪ من إجمالي التكلفة تقريبًا، وبلغت إجمالي تكلفة كل من سكن كريم ،والمرحلة الأولى من برنامج حياة كريمة ٩٦٩ مليون جنيه خلال الفترة من ٢٠١٨ إلى ٢٠٢٠م .

- بلغ إجمالي عدد المستفيدين من الخدمات الاجتماعية والصحية والاقتصادية في المرحلة الأولى ١٨٦٬٥٢٥ أسرة ،بما يشمل مليون مواطن تقريبًا، وشملت الخدمات المقدمة إلى الأسر ٨٬٤ ألف وصلة مياه شرب، و٦٬٣ ألف وصلة صرف صحي، و١١ ألف تركيب سقف، و٩٬٥ ألف منزل تم رفع كفاءته، وتوصيل وصلات الغاز الطبيعي لـ ١١٢٬١٧٥ أسرة في ٦ محافظات من الأكثر فقرًا ، هذا بالإضافة إلى استفادة ١٬٠٩٠٬٥٤٥ مستفيد من القوافل الطبية، و ١٣٬٨٣٨ مستفيد من العمليات الجراحية والأجهزة التعويضية ، و٢٧٬١١٢ مستفيد من عمليات العيون وعمل النظارات الطبية، هذا بالإضافة إلى القوافل البيطرية التي تعدت ٥٠ قافلة ، وفرص التمكين الاقتصادي التي تمت إتاحتها لحوالي ٦٬٧ الف أسرة.

٦ ـــ **برنامج وعي للتنمية المجتمعية**: أُطلق برنامج وعي في ٢٧ فبراير ٢٠٢٠ م، ويهدف إلى تغيير السلوكيات المجتمعية السلبية المعوقة للتنمية البشرية والاقتصادية، وذلك من خلال إمداد المواطنين بالمعارف والمعلومات العلمية، والقانونية ،والدينية الموثقة تجاه ١٢ قضية مجتمعية وهي: التمكين الاقتصادي، والتعليم والمعرفة ومحو الأمية، وصحة الأم والطفل، والتربية الأسرية الإيجابية، الاكتشاف المبكر للإعاقة، والزيادة السكانية، وختان الإناث، وزواج الأطفال، والنظافة والصحة العامة، مكافحة المخدرات، والهجرة غير الشرعية، والمواطنة واحترام التنوع الديني والثقافي.

٧ ـــ **دعم العمالة غير المنتظمة** : وفقًا لقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٢١٨٣ لسنة ٢٠٢٠، تم تشكيل لجنة للعمل على إعداد استراتيجية وطنية لحماية ورعاية العمالة غير المنتظمة برئاسة وزارة التضامن الاجتماعي ، وتم إطلاق المرحلة الأولى من المبادرة الرئاسية "بر أمان" لحماية ودعم صغار الصيادين بالشراكة مع صندوق تحيا مصر ،والهيئة العامة لتنمية الثروة السمكية حيث تغطي المبادرة ٤٢ ألف صياد على مستوى الجمهورية بتكلفة ٥٠ مليون جنيه ، ممولة من صندوق تحيا مصر، كما تقوم وزارة التضامن الاجتماعي بالإغاثة وقت الأزمات والكوارث .

٨ ـــ **توفير سكن للأسر الأولى بالرعاية**: حرصا على توفير سكن آمن للأسر الأولى بالرعاية، تنفذ وزارة التضامن الاجتماعي مشروع "إسكان الأسر الأولى بالرعاية" للمساهمة فى توفير وحدات سكنية بالمدن الجديدة ، والتى يوجد بها مناطق صناعية لإتاحة فرص عمل بالمصانع لأفراد الأسرة، على أن تكون هذه الوحدات حق انتفاع بتعاقد لمدة عام واحد قابل للتجديد فى حالة استمرار توافر شروط الاستحقاق وسداد الالتزامات المطلوبة من رب الأسرة ،وبشرط إقامته الدائمة بالشقة مع أسرته.

وتقوم وزارة التضامن بفرش وتأثيث الوحدات السكنية المعدة لسكان المناطق العشوائية الخطرة غير الآمنة (بديل العشوائيات).

ثالثاً : الرعاية الاجتماعية لفاقدي الرعاية:

تستهدف وزارة التضامن الاجتماعي توفير خدمات رعاية جيدة وملائمة ، للفئات فاقدى الرعاية ، لتأهيلهم وتمكينهم ودمجهم في المجتمع وسوق العمل ، إعمالًا بمبادئ حقوق الإنسان وتكافؤ الفرص، ويضم برنامج الرعاية الاجتماعية :رعاية وتأهيل وتمكين الأشخاص ذوي الإعاقة ، ورعاية الأطفال المحرومين من الرعاية الأسرية والأسر البديلة الكافلة، ورعاية كبار السن ، وحماية الأطفال والكبار بلا مأوى.

رابعاً : التنمية الاجتماعية ، وتشمل :

١ ـــ النهوض بمستويات التشغيل : تستهدف تأهيل الفئات القادرة على العمل من النساء والشباب وتوظيف مهاراتهم بالمواءمة مع احتياجات سوق العمل في كافة الصناعات التراثية ، والبيئية، والزراعية ، وخدمة المجتمع لتحسين مستوى المعيشة ،وتعزيز التنمية المستدامة .

٢ـ برنامج فرصة والإقراض متناهي الصغر :

تقدم وزارة التضامن الاجتماعي منظومة التمكين الاقتصادي التى توفر فرص التدريب ، والتوظيف ، وتأسيس مشروعات مدرة للدخل ووحدات إنتاجية فى عدد ١٦ محافظة ، وامتلاك أصول إنتاجية لتأسيس مشروعات متناهية الصغر ،هذا بالإضافة إلى تقديم قروض ميسرة لعمل مشروعات صغيرة ومتناهية الصغر للنساء.

خامساً : تنمية الشراكات مع المجتمع المدني:

تنمية الشراكات مع المجتمع المدني يستهدف تعزيز شراكات فعَّالة بين كافة الأطراف المعنية الحكومية، والأهلية ،والدولية ، والقطاع الخاص للمساهمة في تحقيق رسالة وزارة التضامن ، وأهداف التنمية المستدامة "٢٠٣٠"، ويضم برنامج تنمية الشراكات ما يلي:

- إصدار القانون الخاص بتنظيم ممارسة العمل الأهلي رقم ١٤٩ لسنة ٢٠١٩ م ولائحته التنفيذية في يناير ٢٠٢١.
- تم إشهار إجمالى ٦٩٧٩ جمعية وإتحاد ومؤسسة أهلية وإصدار تصريح عمل إلى ١٣ منظمة دولية.
- تم إطلاق أولى مراحل المنظومة الإلكترونية المتكاملة للعمل الأهلي في مصر ، والمتعلقة بتوفيق أوضاع كافة مؤسسات العمل الأهلي.
- تم توقيع عدد ١٧١ بروتوكول تعاون ومذكرة تفاهم بين وزارة التضامن وجميع الوزارات والجهات والجمعيات الشريكة[١] .

---

(١) الهيئة العامة للاستعلامات ـــ ٦ سنوات من الإنجازات قطاع التضامن الاجتماعي ـ الاثنين ٢٢ يونيو ٢٠٢٠ ، الثلاثاء، ١٥ يونيو ٢٠٢١ م ، الصفحة الرسمية لوزارة التضامن الاجتماعي ـ إنجازات ٢٠٢٠ م، اليوم السابع : رئيس

سادساً : الدعم الغذائي :

تقوم وزارة التموين والتجارة الداخلية بدور رئيس ومهم في دعم وتعزيز خطوات الحكومة نحو النهوض بالاقتصاد المصري، حيث تبقى هي صمام أمان غذاء المصريين، وأحد أذرع الدولة لحماية الفئات الأكثر احتياجا ، ولتحقيق ذلك قامت وزارة التموين والتجارة الداخلية بعدة إجراءات في عدد من القطاعات المهمة والتي تمس حياة المصريين لحماية الأسر الأولى بالرعاية ، منها :

١ ــ تعزيز الاحتياطي الاستراتيجي من السلع الغذائية : في إطار خطة الدولة لدعم السلع التموينية والمتمثلة في تحقيق الأمن الغذائي الصحي المستدام للمواطنين على مستوى الدولة ، تنتهج وزارة التموين والتجارة الداخلية خطوات استباقية في تدبير الاحتياطي الاستراتيجي من السلع الاستراتيجية، لمواجهة المستجد والتقلبات العالمية للأسواق ، من خلال خطط زمنية قصيرة ومتوسطة وطويلة الأجل، والتي تتوافق مع طبيعة كل سلعة من حيث الإنتاج والفجوة الغذائية منها،الأمر الذي أدى إلى توافر السلع الاستراتيجية بكميات وأسعار مناسبة ، منذ ٢٠١٧ وحتى الآن خاصة طوال فترة جائحة فيروس كورونا، دون أي أزمات.

وللحفاظ على المخزون الاستراتيجي من القمح والوصول لأقل نسبة فاقد وزيادة السعات التخزينية ، تم أنشاء ٣٥ صومعة جديدة خلال الفترة من ٢٠١٤ حتى الآن ، مما أدى إلى مضاعفة الطاقات التخزينية ٣ أضعاف ، والحفاظ على جودة المخزون وتقليل نسبة الفاقد والتالف التي كانت تصل إلى ١٥٪.

٢ ــ **تطبيق منظومة بيع الخبز البلدي المدعم في كل المحافظات** : نظرًا لأن إنتاج وبيع الخبز البلدي المدعم يمس الحياة اليومية للمواطنين وخاصة الأسر الأولى بالرعاية و محدودة الدخل ، فقد تم تطبيق منظومة الخبز الجديدة اعتبارًا من ١/ ٨/ ٢٠١٧ م لمواجهة أي سلبيات تواجه عملية إنتاج وبيع الخبز للمواطنين بالمواصفات والأوزان والأسعار المقررة.

وتقوم المخابز البلدية على مستوى الجمهورية ٢٨.٤٠٠ مخبز نشط بالإنتاج والصرف يوميًا لإجمالي كمية خبز ٢٦٠ مليون رغيف بلدي يوميًا تقريبًا بما يعادل ٧.٨ مليار رغيف شهريًا تقريبًا لإجمالي ٧١.٥ مليون فرد مدرجين تموينيا لصرف الخبز بإجمالي ٢٣ مليون بطاقة تموينية ذكية تقريبًا.

التحرير أكرم القصاص ـ الثلاثاء ١٥ يونيو ٢٠٢١ (تقرير وزارة التضامن الاجتماعى حول انجازات الوزارة على مدار ٧ سنوات منذ ٢٠١٤ وحتى ٢٠٢١ م)، مبتدأ : رئيس التحرير هاني لبيب ــ رئيس التحرير التنفيذي محمود بسيوني ٣٠ يونيو.. تنمية ورعاية و شراكات.. إنجازات وزارة التضامن من ٢٠١٤ لـ ٢٠٢١ ــ محمد صابر ١٦/ ٦/ ٢٠٢١ م، المصري اليوم : الخميس ١/ ٧/ ٢٠٢١ م .

وتكلفة دعم الخبز تصل إلى ٤.٢٥٠ مليار جنيه شهريًا ، بإجمالي ٥١ مليار جنيه سنويًا، وتكلفة الدعم السلعي تصل إلى ٣ مليارات جنيه شهريًا، بإجمالي ٣٦ مليار جنيه سنويا، أي تتحمل الدولة تكلفة الدعم التمويني بما يقدر بنحو ٨٧ مليار جنيه، **هذه أسعار الدعم قبل الحرب الروسية الأوكرانية** .

٣ ــ ولتوفير مظلة الحماية الاجتماعية للأسر الأولى بالرعاية ومحدودة الدخل ، تم تنقية قوائم الدعم لوصول الدعم إلى مستحقيه ، وهي الفئات الأكثر احتياجًا ، واستخراج بطاقات تموينية للأسر الأولى بالرعاية ومحدودة الدخل غير المدرجة تموينيا لصرف الخبز والسلع التموينية لهذه الأسر، حيث صدر عدد من القرارات الوزارية والمنتهية بالقرار الوزاري رقم (٦٢) لسنة ٢٠٢١، بشأن استخراج بطاقات تموينية للأسر الأولى بالرعاية غير المدرجة تموينيًا.

٤ – تم التوسع في منافذ الشركة القابضة للصناعات الغذائية لطرح السلع بأسعار مخفضة ،وبلغ عدد منافذ مشروع جمعيتي خلال المراحل الثلاثة الأولى ٦٠٠٠ منفذٍ بنهاية عام ٢٠٢٠، ويتم الإعداد لتنفيذ المرحلة الرابعة من المشروع، والتي ستكون الأولوية فيها للمناطق والقرى الأكثر احتياجًا.

٥ – تم إقامة مشروعات للشباب بالتعاون مع جهاز تنمية المشروعات لتوفير فرص العمل ،بمنح شباب الخريجين منافذ لبيع السلع التموينية، وفارق نقاط الخبز ، والبيع الحر فى مختلف محافظات الجمهورية تحت مسمى مشروع (جمعيتي)، بالإضافة إلى المنافذ المتحركة وهي سيارات طرح السلع المتنقلة.

٦ – تتعاون وزارتا التموين والأوقاف سنويًا في دعم الأسر الفقيرة بتوفير وتوزيع السلع الرئيسة في القرى والنجوع خلال موسم شهر رمضان المعظم ،وكذلك توفير أطنان من اللحوم خلال موسم عيد الأضحى المبارك.

٧ – إقامة معارض موسمية لبيع السلع بأسعار مخفضة ، تقيم وزارة التموين والتجارة الداخلية بالتعاون مع الاتحاد العام للغرف التجارية ، معارض لطرح السلع الموسمية بأسعار مخفضة بنسب تصل إلى ٢٥٪ ، منها: معارض أهلًا مدارس ، ومعارض أهلًا رمضان .

٨ – تقوم الأجهزة التابعة لوزارة التموين والتجارة الداخلية بدور حيوي في تنظيم قطاع التجارة الداخلية ومراقبة الأسواق ، والرقابة على بيع منافذ بيع السلع الغذائية ، واستهداف أي عمليات غش تجاري، أو زيادات في الأسعار غير مبررة بالتعاون مع جميع الأجهزة الرقابية المعنية في الدولة [1].

---

(١) الهيئة العامة للاستعلامات ــ الأحد ٢١ مارس ٢٠٢١ ،الأحد ٢٦ سبتمبر ٢٠٢١، الموقع الرسمي لوزارة التموين والتجارة الداخلية ــ الأحد ١٣ سبتمبر ٢٠٢٠ م ، الأهرام ٦/ ٦ ٢٠٢١ م ، اليوم السابع : رئيس التحرير / أكرم القصاص ـ الثلاثاء، ٠٨ يونيو ٢٠٢١ م (التموين تنجح فى توفير السلع الأساسية خلال عهد الرئيس السيسى. ، الدستور :رئيس مجلسى الإدارة والتحرير :د. محمد الباز ــ رئيس التحرير: وائل لطفى ــ الاثنين ٨ / ١١/ ٢٠٢١م كتب صلاح عامر (إنجازات لوزارة التموين خلال أزمة كورونا) ، صدى البلد : الإشراف العام إلهام أبو الفتح ــ رئيس التحرير

المطلب الثالث : البعد البيئي

يهتم البعد البيئي بالحفاظ على البيئة ، وترشيد استخدام مواردها المتجددة وغير المتجددة ، ومن ثم الحفاظ على قدرة البيئة على القيام بتجديد حيويتها والمحافظة على توازنها .

وشهد ملف البيئة في مصر علامات فارقة ، زادت من تنامي دور مصر في المجال البيئي على الساحة الإقليمية والعالمية، وذلك لإيمان القيادة السياسية بقضايا البيئة ودورها في تحقيق التنمية المستدامة التي تطمح لها مصر، وظهر ذلك جليا في العديد من المجالات البيئية ، منها :

١ ــ التوسع في استخدام الطاقة النظيفة من الغاز الطبيعي، وإنتاج الوقود الحيوي من النفايات، لما له من مردود بيئي واقتصادي واجتماعي مترابط، في إطار المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وإدراجه ضمن أنشطة المشروع القومي لتطوير قرى الريف المصري ،وتم تأسيس أول وحدة بمشروعات الطاقة الحيوية،باستخدام التكنولوجيا، أول تجربة فعلية على الأرض لمشروع تحويل المخلفات إلى طاقة، وهو مشروع إرشادي بقرية قلهانة بمركز إطسا بمحافظة الفيوم، تصل سعة المحطة إلى ٢.٥ طنا/ يوم بقدرة إنتاجية تبلغ ١٠٠ كيلووات.

بالإضافة إلى السعي لتعظيم الحوافز الخضراء المقدمة إلى الهيئات والمنشآت والأفراد التي تسهم في زيادة معدلات تحسين الأداء البيئي.

٢ ــ **التغيرات المناخية** : يعد ملف التغيرات المناخية على رأس أولويات الرئيس السيسي، فدائما ما يؤكد أن قضايا البيئة وتحدياتها تحتل حيزًا كبيرًا من الاهتمامات المصرية، كونها تعد جزءًا لا يتجزأ من منظومة التنمية المستدامة المنشودة، وأنّ تغير المناخ يعد من أخطر تلك القضايا، لما يمثله من تهديد مباشر.

وقد تولت مصر مهمة تحقيق مصالح المنطقة الإفريقية والعربية ،والقيام بدور محوري في المفاوضات متعددة الأطراف الخاصة باتفاقات تغير المناخ، وظهر هذا خلال مفاوضات اتفاق باريس ٢٠١٥، حيث قادت مصر المجموعة الإفريقية وعملت على توحيد الصوت الإفريقي وتحقيق مصالحه، وتم إطلاق مبادرتين هامتين ، وهما المبادرة الإفريقية للتكيف مع آثار التغيرات المناخية، والمبادرة الإفريقية للطاقة المتجددة.

كما استضافت مصر في ٢٠١٨ م مؤتمر الأطراف لاتفاقية التنوع البيولوجي ، وحرصت على رفع المطالب الأفريقية من خلال إصدار الأجندة الإفريقية للتنوع البيولوجي والإعلان الإفريقي ومراعاة الربط بين التنوع البيولوجي وتغير المناخ.

وقد تضمن ملف مصر الخاص بتغير المناخ، مبادئ الحفاظ على البيئة والحد من آثار التغيرات المناخية ضمن الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة "رؤية مصر ٢٠٣٠".

أحمد صبري ــ الجمعة ١٩ / نوفمبر ٢٠٢١ م ، الوطن : رئيس مجلس الإدارة ورئيس التحرير : محمود مسلم ــ الأربعاء ٢٩ / ١٢ / ٢٠٢١ م ، أخبار اليوم : الجمعة ٣١ / ديسمبر ٢٠٢١ م ، الجمهورية ٨ / يونيو ٢٠٢٢ م .

ويعد مؤتمر الأطراف الرابع عشر لاتفاقية التنوع البيولوجي، الذي استضافته مصر بمدينة شرم الشيخ، بدء مرحلة تاريخية وتحولًا حقيقيًا للعمل البيئي ، من أجل العيش في بيئة صحية وآمنة، وحفاظا على حقوق الأجيال القادمة للتمتع بالموارد الطبيعية والعمل على وقف هدرها.

٣ ــــ المحميات الطبيعية : حظي ملف تطوير المحميات الطبيعية بدعم كبير من القيادة السياسية ، باعتبارها من أهم ملامح العمل البيئي ، كما تعد أحد أهم فرص الاستثمار بمصر، حيث تم العمل على تحسين البنية التحتية والخدمات المقدمة للزوار بعدد ١٣ محمية طبيعية على مستوى الجمهورية ، من خلال تنفيذ ١٠ مشروعات لرفع كفاءة البنية التحتية بمحميات جنوب سيناء ووادي الريان ، ويجرى استكمال تطوير وتحديث منظومة إدارة المحميات الطبيعية.

ومن نتائج ذلك على المستويين المحلي والدولي : ارتفاع نسبة الزوار بالمحميات الطبيعية إلى ما يزيد على المليون زائر ،بالإضافة إلى نيل مشروع الطيور الحوامة المهاجرة التابع لوزارة البيئة جائزة الطاقة العالمية ، كمثال للمشروعات الرائدة والمستدامة لحماية الطيور ،علاوة على إشادة الاتحاد الدولي لصون الطبيعة بتقرير الأداء السنوي لمواقع التراث العالمي لعام ٢٠٢٠م بموقع وادي الحيتان ، كأحد مواقع التراث الجيولوجي بمصر، فيما أعلن الاتحاد الدولي لصون الطبيعة محميتي رأس محمد ،ووادي الحيتان على القائمة الخضراء للاتحاد.

٤ ــــ تحسين جودة الهواء: تعمل وزارة البيئة على خفض نسبة الجسيمات العالقة التي تسبب تلوث الهواء حفاظا على صحة المواطن المصري ، وقد وصل عدد محطات رصد نوعية الهواء المحيط إلى ١٠٩ محطة رصد على مستوى الجمهورية، ومن المستهدف أن تصل إلى ١٢٠ محطة بحلول عام ٢٠٣٠، كما وصل عدد المنشآت الصناعية المرتبطة بالشبكة القومية لرصد الانبعاثات الصناعية إلى (٧٦) منشأة بعدد (٣٥٢) نقطة رصد، وذلك بهدف خفض التلوث بالجسيمات الصلبة ٥٠٪ بنهاية عام ٢٠٣٠.

وقد أدى السيطرة علي السحابة السوداء تجنب انتشار ٢٢٥ ألف طن من الملوثات في الهواء، وخفض التكلفة المجتمعية للمخاطر الصحية بما يقدر بحوالى ٢.٢٤ مليار جنيه.

وتعد حملة "اتحضر للأخضر" المبادرة الأولى، في تاريخ مصر للتوعية بأهمية التشجير في حياتنا، وتستهدف مع التشجير كل ما يتعلق بالبيئة، حتى تتجمل كل محافظات مصر بالأشجار المثمرة، بالإضافة إلى التصالح مع المشروعات الملوثة للبيئة، والحد من الانبعاثات الصناعية الضارة ،حفاظا على البيئة والصحة العامة للمواطنين.

٥ ــــ الإدارة المتكاملة للمخلفات: شهد ملف المخلفات تحولًا جذريًا في مصر خاصة مع تصديق الرئيس عبد الفتاح السيسي على القانون رقم ٢٠٢ لسنة ٢٠٢٠ الخاص بتنظيم إدارة المخلفات، وهو مايعد الخطوة الأولى نحو بدء العمل بأول قانون للمخلفات في مصر، وهو ما يمثل إنجازًا كبيرًا ، أثمرته جهود الدعم المؤسسي والتشريعي للمنظومة

الجديدة للمخلفات التي تم إعدادها والبدء في تنفيذ البنية التحتية لها بما يحقق مصلحة المواطن المصري ويجعلها أولوية هامة.

ويعد مشروع القانون خطوة للقضاء على مشكلة القمامة والمخلفات ، حيث تقوم فلسفته على إنشاء جهاز يُعنى بتنظيم وإدارة المخلفات على المستوى المركزي والمحلي، بما يحقق الارتقاء بخدمة الإدارة الآمنة بيئيًا للمخلفات بأنواعها، وجذب الاستثمارات في مجال جمع ونقل ومعالجة المخلفات والتخلص منها.

وتعمل وزارة البيئة على إدراج القطاع الخاص وغير الرسمي في تلك المنظومة الجديدة، حيث تم أخذ خطوات جيدة عبر إطلاق تعريفة لتدوير القمامة لعام ٢٠٢٠، وتقدمت ٥٣ شركة باستثمارات مصرية وأجنبية لتحويل القمامة إلى طاقة، و٨ شركات مصرية بتكنولوجيات أجنبية ستعمل على تنفيذ ذلك في ٨ محافظات.

وراعت الدولة المصرية في إنشاء المدن الجديدة المعايير البيئية ، وإتاحة مساحات كبيرة للزراعة .

٦ ــ تستضيف مدينة شرم الشيخ مؤتمر المناخ 2022 cop27 م خلال شهر نوفمبر [1].

---

(١) جمهورية مصر العربية ــ وزارة البيئة ــ جهاز حماية البيئة ــ التقارير السنوية ــ مجالات العمل البيئي في مصر والإنجازات الرئيسية ـ تقرير إعلامي حول إنجازات وزارة البيئة عام ٢٠٢٠ م ، الهيئة العامة للاستعلامات ـ الجمعة ٨ يناير ٢٠٢١ م ــ وزارة البيئة تصدر كتيباً يستعرض أهم إنجازات عام ٢٠٢٠ م ورؤية مصر للتعافي الخضر ، الهيئة العامة للاستعلامات ـ الأربعاء ٢٩ / ديسمبر ٢٠٢١ م وزيرة البيئة تستعرض إنجازات الوزارة في مجال حماية الطبيعة ، وكالة أنباء الشرق الأوسط : رئيس مجلس الإدارة ورئيس التحرير على حسن : ٧ سنوات إنجازات في عهد الرئيس السيسي تحول الملف البيئي لعلامات فارقة إقليميا وعالميا ٧ / ٦ / ٢٠٢١ م ، أخبار اليوم ٢٢/ يناير / ٢٠٢٢ م ، الأهرام ١٧/ ٤ / ٢٠٢٢ م ، اليوم السابع / الجمعة / ١١/ ٢/ ٢٠٢٢ ، الخميس ٢٤ / ٣/ ٢٠٢٢ م .

الخاتمة :

استهدف البحث إلقاء الضوء على أسس التنمية في الفقه الإسلامي ومفهوم التنمية المستدامة وأهدافها ، ورؤية الدولة المصرية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، وأنها تمثلت في إطلاق استراتيجية التنمية المستدامة مصر ٢٠٣٠ م.

وتبنت الاستراتيجية مفاهيم النمو الاحتوائي والمستدام والتنمية الإقليمية المتوازنة، بما يؤكد مشاركة الجميع في عملية البناء والتنمية، ويضمن في الوقت ذاته استفادة كافة الأطراف من ثمار هذه التنمية، وعدالة استخدامها بما يضمن حقوق الأجيال القادمة، ويرتفع فيه نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ، وارتكزت الاستراتيجية على ثلاثة أبعاد رئيسة :

البعد الاقتصادي ، ويعتمد على تعظيم الاستفادة من موارد مصر الطبيعية ، وتقدم المجتمع ، وتحسين الإطار المعيشي للأفراد ، والحفاظ على البيئة، من خلال مشاريع تنموية في مجالات متعددة ، كمشروعات المدن الجديدة، والاستصلاح الزراعي، ومحطات الطاقة الكهربائية العملاقة ، ومشروعات تحلية مياه البحر ومعالجة مياه الصرف الصحي والزراعي، ومشروعات الطرق الرئيسة والسريعة ، والبترول والثروة المعدنية ، والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات ،وتوفير المرافق والبنية الأساسية لهذه المشروعات ، وتحفيز إقامة المشروعات الصغيرة والمتوسطة وريادة الأعمال؛ لرفع معدلات النمو الاقتصادي للبلاد ، وزيادة معدلات الإنتاج المحلي ، وتوفير فرص العمل، وتشجيع التصدير ، وزيادة التنافسية بما يسهم في تحقيق التنمية الشاملة والمستدامة.

والبعد الاجتماعي، يعتمد على تنمية الموارد البشرية من خلال تحسين وتطوير التعليم، والصحة، والإسكان، والثقافة ، وشبكات الحماية الاجتماعية .

والبعد البيئي، يهتم بالحفاظ على البيئة ، وترشيد استخدام مواردها المتجددة وغير المتجددة ، والحد من آثار التغيرات المناخية.

وبفضل الاستقرار السياسي والأمني ، والتشريعات الجاذبة للاستثمار المحلي والأجنبي، حققت الدولة المصرية الكثير من الإنجازات الكبرى فى مسيرة التنمية على كافة الأصعدة،الاقتصادية ،والاجتماعية ،والبيئية ، ومازالت تحقق الكثير من الإنجازات ، وتدعو إلى المشاركة الفعالة من كل أفراد المجتمع لتحقيق أهداف التنمية المستدامة ، والتغلب على التحديات التي تواجِهها، وأجملُ أهمَّ ما توصلت إليه من نتائج ، وتوصياتٍ فيما يلي:

أولاً : أهم نتائج البحث :

١ ـــ التنمية في الإسلام تأتي بمعنى الاستخلاف ، والعمارة وفق منهج الله وشريعته ؛لإقامة مجتمع إنساني راشد، بناءً على خطط تنموية تحدد وترتب أولويات مصالح ومطالب الفرد والمجتمع .

٢ ـــ حظيت التنمية باهتمام كثير من المفكرين والفقهاء المسلمين ، وسبقوا بمؤلفاتهم الاقتصادية في مجال التنمية الكتاب الغربيين بعدة قرون .

٣ ـــ يتميز الفقه الإسلامي باشتماله على الأسس الجوهرية للتنمية ، فمن **خصائصها** الشمول ، والتوازن ، والواقعية ، والعدالة ، والمسئولية ، والإنسانية ، ومن **وسائلها** توفير التماسك الاجتماعي، وتحقيق المشاركة الشعبية ،وإقرار الأمن والنظام ، والإصلاح الاقتصادي والإداري، والعمل في المجالات الحياتية ، ومن **مبادئها** سيادة العدل وتحقيق الإنصاف، والمحافظة على الملكية الخاصة وتدعيمها ، وقيام الدولة بالعمل على تشغيل كل قطاعات المجتمع، **ومن إجراءاتها** إقامة شبكات طرق تربط بين أطراف البلاد ، وإقامة مشاريع للري ليعم الارتواء ، وإدخال الموارد في نطاق الإنتاج ، والاستفادة من التقدم العلمي ، وإتقان العمل ، وتحسين مستوى الأفراد صحيًا واجتماعيًا .

٤ ـــ التنمية المستدامة هي: " التنمية التي تلبي احتياجات الحاضر دون الإخلال بقدرة الأجيال المقبلة على تلبية احتياجاتها ،على أساس الإدارة الحكيمة للموارد والإمكانات البيئية" .

٥ ـــ من خصائص التنمية المستدامة ، التخطيط لأطول فترة زمنية مستقبلية، وتلبية الاحتياجات الأساسية للأفراد ، والحفاظ على حق الأجيال القادمة في الموارد الطبيعية، ومن أهدافها تحقيق رفاهية السكان من خلال زيادة معدل النمو الاقتصادي بوتيرة تفوق معدلات النمو السكاني ، والتوازن بين الاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية ، وربط التكنولوجيا الحديثة بأهداف المجتمع ،وإنماء روح المشاركة بالمشاكل البيئية، وتحقيق المساواة،والعدالة الاجتماعية.

ومن مبادئها التخطيط السليم المبني على البيانات والإمكانات المتاحة ، والاستخدام الرشيد للموارد المتجددة وغير المتجددة ، والحفاظ على سمات وخصائص الطبيعة ، وتحديد وتطوير هياكل الإنتاج والاستثمار والاستهلاك ، والمشاركة الفعالة لأفراد المجتمع ، وتقوم التنمية المستدامة على أبعاد أربعة: البعد الاقتصادي ، والبعد الاجتماعي ،والبعد البيئي ،والبعد التكنولوجي .

٦ ـــ من آليات تحقيق التنمية المستدامة :خفض استهلاك الطاقة الحفرية، والموارد الطبيعية الزائلة ، وتشجيع التحول نحو الطاقة البديلة ، وتثبيت نمو السكان ،وإشراك جميع الفئات ، ومكافحة التصحر،ومن استراتيجياتها الحفاظ على البيئة بوضع معايير بيئية محددة تقاس على أساسها المشروعات التنموية ،ودمج البيئة والاقتصاد في صناعة القرار، ومحاربة الفقر، وحماية الموارد الطبيعية.

٧ ـ من مؤشرات التنمية المستدامة الاقتصادية التي تستند إلى البيانات الإحصائية ،نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، ونسبة الصادرات إلى الواردات ،ومن المؤشرات الاجتماعية القضاء على الانفجار السكاني ، وتحقيق الأمن الغذائي ، والتخفيف من حدة الفقر، ومن المؤشرات البيئية الحد من استنزاف الموارد الطبيعية ،وترشيد استهلاك الطاقة ،وإعادة تدوير النفايات ،وحماية المحميات الطبيعية.

٨ ـــ تتمثل رؤية مصر لتحقيق أهداف التنمية المستدامة ٢٠٣٠ م ، في إطلاق استراتيجية التنمية المستدامة مصر ٢٠٣٠ ، وترتكز على ثلاثة أبعاد رئيسة : البعد الاقتصادي ، والبعد الاجتماعي، والبعد البيئي .

ولتحقيق البعد الاقتصادي،والاستفادة مما تتمتع به مصر من موارد طبيعية ، قامت مصر بمشاريع تنموية كبرى في القطاعات التالية:

أولاً : في الزراعة تم استصلاح مليون ونصف فدان ،وتم إطلاق مشروع الدلتا الجديدة لاستصلاح أكثر من ٢ مليون فدان ، ومشروع ١٠٠ ألف فدان صُوب زراعية؛ لتوفير غذاء صحي وآمن للمواطنين، وتم إدخال محاصيل بستانية جديدة، وتمت مبادرات تمويلية من البنك المركزي لدعم المزراعين ودفع عجلة الإنتاج، وتم تنمية الثروة الداجنة ،والحيوانية ، والاستزراع السمكي، وشهدت الصادرات الزراعية ارتفاعًا كبيرًا ،حيث تجاوزت٥ مليون طن،عام ٢٠٢١ م.

ثانياً: المياه : للحفاظ على موارد مصر المائية ،والمياه الصحية النظيفة تم الانتهاء من تنفيذ ٢٧٩ مشروعٍ لمياه الشرب، ويتم تنفيذ المشروع القومي لتبطين الترع، وتطوير المنشآت وشبكات الترع والمصارف، ويتم إعادة إنشاء القناطر للتحكم في التصرفات المائية ، وتم الاستفادة من مياه السيول كمورد إضافي للمياه ، فتم إنشاء ما يزيد على ٦٠٠ منشٍء جديدٍ، بين سدود إعاقة وحواجز توجيه، وقنوات تحويل، وبحيرات جبلية وصناعية، وخزانات أرضية، وتم التوسع في تنفيذ محطات تحلية المياه بالمناطق الساحلية، وتم الانتهاء من تنفيذ ٥٤ مشروعًا لمعالجة الصرف الصحي ثنائية وثلاثية بالصعيد؛ لإعادة الاستخدام الآمن للمياه المُعالجة فى الأغراض المخصصة لذلك .

ثالثاً : الطرق والنقل : تم الانتهاء من ٤٥٠٠ كيلومتر من الطرق الجديدة، وتم إنشاء ٢١ محورًا وكوبرى على النيل ، وما يقرب من ٦٠٠ كوبرى ونفق أعلى مزلقانات السكك الحديدية،وتم الانتهاء من تطوير وصيانة ورفع كفاءة ٥٠٠٠ كلم من شبكة الطرق الحالية ، وجاري تطوير قطاع السكك الحديدية ، وقطاع مترو الأنفاق ، والقطار الكهربي، وجاري إنشاء مشروعي مونوريل العاصمة الإدارية الجديدة ، ومونوريل مدينة ٦ أكتوبر ، والقطار الكهربائي السريع «السخنة ... مطروح» بطول ٦٦٠ كم ، وفي قطاع النقل البحري تم تطوير وإنشاء ٦موانى بحرية ،وفي قطاع الموانئ البرية والجافة تم إنشاء ميناءي قسطل ، وأرقين، وتم رفع كفاءة وتطوير ميناءي طابا ، والسلوم، ويتم إنشاء أول ميناء جاف بمدينة السادس من أكتوبر، وفي قطاع النقل النهري، يتم تطوير الطريق الملاحي القاهرة/ الإسكندرية ، وتطوير الطريق الملاحي القاهرة/ الإسماعيلية ، وتم إنشاء وتطوير العديد من المطارات ، وتم إنشاء قناة جديدة موازية لقناة السويس القديمة بطول ٣٥ كليومتر؛ لتيسير حركة التجارة العالمية.

رابعاً :**الطاقة** ، تم تنفيذ ٤٨ مشروعًا لإنتاج الكهرباء من المصادر التقليدية ، أبرزها ٣ محطات عملاقة فى العاصمة الإدارية ، وبنى سويف، والبرلس بكفر الشيخ ، ولإنتاج الكهرباء من المصادر المتجددة ، تم إنشاء محطات إنتاج الكهرباء من الرياح في جبل الزيت بمحافظة البحر الأحمر ، ومحطة رياح رأس غارب بمنطقة خليج السويس، ومجمع إنتاج الكهرباء من الطاقة الشمسية "بنبان" بأسوان ، ومحطة إنتاج كهرباء كهرومائية بقناطر أسيوط ، ووفقًا لخطة مصر للتحول إلى مركز إقليمي لتبادل الطاقة ، بدأت مصر في الربط الكهربائي مع دول الجوار ،وتعمل على مشروع الربط مع

قبرص واليونان والذي يسهم في الربط بين أفريقيا وأوروبا ، وتستعد مصر لدخول عصر إنتاج الهيدروجين الأخضر من الطاقة المتجددة بدون انبعاثات ملوثة للبيئة.

خامساً : الصناعة : تم إقامة ١٧ مجمعًا صناعيًا بـ١٥ محافظة على مستوى الجمهورية ، و ٣ مدن صناعية جديدة :مدينة الجلود بالروبيكي ، ومدينة الأثاث بدمياط الجديدة ، ومدينة الدواء بمنطقة الخانكة ، وتم منح آلاف الموافقات والتراخيص لإنشاء مصانع جديدة ، وتوسعات بمصانع قائمة ، وتم تنفيذ عدد من المشروعات والأنشطة في مجال تشجيع رواد الأعمال المبتكرين، وفي التجارة الخارجية يقوم جهاز التمثيل التجاري بإبرام التعاقدات التصديرية، والترويج للفرص الاستثمارية ، **و**توفير معلومات تسويقية للشركات المصرية حول معدلات وطبيعة الطلب بالأسواق الخارجية ، وتفعيل اتفاقيات التجارة الحرة .

سادساً: البترول والثروة المعدنية :تم تنفيذ ٤٥ مشروعاً لتنمية حقول إنتاج الغاز الطبيعى والزيت الخام ، وشهدت صناعة البتروكيماويات تقدمًا كبيرًا حيث تم تشغيل مشروعي موبكو بدمياط ، وإيثيدكو بالإسكندرية ، ويجرى حالياً تنفيذ ٣ مشروعات صناعية جديدة ، وتم تشغيل عدد ٧ مشروعات جديدة بمصافى التكرير ومجمعات تصنيع البترول لزيادة كميات السولار والبوتاجاز ، وتم الانتهاء من تنفيذ وتشغيل ١٦ خطًا لنقل الزيت الخام والمنتجات البترولية بالإضافة إلى إحلال وتجديد ٢١ خطًا ، وتم تأسيس منتدى غاز شرق المتوسط وإعلانه منظمة دولية حكومية مقرها القاهرة ، للاستفادة من ثروات منطقة شرق المتوسط لصالح شعوبهم .

وتم طرح العديد من المزايدات للبحث عن الذهب ، والخامات التعدينية ، والمعادن المصاحبة.

سابعاً : قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات تم بناء البنية التكنولوجية للتحول الرقمي، وتوطين صناعة الذكاء الاصطناعي، بإطلاق قمر الاتصالات الصناعي المصري "طيبة ١" ،وإنشاء المناطق التكنولوجية في جميع أنحاء الجمهورية ، ومدينة المعرفة بالعاصمة الإدارية الجديدة وفقًا لأحدث النظم الحديثة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ، وتم وضع خطة استراتيجية لمواجهة المخاطر السيبرانية في شتى قطاعات الدولة ، وتم إعداد البيئة التشريعية بما يضمن حوكمة البيئة الرقمية .

٩ ــ يرتكز البعد الاجتماعي على تنمية الموارد البشرية من خلال تطوير التعليم، والصحة، والإسكان، والثقافة ، والحماية الاجتماعية ، فتم ما يلي :

أولًا : التعليم : بدأت الدولة بتطوير قطاع التعليم سواء التعليم الجامعي أو ما قبل الجامعي، لتواكب متطلبات العصر، فزاد عدد الجامعات الحكومية، لتصبح ٢٧ جامعة بدلاً من ٢٣ جامعة عام ٢٠١٤ م ، وارتفع عدد الكليات بالجامعات الحكومية إلى ٤٩٤ بدلاً من ٣٩٢ كلية ، كما زاد عدد البرامج الدراسية الجديدة بالجامعات الحكومية ليصبح ١٨٨ برنامج بدلاً من ١١٨ برنامج . كما تضاعف عدد الجامعات الخاصة والأهلية ، ليصبح ٣٦ جامعة بدلاً من ١٨ جامعة، وتضاعف عدد كليات الجامعات الخاصة ليصبح ٢٦٤ كلية بدلاً من ١٣٢ كلية، وبلغ عدد الكليات التكنولوجية ٨

كليات ، و٤٧ معهدًا تكنولوجيًا بدلاً من ٤٥ معهدًا تكنولوجيًا، وتم إنشاء ٣ جامعات تكنولوجية ، و ٤ جامعات أهلية دولية ، وفروع لجامعات أجنبية لأول مرة في مصر، وزاد عدد الطلاب المقيدين بالتعليم العالي ، والدراسات العليا ، وعدد أعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم ، وزاد عدد المبعوثين للإيفاد إلى الخارج ، وتضاعف عدد الطلاب الوافدين للدراسة في مصر، وتم زيادة عدد النشر العلمي (الأبحاث المنشورة دوليًا) وزاد عدد الكليات والبرامج المعتمدة ، وارتفع عدد المستشفيات الجامعية .

وشهد قطاع التربية والتعليم إعداد مواءمة لمناهج التربية الخاصة؛ لتتناسب مع منظومة التعليم الجديدة بالتعاون مع اليونيسف، وتم التوسع في المدارس المصرية اليابانية؛ ومدارس النيل الدولية في إطار اهتمام الدولة بالتوسع في مدارس المتفوقين في الرياضيات والعلوم ،وتم إنشاء ٥٤ مركزًا للموهوبين والتعلم الذكي على مستوى محافظات الجمهورية ، وأطلقت وزارة التربية والتعليم ،والتعليم الفني منظومة مدارس التكنولوجيا التطبيقية، وتم إنشاء مكتب «التايكو» لنقل وتسويق التكنولوجيا بمدينة البحوث العلمية والتطبيقات التكنولوجية في برج العرب ؛ لدعم وتحفيز الابتكار، وتم إنشاء فروع له داخل الجامعات المصرية.

ثانيًا : الصحة: أسهمت حزمة المبادرات الرئاسية في مجال الصحة في تحقيق الرعاية الصحية الشاملة لجميع المواطنين، فتم تقديم الخدمة الطبية لأكثر من ٩٠ مليون مواطن ، وتم فحص ٧٥ مليون مواطن ضمن مبادرة القضاء على فيروس "سي" وتقديم العلاج للمرضى بالمجان، كما تم فحص أكثر من ١٠ ملايين و٥٠٠ ألف سيدة بمبادرة دعم صحة المرأة للكشف المبكر عن سرطان الثدي ، وأمراض القلب ، وهشاشة العظام ، والسكر ، والضغط ، وفحص أكثر من ٢٩٠ ألف سيدة ضمن مبادرة العناية بصحة الأم والجنين، فضلًا عن إجراء ٥٩٢ ألف عملية جراحية ضمن مبادرة إنهاء قوائم الانتظار، وفحص أكثر من ١١ مليون طالب ضمن مبادرة الأنيميا والسمنة والتقزم لطلاب المرحلة الابتدائية ، وزراعة القواقع للأطفال الذين لديهم مشاكل في ضعف وفقدان السمع ،وحملة نور الحياة للكشف على نظر ١٢ مليون مصري ، ممن لديهم مشاكل في ضعف وفقدان البصر ، وتم إجراء ٢٠٠ ألف عملية مياه بيضاء، وتوفير نصف مليون نظارة ، ومبادرة علاج الأطفال المصابين بمرض ضمور العضلات الشوكي على نفقة الدولة ، وبدأت المرحلة الأولى في مشروع التأمين الصحي الشامل ،والذي يضمن مستوى صحة متميز لكل المصريين ، وتم توطين أدوية الأورام ، والأمصال ، واللَّقاحات .

ثالثًا: الإسكان : دشنت الحكومة المصرية «٣٠ مدينة جديدة»، يتم حاليًا تنفيذ ٢٢، بالإضافة إلى ٨ مدن أخرى مخطط تنفيذها،وتم تطوير ٣٥٧ منطقة من المناطق العشوائية وغير الآمنة وإعادة الوجه الحضاري لها،ويتم ويجرى تنفيذ ٢٥٠ ألف وحدة سكنية بمشروعات السكن البديل للمناطق غير الآمنة، وللحد من ظهور العشوائيات،تم وجاري تنفيذ مشروع سكن لكل المصريين، وبرنامج الإسكان الاجتماعي، ويضم ١٫٨ مليون وحدة سكنية مُدعمة ، ومبادرة التمويل العقاري، ومبادرة "حياة كريمة"؛ لتطوير الريف المصرى.

رابعًا : الثقافة ، تم الانتهاء من ٩٦ مشروعًا إنشائيًا بخلاف الأنشطة والبرامج والمهرجانات والفعاليات ، لتعزيز القيم الإيجابية داخل المجتمع ومواجهة التطرف، وتنمية المواهب ودعم المبدعين، ودعم الصناعة الثقافية، من خلال مبادرة صنايعية مصر بالمحافظات ومشروع كريتيف سيركلز .

خامسًا: الحماية الاجتماعية: تبنت وزارة التضامن الاجتماعي مجموعة من الوسائل تضمن تراجع معدلات الفقر وارتفاع مستوى المعيشة للمواطن ، من أهمها : تقديم الدعم النقدي المشروط "تكافل وكرامة" لرعاية الأسر الأكثر فقراً ، والفئات التى ليس لديها القدرة على العمل والإنتاج مثل كبار السن من ٦٥ عاما فأكثر ، أو من لديهم عجز كلي أو إعاقة ، من خلال صرف مساعدات شهرية لهم؛ بهدف إيجاد شبكة حماية اجتماعية عادلة ، والدعم النقدي غير المشروط "الضمان الاجتماعى" ، والمساعدات الاجتماعية ، وتشمل تكافؤ الفرص التعليمية ، والصحية، ومبادرة حياة كريمة، وسكن كريم ، ودعم العمالة غير المنتظمة ، وتوفير سكن للأسر الأولى بالرعاية ، والرعاية الاجتماعية لفاقدي الرعاية من ذوي الإعاقة والأيتام وكبار السن ، والأطفال والكبار بلا مأوى؛ لتأهيلهم ودمجهم في المجتمع وسوق العمل، والتنمية الاجتماعية؛ للنهوض بمستويات التشغيل بتقديم الفرص والإقراض متناهي الصغر، وتنمية الشراكات مع المجتمع المدني.

وتقوم وزاة التموين والتجارة الداخلية بتقديم الدعم الغذائي من خلال السلع التموينية ، وتطبيق منظومة بيع الخبز البلدي المدعم في كل المحافظات ،والتوسع في منافذ الشركة القابضة للصناعات الغذائية لطرح السلع بأسعار مخفضة ، وإقامة المعارض الموسمية بأسعار مخفضة .

١٠ ــ البعد البيئي ، تم التوسع في استخدام الطاقة النظيفة من الغاز الطبيعي، وإنتاج الوقود الحيوي من النفايات، والحفاظ على المحميات الطبيعية ، والتوعية بأهمية التشجير في حياتنا للحد من الانبعاثات الصناعية الضارة ، وجذب الاستثمارات في مجال جمع ونقل ومعالجة المخلفات والتخلص منها.

ثانياً :التوصيات :

١ ــ أوصي بأهمية عقد الندوات التثقيفية، والدورات العلمية والتوعوية لطلاب المدارس والجامعات ، والجمهور؛ لتعزيز الوعي والاهتمام بتحقيق أهداف التنمية المستدامة ، وضرورة المشاركة الفعالة من كل أفراد المجتمع، كل في حقل تخصصه ، ليزداد النماء وتتحقق التنمية ؛ لأن التنمية للإنسان وبالإنسان .

٢ ــ إعطاء الأولوية في البحوث والرسائل العلمية في الفترة الحالية لمناقشة قضايا التنمية المستدامة من حيث آليات تحقيق أهدافها، والتحديات التي تواجِهها ،وطرق التغلب عليها.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين وصل اللهم على سيدنا محمد النبي الأمي وعلى آله وصحبه وسلم.

ثبت المصادر والمراجع.

أولا: القرآن الكريم :

ثانيا : كتب التفسير :

١ ـــ أحمد بن علي أبو بكر الرازي الجصاص الحنفي (المتوفى: ٣٧٠هـ) : أحكام القرآن الطبعة: الأولى، ١٤١٥هـ/ ١٩٩٤م ـ الناشر: دار الكتب العلمية بيروت – لبنان ـ المحقق: عبد السلام محمد علي شاهين.

٢ ـــ أبو عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر بن فرح الأنصاري الخزرجي شمس الدين القرطبي (المتوفى: ٦٧١هـ): الجامع لأحكام القرآن = تفسير القرطبي ـ تحقيق: أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش ـ الناشر: دار الكتب المصرية – القاهرة ـ الطبعة: الثانية، ١٣٨٤هـ - ١٩٦٤ م .

٣ ـــ أبو عبد الله محمد بن عمر بن الحسن بن الحسين التيمي الرازي الملقب بفخر الدين الرازي خطيب الري (المتوفى: ٦٠٦هـ) مفاتيح الغيب = التفسير الكبير ـ الناشر: دار إحياء التراث العربي – بيروت ـ الطبعة: الثالثة - ١٤٢٠ هـ .

ثالثا : كتب الحديث وشروحه:

١ ـ أحمد بن الحسين بن علي أبو بكر البيهقي : السنن الكبرى ـ الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان ـ الطبعة الثالثة ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٣ م المحقق: محمد عبد القادر عطا .

٢ ـ أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني : مسند أحمد بن حنبل المحقق : السيد أبو المعاطي النوري ـ الناشر : عالم الكتب – بيروت ـ الطبعة : الأولى ، ١٤١٩هـ ـ ١٩٩٨ م.

٣ ـــ زين الدين محمد المدعو بعبد الرؤوف بن تاج العارفين بن علي بن زين العابدين الحدادي ثم المناوي القاهري (المتوفى: ١٠٣١هـ) : فيض القدير شرح الجامع الصغير . الناشر: المكتبة التجارية الكبرى – مصر .

٤ ـــ أبو عبد الله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن بردزبه الجعفي (مولاهم) البخاري المتوفى في سنة ٢٥٦من الهجرة :صحيح البخاري ـ الناشر : دار طوق النجاة ـ الطبعة الأولى ١٤٢٢ هـ ـ المحقق : محمد زهير .

٥ ـــ أبو عيسى محمد بن عيسى بن سورة المتوفى سنة ٢٧٩هـ :سنن الترمذي ـ مطبعة مصطفى البابي الحلبي ، الطبعة الثانية ١٣٩٥ هـ ١٩٧٥م تحقيق أحمد محمد شاكر ، محمد فؤاد عبد الباقي.

٦ ـــ الإمام أبو الحسين مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري ٢٠٦ـــ ٢٦١هـ : صحيح مسلم ـــ طبعة دار إحياء التراث العربي ـ بيروت ـ تحقيق : محمد فؤاد عبد الباقي .

رابعاً : كتب الفقه :

كتب الفقه الحنفي :

١ ـــ علاء الدين، أبو بكر بن مسعود بن أحمد الكاساني الحنفي (المتوفى: ٥٨٧هـ) : بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع ـــ الناشر: دار الكتب العلمية ـ الطبعة: الثانية، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م .

٢ ـــ محمد بن أحمد بن أبي سهل شمس الأئمة السرخسي (المتوفى: ٤٨٣هـ): المبسوط ـــ الناشر: دار المعرفة – بيروت ـ الطبعة: بدون طبعة ـ تاريخ النشر: ١٤١٤هـ-١٩٩٣م .

كتب الفقه المالكي :

١ ــ الشيخ محمد بن أحمد بن عرفة الدسوقي : حاشية الدسوقي على الشرح الكبير لأبي البركات سيدي أحمد الدردير وبهامشه الشرح المذكور مع تقريرات للعلامة المحقق سيدي الشيخ محمد عليش شيخ السادة المالكية ـ رحمه الله ـ دار الفكر ــ الطبعة الأولى ١٤١٩هـ ١٩٩٨م.

٢ ــ محمد بن يوسف ، أبو عبد الله المواق المالكي: التاج والإكليل لمختصر خليل ـ الناشر: دار الكتب العلمية ـ الطبعة: الأولى، ١٤١٦هـ-١٩٩٤م.

كتب الشافعية :

١ ــ زكريا بن محمد بن أحمد بن زكريا الأنصاري، زين الدين أبو يحيى السنيكي (المتوفى: ٩٢٦هـ): أسنى المطالب في شرح روض الطالب ـ الناشر: دار الكتاب الإسلامي ــ الطبعة: بدون طبعة وبدون تاريخ:

٢ــ الشيخ شمس الدين محمد بن محمد الخطيب الشربيني : مغني المحتاج إلى معرفة معاني ألفاظ المنهاج ـ دراسة وتحقيق وتعليق الشيخ : علي محمد معوض ، والشيخ : عادل أحمد عبد الموجود . الناشر: دار الكتب العلمية ـ الطبعة: الأولى، ١٤١٥هـ - ١٩٩٤م .

كتب الحنابلة :

١ ــ إبراهيم بن محمد بن عبد الله بن محمد بن مفلح، أبو إسحاق، برهان الدين (المتوفى: ٨٨٤هـ): المبدع في شرح المقنع ــ. الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان. الطبعة: الأولى، ١٤١٨ هـ - ١٩٩٧ م.

٢ ــ أبو محمد موفق الدين عبد الله بن أحمد بن محمد بن قدامة الجماعيلي المقدسي ثم الدمشقي الحنبلي (المتوفى: ٦٢٠هـ): المغني ــ الناشر: مكتبة القاهرة ــ بدون طبعة ــ تاريخ النشر: ١٣٨٨هـ - ١٩٦٨م .

٣ ــ منصور بن يونس بن صلاح الدين بن حسن بن إدريس البهوتى الحنبلى (المتوفى: ١٠٥١هـ): دقائق أولي النهى لشرح المنتهى ـ الناشر: عالم الكتب ـ الطبعة: الأولى، ١٤١٤هـ - ١٩٩٣م .

خامساً : كتب اللغة :

١ ــ د أحمد مختار عبد الحميد عمر (المتوفى: ١٤٢٤هـ) بمساعدة فريق عمل : معجم اللغة العربية المعاصرة ــ الناشر: عالم الكتب ــ الطبعة: الأولى، ١٤٢٩ هـ - ٢٠٠٨ م.

٢ ــ أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري الفارابي (المتوفى: ٣٩٣هـ): الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية ــ بيروت ــ تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار . ـ الناشر: دار العلم للملايين – بيروت ـ الطبعة: الرابعة ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م .

٣ ــ أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم بن منظور الإفريقي المصري : لسان العرب ـ .دار الفكر.. دار صادر - بيروت . الطبعة الثالثة ١٤١٤هـ ١٩٩٤م.

سادساً : التراجم والطبقات :

١ ــ خير الدين بن محمود بن محمد بن علي بن فارس، الزركلي الدمشقي (المتوفى: ١٣٩٦هـ): الأعلام ــ الناشر: دار العلم للملايين ــ الطبعة: الخامسة عشر مايو ٢٠٠٢ .

٢ ــ عبد الله بن عبد الحكم بن أعين بن ليث بن رافع، أبو محمد المصري (المتوفى: ٢١٤هـ): سيرة عمر بن عبد العزيز على ما رواه الإمام مالك بن أنس وأصحابه ــ المحقق: أحمد عبيد ــ الناشر: عالم الكتب - بيروت – لبنان ــ الطبعة: السادسة، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م .

سابعاً : مراجع أخري متنوعة :

١ ــ د/ إبراهيم العسل : التنمية في الإسلام مفاهيم مناهج وتطبيقات ــ المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ـ بيروت ـ لبنان ـ الطبعة الأولى ١٤١٦ ه ١٩٩٦ م.

٢ ــ أحمد أحمد غلوش: السيرة النبوية والدعوة في العهد المدني ـ مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع ــ الطبعة: الأولى ١٤٢٤هـ- ٢٠٠٤م.

٣ ــ حنان بردي ، وآخرون ، بحث (اشكالية التنمية المستدامة في ظل المؤشر الاقتصادي دراسة حالة الجزائر)ـ أعمال الملتقى الوطني الأول : جودة الحياة والتنمية المستدامة في الجزائر ــ الأبعاد والتحديات ٤ ــ ٥ ــ ٢٠٢٠ .

٤ ــ خالد مصطفى قاسم : إدارة البيئة والتنمية المستدامة في ظل العولمة المعاصرة ــ الدار الجامعية ـ الإسكندرية ـ مصر . ٢٠٠٧ م .

٥ــ عبد الحق الشكيري : التنمية الاقتصادية في المنهج الإسلامي ـ كتاب الأمة ـ طبعة خاصة تصدر عن مؤسسة أخبار اليوم ـ العدد ١٧ ، ١٤٠٨ ه ـ ١٩٨٨ م .

٦ ــ عبد الرحمن بن محمد بن محمد، ابن خلدون أبو زيد، ولي الدين الحضرمي الإشبيلي (المتوفى: ٨٠٨هـ): ديوان المبتدأ والخبر في تاريخ العرب والبربر ومن عاصرهم من ذوي الشأن الأكبر ــ المحقق: خليل شحادة ـ الناشر: دار الفكر، بيروت ـ الطبعة: الثانية، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م .

٧ ــ أ.د/ عبد المسيح سمعان عبد المسيح : التنمية المستدامة ــ المؤتمر العلمي التاسع عشر (التربية العلمية والتنمية المستدامة) يوليو ٢٠١٧ .

٨ ــ عبد المنعم شوقي : تنمية المجتمع وتنظيمه ـ مكتبة القاهرة الحديثة ـ الطبعة الثانية ١٩٦١م .

٩ ــ عبد الهادي الجوهري ، وآخرون : دراسات في التنمية الاجتماعية ، " مدخل إسلامي " ــ مكتبة نهضة الشرق ، القاهرة ـ طبعة ١٩٨٢ م .

١٠ ــ عبير محمد جاسم ، وغفران حاتم علوان : تحليل العلاقة بين حرية التجارة والتنمية المستدامة ــ المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية (العدد العاشر) ــ عام النشر ٢٠٠٦ م.

١١ ــ عدنان مناتي صالح : التنمية المستدامة في الاقتصاد النامي بين التحديات والمتطلبات ــ مجلة كلية بغداد العلوم الاقتصادية الجامعة ــ عام النشر ٢٠١٤ م .

١٢ ــ على عبد الله أحمد : واقع التنمية وتأثيرها في الوطن العربي ــ مجلة جامعة تكريت (العدد ١٠) عام النشر ٢٠٠٧ .

١٣ ــ أبو الحسن علي بن محمد بن محمد بن حبيب البصري البغدادي، الشهير بالماوردي (المتوفى: ٤٥٠هـ) : الأحكام السلطانية ـ الناشر: دار الحديث – القاهرة .

١٤ ــ أبو عبيد القاسم بن سلام: كتاب الأموال المحقق : خليل محمد هراس. ـ الناشر : دار الفكر. - بيروت.

١٥ ـــ كربالي بغداد ، وحمداني محمد : استراتيجيات وسياسات التنمية المستدامة في ظل التحولات الاقتصادية والتكنولوجية ، مجلة العلوم الإنسانية ، العدد ٤٥ ، العراق ٢٠١٠ .

١٦ ـــ ماجدة أبو زنط ، وعثمان محمد غنيم : التنمية المستدامة من منظور الثقافة العربية الإسلامية ، مجلة دراسات العلوم الإدارية ، الجامعة الأردنية ، عمان ، الأردن ، المجلد ٣٦ ، العدد ١ ، ٢٠٠٩ م .

١٧ ــ الشريف أبو الحسن محمد الرضي بن الحسن : نهج البلاغة ـضبط نصه وابتكر فهارسه العلمية الدكتور صبحي الصالح ـ أستاذ الإسلاميات وفقه اللغة في كلية الآداب بالجامعة اللبنانية ـ طبعة دار الكتاب اللبناني.

١٨ ـــ محمد شوقى الفنجرى (المتوفى: ١٤٣١هـ): الإسلام والتوازن الاقتصادي بين الأفراد والدول ــ الناشر: وزارة الأوقاف .

١٩ ــ محمد شوقي الفنجري : المذهب الاقتصادي في الإسلام ــ الناشر : مكتبة عكاظ ــ المملكة العربية السعودية ١٩٨١ م .

٢٠ ــ محمد بن عبد الله دراز (المتوفى: ١٣٧٧هـ): دستور الأخلاق في القرآن ــ الناشر: مؤسسة الرسالة ــ الطبعة: العاشرة ١٤١٨هـ / ١٩٩٨م.

٢١ ــ محمد بن علي بن محمد الأصبحي الأندلسي، أبو عبد الله، شمس الدين الغرناطي ابن الأزرق (المتوفى: ٨٩٦هـ): بدائع السلك في طبائع الملك ـ المحقق: د. علي سامي النشار ــ الناشر: وزارة الإعلام – العراق ــ الطبعة: الأولى.ـ بدون .

٢٢ ــ أبو حامد محمد بن محمد الغزالي الطوسي (المتوفى: ٥٠٥هـ): الاقتصاد في الاعتقاد ــ وضع حواشيه: عبد الله محمد الخليلي ــ الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان ــ ط: الأولى، ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٤ م.

٢٣ ــ موشيت دوجلاس : مباديء التنمية المستدامة ، ترجمة بهاء شاهين ، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية ، القاهرة ٢٠١٠م .

٢٤ ـــ د / نبيل السمالوطي :بناء المجتمع الإسلامي ــ الناشر: دار الشروق للنشر والتوزيع والطباعة ــ الطبعة: الثالثة ١٤١٨هـ-١٩٩٨م.

٢٥ ـــ أ.د/ وهبة بن مصطفى الزُّحَيْلِيّ : الفقه الإسلامي وأدلته ـ الناشر : دار الفكر ــ سورية ــ دمشق ــ الطبعة الرابعة .

٢٦ـــ أبو يوسف يعقوب بن إبراهيم بن حبيب بن سعد بن حبتة الأنصاري (المتوفى: ١٨٢هـ) : الخراج ــ الناشر: المكتبة الأزهرية للتراث ـــ تحقيق : طه عبد الرءوف سعد ، سعد حسن محمد.

٢٧ ـــ يوسف إبراهيم يوسف : استراتيجية وتكنيك التنمية الاقتصادية في الإسلام ـ الاتحاد العام للبنوك الإسلامية ١٤٠١ ه .

ثامنًا :الموسوعات والجوامع والمجلات والمنظمات:

١ ـ مجلة مجمع الفقه الإسلامي ـــ تصدر عن مجمع الفقه الإسلامي التابع لمنظمة المؤتمر الإسلامي.

٢ ـ منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة ـ التربية من أجل التنمية المستدامة ـ اليونسكو ـ قطاع التربية ـ موارد التعلم والتدريب ٢٠١٣ .

٣ ـــ الموسوعة الفقهية الكويتية .

تاسعًا :الصحف والمواقع الإلكترونية :

١ ـ أخبار اليوم : رئيس مجلس الإدارة : احمد جلال ، رئيس التحرير : جمال الشناوي .

٢ ـ الأهرام ـ رئيس مجلس الإدارة / عبد المحسن سلامة ـــ رئيس التحرير / ماجد منير ـ

٣ ـ البوابة نيوز رئيس مجلس الإدارة ورئيس التحرير :عبد الرحيم علي ـــ رئيس التحرير التنفيذي : داليا عبد الرحيم.

٤ ـ بوابة دار الهلال : رئيس مجلس الادارة : أحمـــــــــــــد عمر ، رئيس التحرير : خالد ناجح .

٥ ـ جريدة المال (جريدة مصرية اقتصادية يومية) .

٦ـــ الدستور :رئيس مجلسى الإدارة والتحرير / د. محمد الباز ـ رئيس التحرير / وائل لطفى .

٧ ـــ الشروق / رئيس التحرير/ سلامة أحمد سلامة ، عمرو خفاجي .

٨ ـــ الصفحة الرسمية لوزارة البترول والثروة المعدنية .

٩ ـــ مبتدأ : رئيس التحرير هاني لبيب ـ رئيس التحرير التنفيذي محمود بسيوني .

١٠ ـــ المصري اليوم .رئيس التحرير / محمد السيد صالح ، ويضم مجلس الإدارة مجموعة من الأسماء من رجال الأعمال المصريين.

١١ ـــ موقع صدى البلدد ـ الإشراف العام إلهام أبو الفتح ـ رئيس التحرير أحمد صبري .

١٢ ـــ موقع كشكول .رئيس التحرير / شيماء جلال .

١٣ ـــ الهيئة العامة للاستثمار .

١٤ ـــ الهيئة العامة للاستعلامات .

١٥ ـــ الوطن : رئيس مجلس الإدارة ورئيس التحرير : محمود مسلم ـ

١٦ ـــ وكالة أنباء الشرق الأوسط : رئيس مجلس الإدارة ورئيس التحرير / على حسن .

١٧ ـــ اليوم السابع : رئيس التحرير : أكرم القصاص .

فهـــــرس الموضوعـــــات

المقدمة ١٧٧١

المبحث الأول: أسس التنمية في الفقه الإسلامي ١٧٧٤

التمهيد : مفهوم التنمية. ١٧٧٤

المطلب الأول : الفكر التنموي في الإسلام ١٧٧٩

المطلب الثاني : خصائص التنمية في الإسلام ١٧٨١

المطلب الثالث: وسائل التنمية في الإسلام. ١٧٨٧

المطلب الرابع : المبادئ التي تقوم عليها التنمية ١٧٩٤

المطلب الخامس : إجراءات تحقيق التنمية ١٧٩٦

المبحث الثاني: التنمية المستدامة. ١٧٩٨

التمهيد : مفهوم التنمية المستدامة ١٧٩٨

المطلب الأول: خصائص التنمية المستدامة : ١٨٠٠

المطلب الثاني : أهداف التنمية المستدامة[٥] ١٨٠١

المطلب الثالث : مباديء التنمية المستدامة ١٨٠٢

المطلب الرابع : أبعاد التنمية المستدامة ١٨٠٣

المطلب الخامس : آليات تحقيق التنمية المستدامة ١٨٠٤

المطلب السادس: استراتيجيات تحقيق تنمية مستدامة للحفاظ على البيئة : ١٨٠٥

المطلب السابع : مؤشرات التنمية المستدامة : ١٨٠٦

المبحث الثالث : رؤية مصر لتحقيق أهداف التنمية المستدامة ٢٠٣٠ م ١٨٠٨

التمهيد: رؤية مصر لتحقيق أهداف التنمية المستدامة ٢٠٣٠م ١٨٠٩

المطلب الأول : البعد الاقتصادي. ١٨١١

التمهيد : مميزات الاستثمار في مصر. ١٨١١

الفرع الأول : المشروعات التنموية في قطاع الثروة الزراعية والحيوانية. ١٨١٤

الفرع الثاني: المشروعات التنموية لتوفير المياه النظيفة. ١٨١٧

الفرع الثالث : المشروعات التنموية في الطرق والمواصلات ١٨١٩

الفرع الرابع : المشروعات التنموية في الكهرباء والطاقة ١٨٢١

الفرع الخامس : المشروعات التنموية في قطاع الصناعة ١٨٢٤
الفرع السادس : المشروعات التنموية في قطاع البترول والثروة المعدنية ١٨٢٧
الفرع السابع: المشروعات التنموية في قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات ١٨٣١
المطلب الثاني: البعد الاجتماعي ١٨٣٤
الفرع الأول : مشاريع ورؤى تطوير التعليم ١٨٣٤
الفرع الثاني : مشاريع ومبادرات الرعاية الصحية ١٨٣٧
الفرع الثالث: المشاريع التنموية في قطاع الإسكان والمجتمعات العمرانية ١٨٣٩
الفرع الرابع : المشاريع التنموية الثقافية ١٨٤١
الفرع الخامس : برامج ومبادرات الحماية الاجتماعية ١٨٤٢
المطلب الثالث : البعد البيئي ١٨٥١
الخاتمة : ١٨٥٤
أولاً : أهم نتائج البحث : ١٨٥٤
ثانياً :التوصيات : ١٨٥٩
ثبت المصادر والمراجع ١٨٦٠
فهـــرس الموضوعـــات ١٨٦٥